

سید فضل الله حیدر صابری

نمبر ۸۷/۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

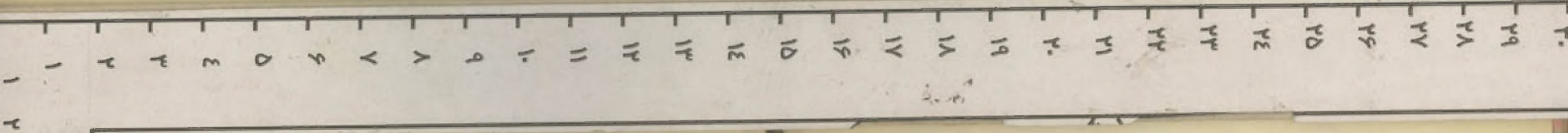
کتاب المسائل المحمدیه
مؤلف عبد الله بن صالح سہیل

مترجم

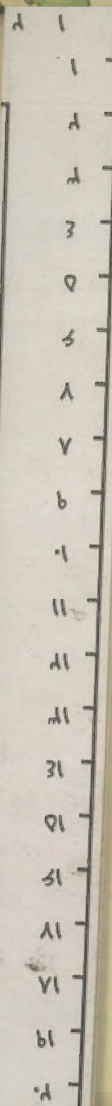
شماره قفسه ۱۹۱۹۴

۲۱۵۳۵۹

مجلس



مجلس



قد كان الحزين مسكين
كان من الدنيا الفقير
ابن حزم



ما انعم الله على عبده
محمد بن حزم



السؤال المختار من فروع عبد الله بن الصالح السامري

تدوين ٢٨ من سنة ١٢٣٢

١٩١٩٣
٢١٠٣٥٩



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما سبغت علينا من النعم السابعة وارسل اليها
الشيخ البينة البالغة التي هي للجهالات دافعة ولغايات الهداية ولا
بالفهم الناطق بالصواب المبعوث بالكتاب واله الذين اقولوا بيقته ويتوا
شرعته وتتبعوا شريعته ائمة الدين وركانه ودعائم الحق وابواب حياته
فيقولوا لافل المسكين والفقيه الحفيظ المهين خادم المحدثين وتراب
اقدام العلماء الاخباريين العبد المذنب المجاني عبد الله بن صالح
السامري الحزني وفقه الله تعالى ما ينفعه في اخراة ويقتضيه في دنياه
يقفوا الى محجب الى ما سألني به الاخ الصالح النقي والخل الصادق
النقي بنجة الفضلاء المحققين وصفوة الانقياء المحققين المتدع
بمدار العفاف والصيانة والنقص اخصه الذبانية والامانة والحمد
في تحصيل العلوم على ابحاث وزرانه الشاب الورع الزكي الشيخ محمد بن المقلد
المرحوم العبد العالم العامل المرحي الشيخ علي بن المرحوم العلامة الفقيه
الشيخ عبد النبي بن المرحوم العلامة الخلود بن الفتح محمد بن سليمان الملقابي

البراني عرج الله في وبه الى اعلى معارج الكمال ووقفنا للسعادة التي بها يصلح
العلوم والاعمال بحمد واله الذين هم عطاء الامال على وجه الاختصار والايجاز
في سرعة الاسعاف والايجاز مع ما نأفاه من كثرة الاشتغال والعوائق وشدة
المصروف ومصارمة امواج العلائق على قللة ما في يدي من البضاعة وكثرة
ما اعتلني من اسباب الاضاعة لكن لما سمعت الله سبحانه يقول واذا
اخذ الله ميثاق الذين اؤل الكتاب ليبينه للناس ولا يكتمونه وجاء عنه من
كنه علماء الجرح الله لجام من نار وصر عنهم عليهم السلام ما علموا فقولوا لا جرم
اقي لو جسر على عهده الاجابة ولو لم يوافق عن هذه الكتابة فكلبت اجوبة
مسائله مسئلة مشروحة مبينة مفصلة في هذه الرسالة على هذه
الجملة ومبتمها المسائل المحررة فيما لا بد منه من المسائل الدينية وما انا
اشرع واقول والله الموفق بداية السائل والمسئول **السؤال الاول** ما يجب على
العاقل الغير المجتهد اذا لم يكن مقلدا مع وجود المجتهد العدل **الجواب**
ومن الله نعمته الهداية للصواب ان الرجوع على الناس كافة من المكلفين
اتباع الشريعة الغراء التي جاء بها نبينا محمد صلى الله عليه واله في حياته
وبعد وفاته بجماله وسوال خلفائه وهم الائمة اصحاب العصمة سلام
عليهم مع الفكن منهم والا فيجب الاخذ عنهم واتباع اثارهم والعمل باخبارهم
التي ثبتت عنهم قال الله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهم
هم سلام الله عليهم ومن شارك بهم غيرهم فقد افترى افعا عظيما
وقال فكاهيتا وقال سبحانه وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله وقال



سبحانه يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقال
ولورده الى الرسول واولي الامر منكم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وهم
اولوا الامر الذين فرض الله عليهم وواجب متابعتهم وبما يفتيهم وقوله
بذلك الاخبار الناطقة المتواترة المتصادقة في نفس كل من الايتين
الكريتين بما يرفع الرب ويقنع الزين وتصح عنهم عليهم السلام فيما جلد
من الحديث ايها العصاة عليكم بانار رسول الله وسنة صلى الله عليه
واله واثار الائمة الهدى من اهل بيته وسنتهم فانه من اخذ بذلك فقد
ومن ترك ذلك ورعب عنه مثل **ورفع** عن علي عليه السلام انه قال اكمل
لاغر والاعم امام عادل ولا نقل الامن امام فاضل باكمل في نبوة ورسالة
وامامة وليس بعد ذلك الامور المتبعين او منا وبين متبعين انما
ينقبض الله من المتقين باكمل لا ناخذ الا حثاكن متنا وقال العالم عليه السلام
من اخذ دينه من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله زالت
الجبالة قبل ان يزول ومن اخذ دينه من افواه الرجال ردت رجالاته في
الصح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر واباعب الله عليهم السلام يقولون
ان الله عز وجل فرض على نبيه عليه السلام امر خلفه ليعرف طاعتهم ثم
تلا هذه الآية ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وعنه عليهم
والله لخيركم ان تقولوا اذا قلنا وان نعمتنا اذا اصمتنا ونحن فيما بينكم و
بين الله عز وجل ما جعل الله لاحد خيرا في خلاف امرنا وبالحجة فالأخبار في
هذا المعنى متواترة لا تحصى وتناهي لا تكاد تستقصى وقد جمعت منها

رسالة

رسالة كثيرة الى الان لما فيها كمالها ناطقة بوجوب الاخذ بانوار اهل العصاة
وسنة الائمة صلوات الله عليهم وليس فيها ما يدل على وجوب اتباع
الجهل بوجه من الوجه نعم يجب على العاوي القاصرين معرفة الاحاد
وفهم حكميات الكتاب والسنة ان يرجع الى رواية الحديث الذين خاضوا
في عباة وميد واقترع من لبا به وفقرامغلقات ابراه وذو النورين
ولم يخرجوا بالقول الاصولية لم يكن عن اهل العصاة مروية قال امير المؤمنين
عليه السلام انما يكثر وقوع الفتن اهواء تتبع واحكام تتبع يخالف
فيها كتاب الله ينشئ فيما رجال رجالا فلو ان الباطل خلص لم يكن خلافا
ولكن يولد من هذا صنف ومن هذا صنف فيمجان فيجان معافنا
استحوذ الشيطان على اوليائه ونجا الذين سبقتم لهم من الله الحنفى وقد
قال الصادق فيما صرح عنه انظر الى رجل منكم روي حديثنا ونظري
حلالنا وحرامنا فاضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم
بحكمنا فلم يقبل منه فاما استخف بحكم الله وعينا ردتا علينا راد
على الله وهو على حد الشك بالله **رواه** من صاحب الزمان عليه السلام و
اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى روايت حديثنا فانهم حجتي عليكم و
انا حجة الله وروى سماعه انه قال للصادق عليه السلام ترد علينا
اسماء ليس تفرها في كتاب ولا سنة فقلنا فقال انك ان اصبت
لم تفر وارخطات كذبت على الله وبالجملة فقد استقر الاخبار
الامامية وتتبع الآثار المعصومية فاجلست فيها اجبر بديل على اتباع

رسالة

طريقته المجتهدين ولا حياز تقليد المقلدين لغرامة الدين واما المقلد
لروايتهم فليس هو في الحقيقة مقلدا لهم وانما هو مقلد لمن هو واسطة
بينهم وبين الله كما قال الفقهاء في تقليد المجتهد انه يجوز النقل عن المجتهد
ولو بواسطة او وسيط ويندر الى هذا المعنى ما تقدم من قولهم عليهم
السلام ونحن فيما بينكم وبين الله والمعروف من سيرة اصحاب الائمة
ومن تاخر عنهم الى زمن الشيخ المفيد رضي الله عنهم انهم كلهم اخبار
لا يجتهدون وكذا ايضا من تقدم على العلامة الى زمان الشيخ المفيد
الامن شدة لا يعرف من فتاوىهم وان كانوا اصوليين في الاكثر الاما يروى
الروايات وان وقع منهم شيء بخلافه فهو على سبيل القفلة واليهو
اول من وضع الاخبار باتفاق العلماء علماء العامة كافي حنيفة
وابن ابي عمير على سيرة خلفاء الجور والضلالات عدم انقيادهم الى
اوامر خلفاء الله واستنابا راع الحق ونوعا في العلم وحيا للرواية
وحرصا على السياسة وانكالا على عقولهم النافضة وارتهم الفاسدة
نعم انهم ان الله تعالى فوض اليهم العلم بالظنون وان يقولوا على الله ما
يعلمون والله سبحانه وتعالى يناديهم في محكم كتابه وصرح خطابه
قتل الخراصون الذين هم في غمرة ساهون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك
هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون ومن
لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون الى غير ذلك من جريح الايات
المتواترة مع صحيح الروايات النابذة بالاسانيد المتعددة و

الطريق

الطريق المتعارفات الباطنة من التواتر المعنوي اعلى المدركات منها قول الصادق
عليه السلام القضية اربعة ثلاثة في النار وواحدة في الجنة رجل قضى بحز
وهو يعلم هو في النار ورجل قضى بحز ولا يعلم هو في النار ورجل قضى
بحز وهو لا يعلم هو في النار ورجل قضى بحز وهو يعلم هو في الجنة
وقال عليه السلام الحكمان حكم الله وحكم اهل الجاهلية فمن
اخطأ حكم الله حكم حكم اهل الجاهلية ومن حكم بغيرهم يغيروا
انزل الله فقلنا كبرياءه تعالى وغيره من الاخبار الواضحة الا ان
الناطقه بطلان ما اخترعوه وفاد ما ابتدعوه وضلالا واضحا
وقد ورد عنهم عليهم السلام مما صح كل بدعة ضلالة وكل ضلالة
سبلها الى النار وفي الحديث المشهور عنه صلى الله عليه واله شرار
الامور محدثاتها وصح عنهم عليه السلام حلال المحلل الى يوم القيمة
وخرامه حرام الى يوم القيمة لا يكون غيره ولا ينجي غيره والاخذ بالآثار
والفحص عن الاخبار في زمانه وزمان خلفائه مع علم العاقل منهم
كن بعد عنهم ومن لم يكن الاخذ منهم حلال فهو حلال الى يوم القيمة
والاخذ بالاجتهاد والقول بالرأي بغير هدى منهم في رتبهم حرام
باجماع الطائفة قطعاً فهو حرام الى يوم القيمة فاذا لم يحصل الشك
في الصغرى والكبرى لصدقهما قطعاً فكيف يحصل الشك في النتيجة
وتقدير الاستدلال على القياس المنطقي الاخذ بالآثار والعمل بالآثار
في زمن الرسول والائمة عليهم السلام حلال بالنص والاجماع وحلا

محمد صلى الله عليه واله خلال يوم القيمة بالنص والاجماع ينبغي ان لا يخفى بالاهل
 والاعمال بالاخبار خلال اليوم القيمة وكذا انقول لا يخفى بالاجماع في زمانهم
 عليهم السلام حرمة بالنص والاجماع وحرام محمد حرام الى يوم القيمة بالنص
 الاجماع ينبغي ان لا يخفى بالاجماع حرمة الى يوم القيمة وانما منع العامة
 من منع من اصحابنا في اول الامر تقية وخوفا على انفسهم لئلا يشكوا عليهم علم
 واحتياجه في طيات الامور وحجراتها اليهم كما لا يخفى على من يمارس
 النواحيج والشرعيات في تارة لا فاصيص ولا ينزعت الشهادة
 على من تأخر عنهم غفلة عن اول الامر واصله وحسن بديهة واهله
 والصواب ما دل عليه الكتاب ونطق به الآثار وتاويت به الاخبار
 عن الائمة الاطهار من عدم القول على الله بغير علم قطعي ولا دليل
 ضروري والمسئلة واسعة الذي يطول به البحث عرضيه القول والقول
 لا تتبع من الاطاريح والبطول فلا يمكن ان تستغنى ابوابها وتكتفى
 بجماها ونزغ نقابها في هذه الرسالة على هذه الحالة وان شئت
 تحقيق الحال واستقصاء المقال فعليك بسيفينة الفتاة المولانا
 محسن الكاشي والفوائد المدنية لمولانا محمد امين الاستاذ ابادي والفوائد
 الطوسية لتجنبا من محسن المرحوم العاظمي عامه الله باحسانه وانهم
 محبوبات جنانه ولخص القول فيها ان كان المجتهد لا يتجاوز في قول
 الاحاديث ولا يقول برأيه واجتهاده الاما دل عليه محكمات الكتاب
 وانا لائمة الاطهار فلا باس باتباعه بل يجب فانه اخباري في

الحقيقة



في الحقيقة وان سمي مجتهدا اذ لا مشاحة في التسمية فانه مجتهد في تحقيق
 المسائل وطلب الدلائل فيصدق عليه الاسم لغة وان لم يكن اصلاحا
 وان كان المجتهد لا يقتصر على ذلك ولا يقف في هذه المسالك بل يابذل
 بالادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل وينزع الاحاديث
 الى الاربعة انواع المشهور ويترك العمل بما لم يصح عليها مع صحة ما
 خذها لكونها من الاصول وحكمه مشايخ الطائفة بما وبصريحهم بصحتها
 ويلفق من الاحاديث بما يريد الاذن منهم عليهم السلام بل بالاراي
 والتخمين فالذي وجع لي وادين الله به انه لا يجوز متابعتها ولا اخذ
 بقوله الا فيما يرويه ان كان ثقة مرضيا والا فلا هذا مع ان المجتهد
 المطلق اعز من الكتيب الاحمري بل وبما لا نسخ الا عصار في كل الدبار
 الا بواحد وانين وقد لا يكون وان كان ففي تحقيق مع وجوده
 امثاله ومنافته الكفاءة وقلة اتباعه وعزلة اشياعه مع ما فيه
 من لزوم الدوران توقف على شهادة مثله وقبول دعوى المدعي
 بلا دينة ولا شرع ان الكافي مجرد ادعائه مع انه موضع اغترار فلعلمه
 ظن الوصول ولم يقف بالمحصله وتصدق الجاهل بالصناعة ان الكافي
 باذعان المقلدين والنزول حصول الرئاسة فيه ان اشتراط تقيته
 نفسه للفتاوي وتصديده ويرجع الناس اليه مع ان الملكة
 التي اشتراطها غير مضبطة وكثير من يدعي الاجتهاد ولا يوافقه
 احد من العباد او البلاد ومنهم من يختلف فيه ومنهم من يدعي له

الاخذ

كثيرة تابعة وليس هو من اهله وبالحيلة فالتحقيق والنظر الدقيق
 ان هؤلاء المجتهدين الذين يدعون الاجتهاد واعتزاف الناس
 باجتهادهم اما انهم ليسوا الامتجيز الا ان التجري مفعول بالتكليف
 منهم متجري في عشرين مثله ومنهم في مائة ومنهم في الف الف بالقرعة
 القرسية والملكة الحاصلة او انه لا تجري من حصل الملكة التي تقتضيه
 بما على استخراج الفروع من الاصول بل مجتهد مطلق والاجتهاد
 يقوي ويضعف وحي لا ادري كما نقل انه مثل مالك عن اربعين
 مثله فقال في سنة وتلثين منها لا ادري وقال انكر جماعة من علماء
 العامة المجتهد المطلق على الفقهاء الاربعة وادعوا ان من ادعي
 بعدهم الاجتهاد المطلق فهو ضال مبدع بل كل من جاء بعدهم هو
 مجتهد في مذهب امام لا مطلقا هذا وهو الذين يجوز والاخذ
 لقياس والاستحسان والراي الذي هو من جنات الشيطان مع شدة
 استعدادهم وقوة استبدادهم وفراغهم للتفصيل وكفاية موتهم
 في الكثير والقليل وعدم اعتقادهم وجوب طاعة الامام وعدم
 عصمتهم عليهم السلام فكيف من اعتقد خلافا ولم يجز القياس
 ولم يفرغ بغير اجراء عن ائمة الناس المتزهدين من الوسواس والخطا
 والا لتباس في تشد الواجب على المكلفين بامر الدين لاخذ باخبار
 الائمة المعصومين ان كان له معرفة بذلك وعارف بطرق المسالك
 والمدارك والارجع الى العارف بها المقتدر على مؤاها الواقف عامرا

الاخذ بالامتناط فيها لم يتحققه من معناها وهذه هي الطريقة السليمة
 والنيل القويمة التي لا يتدخل فيها اسمية ولا ارباب ولا دعة
 ولا اضطراب والله الهادي **المسئلة الثانية** ما على البالغ العاقل المتكبر
 من طلب العلم اذ لم يطلبه من حجج **الكتاب** ان الذي صح عن اهل
 البيت عليهم السلام وجاء عنهم بالنقل المتواتر ان طلب العلم
 فرضه على كل مسلم وروي ومسلم وسئل ابو الحسن عليه السلام هل يقع
 ترك المسئلة عما يحتاجون اليه فقال لا وقال امير المؤمنين عليه السلام
 اعلموا ان حال الدين طلب العلم والعمل به الا وان طلب العلم اوجب
 عليكم من طلب المال ان المال مقسوم ومضمون لكم فلا شبهة عادل
 بينكم وصنيتة وسبق لكم والعلم خزون عند اهله وقدامه
 يطلبه من اهله فاطلبوه وفي هذا الحديث الشريف دلالة
 على عدم الاخذ بالراي والاستقلال باجتهاد والمراد باهل العلم
 الائمة عليهم السلام او من روي عنهم لا غيرهم فان كل علم لا يخرج
 منهم عليهم السلام باطل كما في الحديث وقال الصادق عليه السلام
 تفقهوا في الدين فانه من لم يتفقه منك في الدين فهو ارجي
 وان الله عز وجل يقول في كتابه ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
 اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وقال عليه السلام عليكم بالنفقة
 في دين الله ولا تكونوا اعرافا فانه من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله
 اليه يوم القيمة ولم يترك له عملا وفي هذين الحديثين لا يما الاخير من

الوحيد مالم ين عليه من اثار الاعراب وكان النبوي الذي ليس
لهم بصيرة في الدين ولا معرفة بعقائد المؤمنين قال الله سبحانه
الاعراب اسلكوا في اوتافا ولحدان لا يعلموا احد وما نزل الله على
رسوله الا بوحى ورد في بعض الاخبار الصحاح ان من الكيايل المتفرقة
بعد الهجرة ووجه الشبهة معلوم وقال عليه السلام لو دوت ان
اصحابي ضربت رؤسهم بالسياط حتى يتفقوا وعندهم عليهم السلام
العامل على غير بصيرة كالسير على غير طريق لا يزيد سرعة السير الا
بعدا والمستفاد من الاخبار ان وجوب طلب العلم عني ابدا
بالنسبة الى ما لا بد منه لكل مكلف في كل ان وزمان كالمعرفة
الغير القطعية الضرورية من صفات الصانع جل شانه وما يصح
ومتبع عنه والاعتقادات الحققة من معرفة الرسول والائمة عليهم السلام
ومعرفة اسمائهم وخصوصياتهم وعصمتهم ووجوب طاعتهم والامانة
بالله واليوم الآخر ومعرفة ما لا بد منه من الكاليف اللازمة
كالصلوة والصوم والطهارة ومساكنها اللازمة مما لا يستغنى
المكلف عنها اما معرفة المسائل التي لا يحتاج اليها المكلف الا في بعض
الاحيان كسائل الزكاة والحج والجهاد والمعاملات والتكليف والقضايا
والموارث وغير ذلك فلا يجب الا عند الحاجة كما في الحديث المروي
عن ابي الحسن عليه السلام وايضا فانه لم يفتي في دليل على وجوب
طلب شئ لم يكلف المكلف به واطلاق بعض الاخبار بيقيد ما

بغيرها

بعضها مع مطابقتها للاصل والدليل الحكم الغير المتناهي وان كان طلب
العلوم راجحا ومأمورا به على كل حال والله اعلم واعلم ان المشهور بين
علمائنا المتأخرين ان طلب العلم واجب كفايا ومسحب على الايمان
وقضوه على طلب الاجتهاد ومعرفة الاستدلال فان للمقلد لا ينبغي
علما وان بلغ ما بلغ ما لم يصل الى رتبة الاجتهاد ونقل عن بعض قدامه
الامامية وفقهاء حلب انهم اوجبوا الاجتهاد على الايمان والمعرفة
من الاخبار بالمتقدمه واما لما عملوا فذكره ان طلبه عني وان كان
منها شئ يجب طلبه بعد وجوب التكليف وجوبا مستقفا على حسب
الجهد والطاقة كالمسايل اللارقية للمكلف ومنها شئ لا يجب الا عند
الحاجة كما عرفت وهو رتبة ما ذهب اليه الحليون وبعض القدماء
فان قيل هذا يلزم منه الحجج والضمان بالادلة والرواية
فان الاجتهاد ومعرفة الاستدلال في غايته العرواية المشقة ويلزم
منه تغليل المعاش وترك الاداب والسنن وترك التقليد اصلا
وراسا مع ان الاخبار واردة بالرجوع الى رواية الحديث ولقول
الصادق عليه السلام لا بان بن تغلب افت الناس وانتم لا يمكنكم القول
به قلت نحن لا نسلم ان طلب العلم المأمور به في الاخبار هو الاجتهاد
المصطلح عليه بل المعروف من الاخبار كما سبق في المسئلة السابقة
انه الرجوع الى المعصوم ولو بالواسطة الوسايط فيتم من يمكنه
الاختصاص لا تارة ومن يرجع اليه فيها فنظر ان يكون من يرجع اليه

اجتهاد

بالقرآن لا بظن المجتهدين بل برواية الثقة فقد كانوا مأمورين
بذلك ومعلوم ان قدامه الامامية كانوا كلهم اخباريين كما
نقله العلامة في النهاية وغيره واما النقل عنهم بانهم اوجبوا الاجتهاد
عينا فليرد به الاستدلال لانه في الاصطلاح المتأخرين يسمون
الاستدلال ولو بالاخبار اجتهادا كما غير الشيخ البهائي في ابي المعالي
عن شيخنا الصدوق ببعض المجتهدين مع انه رتب للمحدثين في
شيخ الاخباريين وكيف كان فالعلماء هو بالدليل لا التقليد
فان صح موافقة الحليين وسابغهم ولا فلا بأس بعد وضوح الدليل
وبيان السبيل والله الهادي المسئلة الثالثة التي والرافع وثالث
الشعر ومصالحه المكافور ومن الكلب وباطن الدبر والاحليل
قلم الاضفار والخنفس الشعر والمذي والوزي احدها يبطل الفؤ
ام لا الجواب ان الذي استقدمته من الاخبار الواردة عن الائمة
الاخبار عليهم السلام انه لا شئ من هذه المذكورات ينافي
لنصوصه وعليه فتوى اصحابنا الا من شذ في ثلث منها وهي من
باطل الفرجين والذي فان ابن الجنيذ ذهب الى انها تنقض الفرجين
اذا كان بشهوة ووافقة الصدوق في الفرجين ولم يقيدها
لشهوة وحبها ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا قبل الرجل المرأة بشهوة او من فرجها اعدا للوضوء ما رواه
عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يتوضى

فقه عالما ترك النقل الى نقله واخبره وتبعه الى تشديقه واعتبا
وبه يحصل العلم العادي فصدق عليه انه طالب علم فترى ان
ولغة وهذا معنى قوله عليهم السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم
ومسلم والا فلا معنى له على قولهم لان الكلب صبيحة في عينيه
لا الكفاية وان حملناه على الاستحباب كما هو ظاهر العلامة
في التحريف فخلاص الظاهر من معنى الفريضة مع دلالة باقي
الاخبار على الوجوب ويلزم من ان المقلد لو بلغ في العلم ما بلغ ما لم
يصل الى رتبة الاجتهاد لا ينبغي طالب علم فاضلا عن ان يكون عالما
وحمله على ما سبب اول البه حجاز بلاد اع غنغ من الحقيقة على الله
ابعد ما بين السماء والارض لخالفته اللغة والعرف والاصطلاح
الغريب والمقلد في الحقيقة للعالم بالاخبار ليس مقلدا له بل مقلدا
روى عنه الحكم الا لم يحققناه لك في المسئلة المتقدمة و
ليس قول الصادق عليه السلام لا بان افت الناس تحزرا في القول
على الله بظنه واجتهاده بل بما سمعه منهم عليهم السلام ولعل مراد
بعض القدماء والحليين من وجوب الاجتهاد ما قلناه فان المنقول
عنهم اكفاء العوام بمعرفة الاصطاح الحاصل من مناقشة العلماء
عند الحاجة الى الوقائع الحادثة او النصوص الظاهرة من قوله قال
بعض اصحابنا والظاهر من اصحاب القول المذكور العمل بطريقة
الاخباريين من الرجوع الى النص الخاص والعام المتواتر والمحمود

بالقرآن

ثم عيسى باطن دبره قال نقض وضوءه وان من باطن احليله فعليه ان
يعيد الوضوء وهو محمول على الاستحباب عند الاصحاب ولعل الوجه
التقية فانه مذهب الشافعي لصراحة الاخبار المستفيضة الصحيحة
عمرها وخصوصا بالمعارضة منها ما رواه زرارة في الصحيح عن احمد
عليهما السلام قال لا ينقص الوضوء الا ما خرج من طرفيك او النور ومنها
ما رواه في الحسن قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
ما ينقص الوضوء فقال ما يخرج من طرفيك الاسفلين الذكر والذكر
بول او غائط او منى او روج والنوم حتى يذهب العقل ومنها ما رواه
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يوجب الوضوء الا من
الغائط او بول او طهره فسمع صوته او فوة تجدر بها ومنها ما
روى سالم بن الفضل في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا ينقص الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك
بهما ومنها ما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن غير واحد من اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في المذي من الشهوة ولا من
الانغاط ولا من القبلة ولا من من الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا
يعمل منه الثوب ولا الجسد ومنها ما رواه زرارة في الصحيح عن
الباق عليه السلام قال ليس في القبلة ولا المباشرة ولا من الفرج
وضوء وما الترق والرعاف فلا اعلم فيه خلافا للاصحاب والخبار
من طرق اهل البيت عليهم السلام مستفيضة او متواترة بافهامنا

لا مذهب

لا ينقص الوضوء مضافا الى ما تقدم من جهة التوافل منها ما رواه ابو
بن ابي محمود في الصحيح قال سالت الرضا عليه السلام عن القي والرعاف
والمذي ان ينقص الوضوء ام لا قال لا ينقص شيئا ومنها ما رواه اسامة
في الحسن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القي ان ينقص الوضوء
قال لا وعن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس فيه وضوء وان ثقات
متعمدا وما روي من الامم باعادة الوضوء محمول على الاستحباب ولعل
الوجه التقية فان ابا خنيفة يقول بان القي ينقص الوضوء اذا ملا
القم واما انشاد الترفة لقل بعد نقضه ايضا اجماعا ويدل عليه
من الاخبار مضافا الى ما سبق ما رواه معاوية بن مسفرة قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن انشاد الشعر هل ينقص الوضوء
قال لا وروي انه ينقص الوضوء الا ان يكون شعره عري او يبرأ من
الابيات الثلاثة او الاربعة وحمل الكراهة او ان الضام صا والمخي
انه ينقص ثواب الوضوء واما امصاحفة الكافر فالقول بعدم
نقصه الوضوء ايضا اجماعا كما قال الشيخ وروي محمد بن مسلم في
الصحيح ما يدل عليه عن احمد هما عليهما السلام قال سالت عن رجل
صاح بحجوسيا قال يغسل بك ولا يتوض وما روي من ان مصاحفهم
تنقص الوضوء محمول على الكراهة وعلى ان المراد بالوضوء غسل اليد
فانه يسمى وضوء الغة وكذا ما روي في ان من مس كلبا فليتوضا
لما تقدم من جهة نقض الوضوء وان الطائفة اجمعت على عدم

لا مذهب

عدم نقضه كما تقدم في اخوانه واما قلم الاضغار والاعخذ من
الفرق يدل عليه مضافا الى ما تقدم مع اجماع الطائفة صحيحة
عند الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون على ظهره
في اخذه من اضراره او شعره ايعيد الوضوء فقال ولكن يسبح ربه
واضغاره بالمال قال قلت فانهم يزعمون ان فيه الوضوء فقال ان
خاصموه فلا تخشعهم وقولوا هكذا السنة واما الوزى
بالذال المعجمة هو الذي يخرج بعد الجماع قبل البول وبالمهملة بعده
غير ناقضين للوضوء اجماعا لا سيما الثاني فانه نقل الاجماع عليه
صحيحا صاحب المدارك وشيخنا البيهقي في جله ويدل عليه
مضافا الى ما سبق ما رواه علي بن رباط عن بعض اصحابنا عن ابي
عبد الله عليه السلام قال يخرج من الاحليل المني والمذي والوزى
فالمني هو الذي تسترجه العظام ويفتر منه الجسد وفيه
الفعل واما المذي يخرج من الشهوة ولا يستر فيه واما الوزى فهو
الذي يخرج بعد البول واما الوزى وهو الذي يخرج من اليد او لا يثر
فيه وروي ان في الوزى وضوء وحمله الشيخ على الخارج قبل
الاستبراء فان عليه اعادة الوضوء لانه من بقية البول وحمل الشهيد
في الذكرى على الاستحباب وكانه اقرب الى الصواب وبالجملة فالظاهر
من كلام جمع من علمائنا ان اعادة الوضوء في كل هذه المذكورات
على وجه الاستحباب وعندني فيه نظرا على وجه التجديد لاحتمال

الشيء

التقية في موضع الخلاف من المخالفين لا سيما في المذي فانهم يظنون
على انه ناقض كما نقل عنهم المحقق في الغبر وشيخنا البيهقي في الجبل
المتبر ولا استحباب حكمه شرعي ولا بد فيه من دليل محكم غير متشابه
ومع احتمال التقية بل هو الظاهر فانه المعروف من المرجحات المنصوصة
عند تعارض الاخبار ولا يلزم منه الطرح كما قالوه فانه يجوز العارية
في حال التقية وقبل العلم بانه منها القول لهم عليهم السلام وبعده
ان ياخذ بما يقول الامام وان كان تقية لا ينبغي وثوقه بالدليل
ودعوى التساهل في المندوبات وللكراهات دون الواجبات
والمحرمات لحديث من بلغه شيء من النوايب غير مسلم فان الظاهر
منه ان الضمير في كما بلغه عائد الى النوايب لا الى العمل فان العمل
بلان يكون محققا لشرعية وعلى تقدير الاحتمال فهو متشابه ومع
تسليمه فانه خاص بما فيه الثواب مسيلا لزوما فلا يجعل صلا كليا
بينه عليه كغيره من جنس الاحكام كما ادعاه شيخنا البيهقي ووافقه
عليه شيخنا العجوبة الزمان وعلامة الاوان الشيخ سليمان بل
لله جلته بما الغفران وما ذكرناه هو مختار جماعه من مشايخنا
المحققين ولتحقيق المسئلة موضع لا يليق بهذه الرسالة والله
الهادي المسئلة الرابعة الثوب والجسد يغسلان من المذي
والوزى ام لا الجواب انه لا ينقص في مسئلة ابن ابي عمير المذي
لا يغسل منه الثوب ولا الجسد وروي حريز في الصحيح قال حدثني

الشيء

زيد الشام وزرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان من ذكرني من مائة اوزي فلا تغسله ولا تقطع به الصلوة انما ذكر من زلة النجاسة ونقل عن ابن الجنيدي القول بنجاسة للذي الخارج بشهوة عقيب للملاعبة وهو شاذ وان ورد الامر بغسله فهو محمول على الاستحباب جمعا بين الروايات قاله الاصحاب والوجه النقي فان اباحيفه والثاني قائلان بالنجاسة والوزي بالمجهول والمهملة طاهران بالاختلاف عندنا قاله المحقق في المعبر ودليله ما ذكرناه هنا وما تقدم في المسئلة السابقة في مرسله ابن رباط وغيرها من الاما المسئلة الخامسة هل اللوالة في الوضوء متابعة الافعال ام مراعات الجفاف الجواب ان الذي استفدته من الروايات مراعاة الجفاف كما هو المشهور وبه قال الشيخ في الجمل وقال في الخلاف بوجوب متابعة الافعال لا بعد رويته قال المفيد والمرضي في المصباح وزاد في المبسوط وان خالف لم يجز والمحقق في الاعتبار وجب للمتابعة اعتبارا وضح بعده البطلان الا بالجفاف فالاقوال ثلثة ومقتضى الدليل لا سيما حصرنا في الوضوء عدم البطلان الا ما قام عليه من الشارع دليل محكم ولم يثبت البطلان الا بالجفاف كما رواه معوية بن عمار في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ريماء نؤذات ونقد الماء فدعوت الحاربية فابطأت على الماء فيجف وضوي قال فاعيد وروي ابو بصير في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قضا

ونقد

ونقد الماء عن بعض وضوءك وعرضت لك حافية حتى ينس وضوءك فاعيد وضوءك فان الوضوء لا يتبع حتى يحق القائلون بالوجوب بل هو بالانقضاض والتمسح في الالة والرواية للفقير وهو يقتضي عدم جواز التأخير بيان الوضوء البياني وقع مفسرا للامر الجملة فيجب التماسه به والقول بالصافي عليه السلام في حسنة الحلبي تبع وضوءك بعضه بعضا او الجواب عن الاول بالمنع من دلالة الامر على الفور كما هو مذاهب جمع من محققي الاصوليين لاستعمال الشارع له تارة في الامر بالوضوء كالسند المطبق وقضاء الواجبات والكفارات وعن الثاني يمنع دلاله البيا هنا على الوجوب لجواز كونه وقع اتفاقا وان كنا نلتزم الاقتصار عليه في الامور التي لها معدل عنه لغسل الوجه من اعلاه والميديين من المرفقين بخلافه هنا فانه لو راجح بين افعاله صلى الله عليه واله خلاف العادة لعلوم منه البيان فعدم المراعاة وجريان العادة على المتابعة ادلا معدل عنها لا يدل على العدم مع قيام الدليل على صحة الوضوء ولم يثبت بهذا انه مبطل عن الرواية بان المراد بها المتابعة في الترتيب لا متابعة الاعضاء بعضها ببعض من غير ترتيب بل لا المصدر الحديث وسياقه وصورته قال اذا اغتسل الرجل يغسل يمينه فغسل شماله وشمخ راسه ورجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله وشمخ راسه ورجليه وان كان انما اغتسل شماله فليغسل الشمال ولا يعد على مكان نوضي وقال تبع وضوءك بعضه بعضا

وشهد ما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام قال تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابل بالوجه ثم باليدين ثم امسح براسك والرجلين ولا تهد من شئنا بين يدي شي تخالف ما امرت به ولو حمل عن الحديث على انه حديث آخر مستقل فيروى دلالة السياق فيفيد المدعي اجيب بانه محتمل مع انه خلاف الظاهر لا سيما مع تأييد الحديث الثاني الذي لا احتمال فيه ومع الاحتمال فيه فيقطر استدلال بالجملة فالدليل الوجوب منشأ فلا يعارض به اليقين بغيره فيجب الاحتياط فيه وان لم يكن دليلا كما اجمع به العلامة في المختلف لكن يبقى هنا بحث وهو ان الجفاف المبطل هل هو جفاف جميع الاعضاء والعضو السابق او جفاف بعضها امكن اقول اقواها الاول وبه صرح في المعبر واختار صاحب المدارك لانه المستفاد من الاخبار الدالة على البطلان بالجفاف واجتمع له في المعبر اتفاق الاصحاب على ان التماسه في كل من شعره يمينه واجفانه ان لم يتوفى به ندوة للنص بذلك ويمكن المناقشة فيه باحتمال اختصاصه بالناسي والضرورة وذهب المرتضى وابن ادرس الى الثاني وابن الجنيدي الى الثالث ولم اعلم الجتهما والله اعلم المسئلة السادسة تحليل الشعر الخفيف الذي على الوجه واجب ام لا الجواب ان المشهور عدم الوجوب وذهب ابن الجنيدي والمرضي والعلامة في أحد قوليهم في المختلف واليه ميل شيخنا البهائي في الجمل المتين وهو ضعيف ودليله اجتهادي في مقابلة النص الصحيح

هو

هو ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال كلما احاط به الشعر فليس على العباد ان يطلوه ولا ان يحسروا عنه ولكن يحري عليه الماء وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال سالت عن الرجل يوضا ابطن لحفته قال لا وفيهما عورم واطلاق يتناول الكيف والخفيف وفير الكيف بما لا يتراءى البشرة خلا له في مجلس الخطاب والخفيف بعكسه ولا خلاف بينهم في ما لا ينعرفه مما يرى خلال العرق في مجلس الخطاب للنص كما اخلاف في عدم وجوب غسل ما لا يرى ومن ثم قال بعض مشايخنا المحققين ان التراجع في هذه المسئلة قليل الجدوى المسئلة السابعة مرور اليد على العضو في الوضوء واجب ام لا الجواب ان المشهور بين علمائنا قدس الله ارواحهم عدم الوجوب بل ان ذلك مستحب ونقل عن ابن الجنيدي الوجوب وهو حاروط ولانه المجهود من الشارع لانه امرها على وجهه ويديه في الوضوء البياني ولا يعلم خلافه الا انه غير رخص في الوجوب لكونه مما جرت به العادة وبقا يعارضه اذ من جلد الماء فحسبك كما في الخبر المشهور ارجع والله اعلم المسئلة الثامنة القصدي في بيه الوضوء الى الرض والاستباحة والوجوب واجب ولا الجواب انه لم ينعرف في دليل شرعي من الكتاب والسنة على الوجوب والوجوب يحتاج الى دليل شرعي محكم ومع انقضا عنه يتبقى وهو اختيار المحققين من اصحابنا اذ لم يقع دليل شرعي على اكثر من اشتر

القربة وامثال هذه تعالى على وجه الاضلال من تعيين للوجوب او التذ
او الرغبة او الاستباحة واجتبه القائل بوجوب الرغبة والاستباحة
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ اقموا الصلوة فاغسلوا فان المفهوم
منه كون ذلك لاجل الصلوة كما ان المفهوم من قوله اذ القيت الامر
فخذها منك واذ القيت الامر وورد عليه ان كون هذه الافعال لاجل
الصلوة لا يقتضي وجوب احضار النية عند فعلها كما في المثالين
وكما في قولك اعط الحاسب درهم الباذن لك فانه يمكن اغضاه في
الترسل الى الاذن ولا يشترط احضار النية وقت العطية قطعا
واورد عليه ايضا ان كان ثم قانما يدل على وجوب قصد الاستباحة خاصة
والمعنى وجوب احضارها على المتعين وهو لا يدل عليه واجب بان وجوب
الاستباحة كوما احد الامرين الواجبين لا يخرج عن وجوب فان
الواجب المحض واجب وضعف هذا الجواب ظاهر لا حاجة الى التكلف
في رده مع انه شعري اجتهادي فلا يعبا به على من اختلفا قال صاحب
المدارك ولقد احسن السيد جمال الدين بن طاووس في المنبر حيث
قال لم اعرف قولا متواترا ولا احادا يقتضي القصد الى رفع الحدث
واستباحة الصلوة لكن علمنا يقينا انه لا يد من نية القربة ولو لا
ذلك لكان هذا من باب استكنا عما سكنت الله عنه انتهى وهو
في غاية من القوة والمتانة وهو الحق واجتبه القائلون بوجوب
نية الوجوب او السند بوجوب ايقاع الفصل على وجهه ولا يمت

الا بذلك وان الوضوء لما اوز وقوعه على وجه الوجوب تارة وعلى
وجه السند اخرى اشترط تخصيصه باحدا حاجب يكون ذلك
هو المطلوب وورد على الاول انه ان اريد بوجوب ايقاع الفعل
على وجهه ابقاعه على الوجه المأمور به شرعا فلم ولا يتلزم للمدعي
وان اريد ابتاعه مع قصد وجهه الذي هو الوجوب والسند كما
مصادرة محضة وبالمجمله هذا الاستدلال يحصل وعلى الثاني
ان الوضوء الواجب والسند واجب لا يمكن اجتماعهما في وقت واحد
ليعتبر في واحد منهما عن الاخر لان المكلف اذا كان مخاطبا بمشروط
لوضوء فليس له الا نية الوجوب وان لم يقصد فعل ما عليه من الوضوء
والا فليس له الا نية السند كما ذكره المناهرون وان لم يقصد ذلك
دليل على عدمنا سائنا الاجتماع لكن امتثال الامر الوارد بالعبادة
من الكتاب والسنة يحصل بمجرد اتخاذ الفعل طاعة لله تعالى
حصول البراءة قال المحقق محمد بن الحسن في بعض فوائده الذي ظهر في
نية الوجوب والسند ليس غطافي محبة الطهارة وانما يقتصر
الوضوء الى نية القربة وهو اختيار الشيخ ابو جعفر الطوسي في
النهاية وان اخلال بنية الوجوب ليس مؤثرا في بطلانه ولا ايضا
تفتره ولو كانت غيب مطابقة لمحال الوضوء في وجوبه ونذبه وما
يقول المتكلمون من ان الارادة لا تؤثر في حسن الفعل وفتحه
فاذا انوى الوجوب والوضوء مندوب فقد قصد ايقاع الفعل

على وجهه كلام شعري ولو كان له حقيقة لكان الناقض محبطا في نيته
ولم يكن محجوزا عن التقرب به هذا كلامه اعلى الله مقامه كما نقله
صاحب المداير عنه ثم قال وعنه ثم قال وهو في غاية الجودة المسألة
التاسعة لو قيل للوضوء يديه مبتليا باطراف الاصابع يصح الا الجواب
ان المشهور انه لا يصح وجوزه المرتضى وابن ادریس وتبعهما شيخنا فقلت
ابو الحسن على ذلك وكذا القول في غسل الوجه والمغسل الاول اقضاه على
ما علم من الشارع وعلم يقينا من سيرة وبيانه والعبادات كلها
توقيفية ولا يد فيها من موقوف ولم يعلم انه فعل ذلك مع انه لم يكن
الافعال الجبيلية الغير الاختيارية التي لا يحصى عن العدد عنه ولا
من العاديه وهذا اصل يفسد به في كثير من الاحكام ويرجع اليه
في مسائل عديدة من المهام فراجع توقف على الصراط وتأخذ بقواعد
الاحتياط مع امكان حمل اطلاق الامر بالغسل على القول الشائع المتعارف
في غسل الوجه كما قاله بعض مشايخنا المحققين ويدل عليه فيما عرفت
ما رواه الهيثم بن عروة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فقلت هكذا وصحت
من ظن كفى الى المرافق فقال ليس هكذا تنزلها انما هي فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق ثم امر يده من مرفقه الى صابعه وحمل على ان هذه
قوله وان هذا تأويلها ومعناها ويجوز ان يكون ان اصل الآية هكذا
فغيرت والاحبار الدالة على وقوع التغيير في القرآن متواترة لا يمكن

ردھا وان اياه اكثر اصحابنا وادعوا على علمه الاجماع فانه في خبر المتعمق
المسألة موضع لا يليق بهذه الرسالة اما المسح على الرأس والمقعد من فلا
باس انكس فيه النص الصحيح الصحيح انه لا بأس بالمسح مقبلا ومديرا و
الجبين المرتضى وابن ادریس كيف منعاه مع ورود النص به وخبرنا
في الغسل مع عدم القول بالاجتهاد الصحيح ومن ابن جازي العمل بالاجتهاد
في مقابلة النص وكانه ينبغي على اصولهما من عدم جواز العمل بالاحاد و
لعمري انه اول من العمل بالاجتهاد واقرب الى مجادة الرشد واولى بحاجات
الساد وباب الاقتصار والمعصوم من عصمه الله تعالى المسألة العا
الرقبة في غسل الجنائنه تجعل على الرأس امر على البدن الجواب اني
لم اقف في هذه المسألة على نص خارج عن اهل العلم الذين وجب الله
طاعتهم وفرض على الناس سائهم وكذا لم اعرف ان اصحابنا المتقدمين
في ذلك نصا والمعروف من عبارات السائرين ان الرقبة في هذه المسألة
من الرأس ومن صرح بذلك وافق به من غير تردد العلامة في التتمی
وشيخ التهيد في المعصية والافيه وشيخنا الشيخ علي بن عبد العا
في المعصية وشرهما في شرحهما وشيخنا الشهيد الثاني في رد
الجنان وشيخ المعصية وهو مشهور عند السائرين وفيه نظر فان
المعروف من كتب اللغة واهل الشيع ان الرقبة ليست من الرأس
وكذا اعترف شيخنا الشهيد الثاني في فرج الشرايع وغيره بان لالا
الرقبة على الرأس من باب الاستبراء او الحجاب ونرجح في فرج الافيه

الحجاز على الاشتركة ومن شعر عطف الرقبة على الراس في عبارة الله
والا لفيه والجعيرة مع وعازقا وهذا المير في الارقاس ولا
في قطع الراس وغيرها من سائر الاحكام الشرعية المتعلقة به الا هنا
ومع ذلك فلا يلزم من نص وارء عن اهل العصبة يتضمن ادخال الرقبة
في غسل الراس من غير اعرافه ولم اقف عليه خصوصا مع ظهور علم
وجوب الترتيب بين الحائسين والجسد ومدعي ذلك عليه البيان هنا
مع ان عبارات المتقدمين وجميع من المتأخرين حتى العلامة في
سائر كتبه خالية من العطف ومن النص على اتباع الرقبة بالرأس كما
لاخبار وظاهرها العلم والمصلحة على اشكال الاحتياط لا ثم هت
فانه من المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها بخصوصها والمعرف من
الاطلاق عدم ادخال الرقبة في الرأس ولكن لما لم يكن عندنا نص
فيها خاص فيه والجماع على خلافه فحين الاحتياط فانه من باب
الشبهات فيبقى عليها مع الرأس كما قالوه ومع البدن كما استظهرنا
مراعى الترتيب فيها بترتيبه والعلم عند الله تعالى المسئلة الحادة
عشر غسل الجمعة واجب ام لا الجواب ان المشهور ان غسل الجمعة
مستحب ونقلوا عن شيخنا الصدوق القول بالوجوب وفي الوجوب
نقلنا ان في النقل عنه ايضا كذلك والذي ظهري من الاخبار والاحتياط
كما هو قول الاصحاب ولم يتحقق عندي الوجوب بل ولا خلاف فيختار
الصدوق وقد بينا ذلك في رسالة في احكام الطهارة والصلوة ج

عج

عنون المسائل التي وقعت بالناس السيد التقي السيد عبد الله بن
علوي البلادي فاطلها ان اجتمعت اليها المسئلة الثانية عشر من
يقط الظاهر مع الجمعة ولا يحتاج الى الاحتياط ام لا الجواب انه لا خلا
بين علمائنا بل علماء المسلمين كافة انه متى فرغت الجمعة المستحب الظاهر
قطعا اذ لم يكلف الله العباد باكثر من فرضه واحدة الجمعة والظهر
ومنى وجبت احدهما سقطت الاخرى ويدل عليه ما رواه زرارة
في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام ما فرض الله من الجمعة الى الجمعة
خمساً وتلتين صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة
وروضها عن تسعة عن الصغير والكبير والمجنون والمافر والعبد والمرأة
والمريض والاعمى ومن كان على اسن ان يلبس فرخين وافعال الحمر ولو
صلبت معها الزم مسناً وتلتين قال المحقق العلامة رفع الله مقامه في
المدارك بعد قول المحقق في الشرائع والجمعة ركعتان كالصبح فيقطعها
الظاهر هذان الحكمان اجماعيان بين العلماء كافة الى ان قال واما
سقوط الظهور معها وعدم مشروعية الجمع بينهما فيدل عليه مضافا
الى الاجماع قوله عليه السلام في محبة الفضل بن عبد الملك اذا كان
قوم في قرية صلوة الجمعة اربع ركعات فان كان لحد من يخطب جمعوا
اذا كان خمسة نفر وفي محبة محمد بن مسلم يصلون اربعاً اذا لم
يكن من يخطب وفي حسنة الطائي ان فاستد الصلوة يعني صلوة الجمعة
فلم يكن لها فليصل اربعاً والتفصيل في طالع الشكر انتهى وظاهر كلامهما

عدم مشروعية الجمع بل ان كلام الشارح صريح فيه وانما جمع عليه بين العلماء
ثم ان المعروف من الاخبار الواردة عن الائمة الاطهار ان الجمعة
هي الواجبة وقد قام لنا على مشروعتها ابل على عيناها ادلة كثيرة لا تحتملها
هذه الرسالة في هذه الجملة ولم يحصل عندي تردد في بطلانها والاحتياط
لا يصح الاحتياط للتردين للشرعية والبدعية ولم يقل بالبدعية
الا الشاذ من اصحابنا وان قال به المرفضي وابن ادرجس ومن تبعهما
من اصحابنا الجمة بين فلا عبرة بقولهم بعد وضوح الادلة فان
الاجتهاد في مقابلة اطلاق النص من الاية والرواية لا يجاد به وقد
انحصر بعد ذلك القول في الوجوب العيني والتخييري وعلى كلا القولين
لا يجب الجمع بينهما وبين الظهور لا يجوز في الذي ظهري في عدم مشروعية الا
فانه لا ريب عندي في مشروعية الجمعة في تحتملها على الاعيان الا
ما استثنى في الرواية المذكورة ومع تحقق مشروعتها يتحقق عدم مشروعتها
الظهر ولم اعد ان للاحتياط موضعاً في هذه المسئلة ونحوها الا عند
التردد والاضطراب عند تضاد الدليلين وتعارض التدينين
الصحيحين مع انه ليس بالارزور وبأيما اختلفت من باب التسليم
وسلك وصحته وليس فليس اللهم الا ان تضع رتبة في عدالة الاما
بحيث لا تؤدي الى الظهور الغرور وحصل النفس علم الطائفة
والوثوق فلا يباس بالاحتياط مع ما في جواز الافتداء به والحال هذه
من الاشكال والله اعلم وما علمت احكام من اهل هذه الدنيا لا يراها

المتورعين والاخبار يجمع هذا الكلام في رتبته ولوا يقضاه فلا يقتضيه
كيف والمروءة ما جمل والناس يحولون على حب ما اعتادوه وقولها
الفوه وقد شرب على ذلك صغيرهم وشباب عليه كبيرهم والقول
بتقليد المولى وحسن الظن يقتضى من افق وما احسن من تبع جادة
الدليل وسلك سوله السبيل ووقف على محكمات الكتاب والنة
التهوية ولم يقل من لم يقف انار العثرة المهديه وستنان شتاتنا
بين اهل الاديان واهل خراسان فانهم يذكرون على من بعيد الجمعة
ظهراً ويعتقدون ذلك شاكراً حتى انهم ينفون علائته ولا يجوزون
امامته مع تصريح شيخهم الذي عليه معول دينهم فيختار العلامة
الفردوسي الشيخ محمد بن الحسن العاملي عامله الله برضوانه واسكنه
الضريح من جناتة يجوز الاحتياط للفقهاء عند التردد في الدليلين و
لعمري ان الصواب بجانبهم وان مصلى الجمعة لا يجوز ان يكون عارفاً
بالدليل ولا فان عرف مشروعية الصلوة اجزامة ولا احتياط
والجمع تشريع اجماعاً كما نقله السيد محمد قاس سره وان فرضنا انه
عرف البدعية فلا يجوز له فعلها وان تردد في كلا الامرين فيختار
هنا بالجمع بينهما مع انه ليس بلازم لتوسعة الشارع لنا في اخذ
بأيهما شاء لكنه لا يتصور هذا في المقلدة والقاصري عن معرفته
الدليل فيخص هذا الحكم بالفقهاء وباعادة فليس عليه غير الرجوع
الى الفقهاء العارفين باخبار اهل البيت عليهم السلام ولا يكلف مواءمة

الم

بما يأمرو به لا يبعد لما روى عن صاحب الزمان عليه السلام ارجعوا
 الى رواية حديثنا فانهم يحكي عنكم وانما حجة الله والله الهادي الى صراط
 احكامه والمرشد الى صيحات مسائل جلاله وحرامه المسئلة الثالثة
 عشر الاذان لكل ورد ولا قامة لكل فرض على قاضي الفرائض الحسن
 واجب ام لا الجواب انه لم يقيم لنا دليل على وجوبها في الاداء والقضا
 تابع له والفرق غير معلوم ولا اظن به قائلا ولم اجد به نصا الا ان يكون
 وصية بذلك او استوجبه عليه فيلزم من باب وجوب اتباع الوصية
 وانفاذها وعدم تغييرها والتزاما بوجوب الوفاء بالعقود اللازمة
 في الاجارة ولو شططا فان المسلمين عند شرط وطعم فعملا ينبغي ترك الاداء
 في كل ورد والا قامة لكل فرض لا سيما من السن الاكبر حتى قيل
 بوجوبها لا سيما في المغرب والعشاء وان ثبت الاستحباب لا سيما
 الاقامة فانها اكدل لم احل نصحا ينبغي وجوبها في الاحاديث الاحكام
 حامدين عنى فانه لم يذكرها فيه ولا الاذان مع انه في مقام البيان
 ولعل فيه حجة شافية ودلالة كافية وافيه والله الهادي المسئلة
 الرابعة عشر النية في القرينة شرط ام ركن الجواب انها بالشرط
 اشبه منها بالنظر المحبر عنه بالركن الذي هو الجزؤ وفي العبارة
 نوع مسامحة لقوله عليه السلام وتحريمها التكبير لان المستفاد
 من النصوص الواردة في كيفية الصلوة ان اول افعالها التكبير
 وكذلك العبادات وكذا قوله عليه السلام اغا اعمال بالنيات

بدل

بدل على المخايرة ولان النية ما معناها غير الغرض على الفعل والغرض الغرض
 عليه وهذه ملاحظات تحتها في العمل لا ثمة ممة في تحقيقها الا في بعض
 الصور النادرة المتكفلة المسئلة الخامسة عشرة ولا بد فيها من تعيين
 الوجوب والاداء والقضاء ام القرينة تكفي للجواب ان القرينة
 كافية فيها وفي جميع العبادات كما عرفت في المسئلة الثامنة وهو
 قول اهل التحقيق والنظر الدقيق قال صاحب المدارك والمستفاد من الاية
 الشرعية سهولة الخطيب في النية وان اعتبر فيها قصد الفعل المعين
 طاعة الله تعالى خاصة وهذا القدر لا ينبغي ان يغفل عنه عاقل متوجه
 الى ايقاع العبادات ومن هنا قال بعض الفضلاء لو كلف الله بالصلوة
 او غيرها من العبادات بغيرية كان تكليفه مالا يطاق وقال
 بعض المحققين لوقام الادلة على اعتبار القرينة ولا كان ينبغي
 هذا من باب استلوا عما سكت الله عنه وذكر شيخنا الشهيد
 في الذكر ان المتقدمين من علماءنا ما كانوا يذكرون النية
 في كتبهم الفقهية بل يقولون اول واجبات الوضوء غسل الوجه و
 اول واجبات الصلوة بكبيرة الاحرام وكان وجهه ان القدر للغير
 في النية امن لا يكاد يمكن الانفكاك عنه وما زاد عنه فليس بواجب
 وما ينزل ذلك عنه ورد النية في شيء من العبادات على الغير
 بل غلوا الاخبار الواردة في صفته وضرب النبي صلى الله عليه واله
 وضله ويتم من ذلك وكذا الرواية المتضمنة لتعليم الصادق

عليه السلام لم اجد الصلوة حيث قال فيها انه عليه السلام قام فاستقبل
 القبلة وقال بغير عنقه الله اكبر ولم يقل فكر في النية ولا تلفظ بها ولا غير
 ذلك من هذه الحركات الحديثة وزيد بها ما رواه الحلبي في الحسن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا افتحت الصلوة فارفع يديك
 ثم ابسطهما بسطاً ثم كنك تليكات ثم قل اللهم انت الملك الحق الخ
 اخره ثم كنك تليكات ثم قل ليك وسعديك الى اخره ثم كنك تليكات
 ثم تقول وجهك وجهي الحديث وقال شيخنا بهاء الملة والحق والدين
 عظم الله قدره في الجبل المستبين وما احسن ما قال اقول ربما يحتج به
 من يصفح كتابنا هذا السؤال عن وجبة تعقيبنا ما بحث القيام
 بمباحث تكبير الاحرام من دون التوضي بينه المباحث النية و
 بيان حقيقته ومستند احكامها المذكورة في كتب الفروع فليعلم
 ان بعض فقهاءنا المتأخرين رضوا لله عنهم وان اطنوا فيها وطلوا
 زمام الكلام في بيان حقيقته الا انه ليس في احاديث ائمتنا
 سلام الله عليهم من تلك الامور بل لا اثر بل المستفاد من تتبع ما
 رواه عنهم عليهم السلام في بيان الوضوء والصلوة وسائر العبادات
 التي يأمروا بها شيعتهم سهولة امر النية جداً وانما غلبة عن البيان
 مركزة في اذهان العقلاء عند صدور افهام الاخيار فيه
 عنهم من العبادات وغيرها ولذلك لم يشترط قداماً ما فقهائنا
 قدس ارواحهم لمباحث النية اصلاً وانما خاض فيها جماعة من المتأخرين

وهذا

وتم اتم الكلام على فنية او هم تركها من اجزاء متكسرة ووجب ذلك
 ضعفها على كثير من المتأخرين اذ اهم ذلك الى الوقوع في التباس
 ولبس النية في الحقيقة الا القليل البسيط الى ايقاع الفعل المعين
 لعله فاشية وهذا القدر لا يكاد ينفك عنه عاقل بفعل الفصل
 ملاحظاً غايته التي ترتب عليه ولذلك قال بعض علماءنا ما كنا نكلفنا
 بايتاع القبلة بلون نية لصحان تكليفها بما لا يطاق وليس في النية
 مركب اصلاً وانما يوجب التركيب في الشيء واحضاره في المذهب
 بوجبة غير له عن غيره عند الماوى بما لا كلفة فيه فان الظاهر الذي نحن
 مكلفون باذنا في هذا اليوم مثلاً بصورة لنا بهذا الوصف
 العنوان في غايته عن جميع ما عداها من العبادات والقصد الرضا
 عليها امثالاً لا من تقالي وتحتيل الارضاء جل وعلى في غاية النهي
 كما شهد به الوجدان ومن استصعب ذلك فليتهم وجلاته وتعوفه
 بالله من الشيطان المسئلة السادسة عشر يجب الرد على من
 في صلاته ام لا الجواب ان كان لحظه عن سهو وغفلة فالظاهر
 من مذهب اصحابنا عدم وجوب بنيتها المأه والغال وبذلك
 عليه ما رواه ابي عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال اغسل اي من الجنابة ففعل له قد بقيت لغة في فمك لو لم يكن
 الماء فقال ما كان عليك لو سكت ثم تلك اللغة مبيدة قال شيخنا
 في الجبل المنين ربما يستفاد من الحديث ان مرسى عن شيء من واجبات

العلماء لا يجب علينا فيه عليه والظاهر انه لا فرق في ذلك بين العلم
 وغيره من العبادات لكن العصب لا يخضع لله والشيءان فلعلم الامام
 عليه السلام ان في تلك اللمعة علة الغرض التعليم والتنبيه على عدم
 وجوب التنبيه المذكور بما يحل الوجوه والبلغها ويمكن ايضا ان يكون
 ذلك القائل في نفس الامر مخطا في ظنه علم اصابة الماء تلك اللمعة
 ويكون قول الامام له ما عليك توسك ومنعه عليه السلام لها
 انما صدر ليجرد التعليم والتنبيه المذكورين والله علم بمقاصدنا
 انتهى وبالحكمة لم يقدم دليل على وجوب تنبيه الساجي الغافل
 والوجوب يحتاج الى دليل قاطع وان كان كنهه عن جمل وعقد فاق
 كان مما لا يضرب بالصولة او كان في غير واجبا قاطعا لا دليل على وجوبه
 والا فالوجوب محتمل بل ربما قيل به لم يكن بعيدا عنه من باب
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمستفاد من كلام مشايخنا
 مذكورة انه غير واجب ولم يحج في هذه المسئلة نص واد من
 اهل العصمة ولا قوى لاحد من اصحابنا من اهل التصانيف والمسئلة
 نص خاص واد من اهل العمل التكال ولا بد فيها من تحقيق لا يفي الا ان
 فينبغي الاحتياط بل ربما يظهر في الان الوجوب عموم وجوب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وهذا منه مع استحالة شرائطها ومبوءة ظاهر
 عموم قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
 لكن غير مطلق لهذا الدليل به والله الهادي الى سواء البيل ولا

الحق

الحق انه راجح قطعاً وامور به غيراً فلا ينبغي الاخلال به لاحتمال
 والله اعلم المسئلة السابعة عشرة قراءة القرآن بقراءة العتق
 ام لا الجواب ان الاحتياط لا يقتصر على قراءة السبعة فالا
 خلافاً بين علماء المسلمين كافة في قراءة هذا ما اعلم ان احداً في تواترها
 وقلها الاذن من الاغنية عليهم السلام اقول اناس حتى يخرج القاتل
 عليه السلام وروي اقرءوا كما تعلمتم فيجبكم من يعلمكم وفيها
 دلالة على وقوع التعيين في القرآن لكن سرعوا للتنبيه القراءة بما يقر
 الناس توسعة لهم حتى يخرج القاتل فليعلم كما انزل الله وقد قوى تخفا
 قدس الله روحه القراءة بقراءة العشرة موافقة للشهيدان والحق
 الشيخ على قال في الذكرى ويجوز القراءة بالمتواتر ولا يجوز بالشواذ و
 منع بعض الاصحاب من قراءة ابي جعفر ويعقوب وخلفته وهي
 كمال العشر والاصح جوازها لثبوت تواترها كثبوت تواتر السبعة
 وقال شيخنا الشهيد الثاني حشره الله مع الشهداء في روض الجنان
 ولا يجوز القراءة بالشواذ وان كانت جائزة في العربية والراد
 بالشاذ ما زاد على قراءة العشرة المذكورة لقراءة ابن مسعود و
 ابن جبرين وقد اجمع العلماء على قراءة السبعة واختلفوا في ثلث
 العشرة وهي قراءة ابي جعفر ويعقوب وخلفه والشمسورين
 المتأخرين تواترها ومن شهد به الشهيد رحمه الله ولا يقصر ذلك
 عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد فيجوز القراءة بها مع ان بعض محقق



القرآن من المتأخرين افرز كتاباً في سماء الرجال الذين نقلوا لها في كل
 طبعة وهو يزيدون غايه في التواتر فيجوز القراءة بها ان شاء
 تعالى انتهى كلامه رفع في علمين مقامه واعتزض السيد السند
 العلامة المحقق صاحب المذلة على الحق الشيخ على في قوله وهذا
 لا يقصر عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد فيجوز القراءة بها بما حاصله
 ان هذا الكلام رجوعاً عن اعتبار التواتر وهو في محله فتأمل
 ثم جاء صحيح المسئلة انما منه عشرة قول سبحان الله والحمد لله لا
 الا الله والله اكبر ثلثاً بدل الحمد في الركعتين الاخيرتين واجب
 ام يكفي واحدة الجواب ان الواحدة تكفي والثلث افضل والذي
 اعمل به وهو الذي كان يعمل به شيخنا قدس سره وان كان ما
 ذكرناه جائزاً فلهذا لا يبدون التكرير بما حكاه المحقق في المعتمد
 عن حمزة بن عبد الله السجستاني انه قال التواتر سبع تسبيحات
 صورها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلثاً ورواه زرارة
 في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ان كنت اما ما او محلاً
 فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلث مرات تكفي لتسبح
 ثم تكبر وتركع وقال المفيد في المقنعة تجزي اربع تسبيحات وضوء
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر واجتمع في
 التهذيب بصححه زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما
 يجزي من القول في الركعتين الاخيرتين قال تقول سبحان الله و

الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وتكبر وتركع وعلى هذه الرواية اقم
 شيخنا ثقة الاسلام الكاشي في الكافي وله تواتر سواها وظاهره
 العمل بمؤداهما ما قولنا بالتكبير فقد رواه ابن ادریس في
 السلي عن زرارة فيجوز العمل بها ان شاء الله تعالى والحق في الخبر
 والشرح ضربان العمل بها المخرط وعليه اكثر الناس في زماننا هذا لا
 باس بمطابق الذكر كما يشهد من بعض الاخبار بما ومن ظاهر تليفها
 وبه ائني ولا نحن الكاشي في المفاتيح لان الاحتياط في العمل بها
 الصور الثلث والله الهادي المسئلة الثامنة عشرة ما قل المجري
 في الركوع والسجود من الذكر الجواب انه يجزي مطلق الذكر وهو
 كلما يتضمن ثناء على الله وعليه المحققون من اصحابنا ومن خرج
 الشيخ في المبسوط وابن ادریس واكثر المتأخرين لما رواه هشام
 بن الحكم وهشام بن سالم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له تجزي ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله
 والحمد لله والله اكبر فقال نعم كل هذا ذكر الله وفي قوله عليه
 السلام ذكر الله معنى التعليل فيدل على اجزاء مطلق الذكر المتضمن
 للثناء وبذلك ايضا ما رواه سمع ابوسيار في الحسن عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال يجزيك من القول في الركوع والسجود ثلث تسبيحات
 او قل من مترسلاً وقال الشيخ في النهاية انه اقل ما يجزي من التسبيح
 في الركوع تسبيحة واحدة وهو ان تقول سبحان ربي العظيم وتحمده

حتى

المؤيد

عنه عبد الله بن جعفر ومن البعيد جداً كونه أحد الرجلين وإن احتمل
الأول على بعيد ومن هنا يعلم أن ما ذكره السيد محمد صاحب المدائ
من أنه يعني محمد بن عبد الحميد غير موثق كلام صدر عن تحقيق
أنه مشترك بالثقة فكيف يعبر عنه بأنه غير موثق وهذا بناء
منه على أنه المفضل لا غيره ولا وجه له فامل ومن الروايات
التي تشهد بوجوب السجدة ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحد
عليهما السلام قال سألت عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة
فقال لا لكل سورة ركعة فقال نعم قلت اليس يقال عطل كل
سورة حقاً من الركوع والسجدة فقال ذلك في الفريضة فاما
النافلة فليس به يابن وما رواه معوية بن غمار في الصحيح قال قلت
لأبي عبد الله عليه السلام إذا كنت للصلوة اقرأ بسم الله الرحمن
الرحيم في فاتحة الكتاب قال نعم قلت إذا قرأت فاتحة القرآن
اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة قال نعم وما رواه عبد
بن مسنان في الصحيح على الصحيح جراً على الاصطلاح الغير الصحيح
عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز للمريض أن يقرأ في الفريضة
فاتحة الكتاب وحدها ويجوز للصحيح في قضاء الصلوة التخلع
في الأثفار وما رواه حسن الصنقل قال قلت لأبي عبد الله عليه
السلام يجزي عن أن أقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها إذا كنت
مستجلاً أو عاجزاً عن أن أقرأ ما رواه علي بن أبي حمزة في الصحيح

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يقرأ الرجل في الفريضة بقا
الكتاب في الركعتين الأولىين إذا ما أغلقت به عابدة أو تخوف شيئاً
وما رواه معوية بن غمار في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال
من غلط في سورة فليقرأ هو الله أحد ثم ركع وما رواه علي بن يقطين
في الصحيح قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن تبعض السورة قال لا بأس
بأس في النافلة والكرهية وإن كانت غفلة للغير والكرهية لأن المرأ
بها هنا الترخيع بعونة الأدلة والقرائن لا بما حديث بعيد هامر من على
زعمانف العباسي قال الحق في المعنى في جانب الاحتجاج بالرجوع
لما مرده يعني العلامة وروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يلزم
التواتر وروا طائفة منهم عن أبي فتاة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الأولىين
من الظن بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية
وكذا في الأمر ما إذا قال قرأ بالسر وضحاها أو سبح اسم ربك
الأعلى أو الليل إذا مضى وما بعده عليه السلام في الصلوة واجبة
لأن فعله اشتغال في مقابلته لا إطلاقاً للشرك بينه وبين الله و
لقرآن عليه السلام صلواتكم كما أوجب في أصلي وروي الجمهور عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الصلوة الإباحة الكتاب ومنها غيرها وقال العلامة
في المتن وقد تواتر النقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعد الحمد ودعا
عليها وذلك يدل على وجوبه وإيضاحاً لصلواتكم كما أوجب في أصلي قال
وفي رواية حماد عن أبي عبد الله عليه السلام في تسليم صفة

الصلوة ثم قرأ الحمد وسوره وكان ذلك في معرض البيان أقول وقد
حققتك سابقاً في المسئلة التاسعة أن العبادات كلها توقيفية
وأن كلها فاعلة عليهم السلام وبنوهم وللرعية يجب الإقتضار عليه
ولا يجوز تجاوزها إلا بدليل واضح وقدمه ذلك بأوضح بيان وظاهر
أنهم وظهوراً على قراءة سورة بعد الحمد وما عليه ما عليها التزم
وأمرهم بما في مقام البيان فلا يجوز الحكم باستحبابها وحذفها من
الواجبة بل الأدليل يحكم بحصوله البقين وما ورد في بعض صحاح الأخبار
وإن كانت صحيحة كصحة علي بن رباب وإن تفردها الشيخ وحده
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعة بقول فاتحة الكتاب
تجوز وحدها في الفريضة وصحيحة الحلبي عنه عليه السلام قال إن
فاتحة الكتاب تجوز وحدها وتجزي في الفريضة بخمسة على الضرورة
والخوف بل أنه ما تقدم فإن المطلق يحمل على المقيّد جمعاً بين الأدلة
وكذلك الروايات الدالة بظاهرها على جواز التبعض وتجزؤان تحمل
على التخييه فانه مذهب أهل الخلاف كافة لاستصحاب الفقهاء الأربعة
وأن خالف بعض أصحاب الشافعي والموافق للفقهاء التي يحدوها
لنا عليهم السلام في رواية عمر بن خطلة وغيرهما طرأ الروايات التي
على مذهب القوم عند المعارضة فإن الرشد في خلافهم وما
يقال بأن ذلك لا يصح إلا إذا صح كل من الروايتين وكفاً فانا قلنا
قد اثبتنا الصحة على الاصطلاح حين وبيننا أن أخباراً مطلقاً

وعندها أخبار مقبولة ومقتضى المقابلة الأصولية التي لا خلاف
بمخالفتها حتى عند الحديثين لأنها مروية أن المطلق يحمل على المقيّد
كل ما لا يمكن التمسك بالأخبار المطلقة الدالة على الإكفاء بل هو
معها بين القاعدين المحققين مع موافقتهم إجماعاً ثالثاً تفردها
أصحابنا الحديثين وربما يمكن أن ينطبق على ما قدرة الأصوليون وهو ترجيح
الحديثين على الآخرين وأما الاحتياط لانه الموافق لليقين في مقام الله
ولا يفضل اليقين بالثبوت والله الهادي إلى حقائق أحكامه المسئلة
الحادية والعشرون الجهر بالقراءة على الرجل في الصحيح والحق في الغيب
العشاء والاختفات في البواقي واجب أم لا الجواب أن الوجوب هو
الشعور من أصحابنا وخالف المرفضي وابن الجوزي وفيها إلى احتياط
موافقة للعامة والحق ما عليه جمهور أصحابنا لما رواه زرارة في
الصحيح عن الباقر عليه السلام في رجل غفلاً لا ينبغي إجماعاً وفيه أو
أخفى فيما لا ينبغي الاختفات فيه فقال لا ذلك فضل شعراً فحده
تقصير صلاته وعليه الإعادة وإن غفل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا
يدري فلا شيء عليه وقد عتقت صلواته وأصبح الحق في المقبر والعلانية
في التمسك عليه أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجزي في هذه المواضع وفيه فيما
علاها وفعله وقع امتثالاً في مقابلته الأمر المطلق فيكون بياناً وفعله
صلى الله عليه وآله وسلم والصلوات كما روي في أصلي وزاد في التمسك ولا شيء
مستحب عندهم يعني العامة فعوله أنه عليه السلام لما بين الصلوات كان

قد فعل ما فعلنا لا وجب اتباعه لأنه بيان الواجب وإن كان قد خالف
اتباعه ولم يقل به أحد ولا يلزم عدول النبي عن المستون إلى المكونة
وهو قبح الشئ وهو جبه فانه مطابق لما في رواية لك في المسئلة الثانية
ولا نه الموافقة للاختلاف لامل الخلاف فيكون مرجحا لما تقدم
استحججنا بحديث عمار رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى بن
قال سئل الرجل يصل الفريضة فما يجزئ في هل له ان لا يجزئ قال ان
يجزئ وان شاء لم يفعل ولا حجة فيه لاحتماله التقية فلا يعزل عليه
لوا فقهه للضم والزيادة في خلافه ويجوز عمله على عدم رفع الضرر
به زيادة على العادة فان قلت قوله تعالى ولا تجهرن بها تلك ولا
تخافت بها ظاهري في التخيير وبه استدلال العامة ومن تعجب من اصحابنا
قلت الحقيقة هنا غير مرادة لا امتناع الانفكاك من الجهر ولا الاختلاف
بل المراد نفي الجهر الزائد على المعتاد ونفي الخافضة التي تقتضي عن الاسماع
لما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام في تفسيره لا قال الجهر ان
ترفع صوتك شديدا والخافضة ما دون سمعك ولما رواه محمد بن
سنان في الصحيح عن الصحيح قال قلت لابي عبد الله السلام على الامام
ليجمع من خلفه وان كثروا فقال لا يقرأه ويحيط بقول الله تعالى
وتعالى ولا تجهرن بها تلك ولا تخافتن فيها وتفسير القرآن الكريم وصفت
عليهم وما قولهم سلام الله عليهم فان قيل قد روي عن علي بن فضال
عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة في صلاة

التي

التي بالاختفات وفي صلاة الليل بالاجهاد والسند تراوحت قلت سلمنا
الشيخ على النافله ولو سلم اعادة الفريضة فالسند تطابق على الفريضة
بشيء انه ثابت بالسنة كما في الكتاب بل انما لا تنكر ان لفظ السنة حقه
شريعة في المعنى المندوب بل هو امر مشترك بين الواجب والسند
واما حملناه على الواجب هنا لما تقدم من رواية زيادة الدالة على
اعادة التسبوة الخافضة خصوصا على روايتها بالصادق المجتهد كما هو
الاكثر بقى ههنا سؤل مشكل على هذا ايضا وهو ان اهل خراسان من
اصحابنا الاخباريين سألوا في رواية ما يابسون به من له علم بالاخبار يروون
عن ائمتنا عن ابي عبد الله عليه السلام ان الله عليهم على وجوب الاختفات
في الاخيرين في الواجبات الثلاث وعلى الاخير في السنة الواحدة مع
خلوها من ادب عن ذلك وعدم صلاحها به هذا مع انه شيخهم الكبر
عالمهم الخراساني في كتبه كما لم يورد عليه سائغا حجا في باب
مع ان الاحاديث التي وردت ما حكمها مطلقا بالجه في الليلة والصبح
والاختفات في النهارية من غير تفصيل لما في عنوان الباب كعبارة
الاصحاب فثبت لم حوا بما يحمله انه لا اشكال في ان صلاة النهار
علا الصبح والجمعة وظلها اختفا فيه لقول صلى الله عليه واله
صلاة النهار عجا ولم يخدم في صلاة ابن فضال السنة في صلاة النهار
بالاختفات وفي صلاة الليل بالاجهاد ولما روي عن الصادق
ان وجوب الجهر في الصلوات الثلاث دون الصلواتين الباقيتين

التي والجمعة وظلها ما روي قاتر النقل به وما اثنان فلا يقتصر
عن الوسائل المقبولة مع فري الطائفة بأسرها به حتى الحدوث
في هذا العلم بالحكم المذكور من طريق الرواية ومن الله تعالى
والهداية السهلة الثانية والعشرون بسبب على المصلي اذا فرغ رايه
من السجدة الثانية من الركعة الاولى والثانية ان يتنوي بالثالثة
ام لا الجواب ان هذه الجلسة تنتمي في اصطلاح الفقهاء جلسة السجدة
والتمسك بينهم استحبابا وقال المصنف وجوبها في الانصاف بخلاف ما
الطائفة وهو عجيب فانه لم يقل به منا أحد سواه في هذا الكتاب
والاحتياط ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
ركعت راسك من السجدة الثانية في الركعة الاولى حين تريد ان
تقوم فاستوجا لائم ثم فان ظاهرا لا الوجوب والجواب عن الاحتياط
بشئ الدليل على نفيه مع ان الاحتياط ليس بليل فام انه مرجح
عند نقاض الدليلين والامر ليس بنص في الوجوب بل ولا ظاهر كما هو
مذهب جميع من محققين الاصوليين وهو المختار فان القرآن والسنة
بالاوامر والتدبيرة بل يمانز يد على الامر بالمعقبة فالقدر المحقق لا يتردد
فلا يصار الى حلها الا بدليل من خارج فلا يتحقق الوجوب بليل فتا
والجهر هنا محمول على استحباب جمعا بينه وبين ما روي زيادة في
المؤمن قال رابا جعفر وابا عبد الله عليهما السلام اذا مضى
من السجدة الثانية فمضوا ولم يجلسا وما رواه رجم قال قلت لابي الحسن

تري انك تسئل ابوالحسن عليه السلام عن صلاة الفجر لم يجهر فيها بالقراءة
وفي صلاة النهار وما يجهر في صلاة الليل فقال لان النبي كان يقرأ
بما فقه من الليل وفي هذه الاخبار اطلاق باختفات النهارية
ماعدا الصبح الحديث المذكور والجمعة وظلها باحادث اخرين
هذا موضع ذكر ما ثبت دعواهم في الاخيرين من الظاهرين فاجتفا
الى الاستدلال على وجوب الاختفات في الاخيرين من العاشرين
الاخبار فان ادلت على وجوب الجهر في القراءة خاصة فاقول على ذلك
على الاخيرين من العاشر ما رواه محمد بن قيس عن ابي جعفر قال كان
امير المؤمنين عليه السلام يقرأ في الاولى من صلاة الظهر والصبح
الاخيرين من صلاة الظهر على نحو من صلاة العشاء وكان يقرأ في الاولى
من صلاة العصر والصبح في الاخيرين على نحو من صلاة العشاء
العشاء وجه الاستدلال انه عليه السلام جعل ركعتي الصبح في
الاخيرين من الظهر على نحو من صلاة العشاء وقد علمت ان الظاهرين
اختفا يتفان باسمها فتكون الاخيرتان من العشاء اختفايتان هذا
انصفا ما امكنني حيث شئت في جواب سؤلهم فقالوا سلمنا ذلك في
العشاء بقى الاخيرين من المغرب فجرت حيث شئت عن الجواب اقول لان
ويمكن الاستدلال عليه بما ذكره المحقق في التعبير والعلامة في المتن
بان النبي صلى الله عليه واله كان يجهر في هذه المواضع يعني
الصبح والاولين من الظهر والعشاء ويتردد في البوائ في وهو نقل منها على ط

التي

الرضا عليه السلام حيث قال ان الله اذا صليت فرفعت راسك من السجدة
في الركعة الاولى والثالثة تسمى جالساً ثم تقوم فتنصع كالصائم قالوا لا تنظر
الى ما اصنع انما اصنع ما تومرون لا يقال هذا بل على المنع من فعلها وقد
ثبت استحبابها من طرق مختلفة بالرواية السابقة وروايات اخرى
تذكرها لان مراده عليه السلام نفى الوجوب وبيان ان كلما يصنعونه
عليهم السلام لا يلزم الرعية فعله اذا لم يعلم وجهه وفيه ان الشك
بهم غير واجب الا فيما علم وجهه فان قيل هذا سبيل الاصل الذي قد
سابقا وهو ان كلما بينوه عليهم السلام لا يجوز تعديده ومخالفتها
بدليل قلت هذا غير لازم فاننا انما نلتزم ذلك مع علمنا بانهم فعلوا
ذلك على وجه البيان والمواظبة والدوام مع علم الاستعانة بالاستحباب
والبيان لا مطلقاً فان قيل يمكن حمل الروايتين على التقية لاسيما
الاولى قلت نعم لو ثبت الوجوب وتحقق التعارض في الاخبار والآ
بجمله فدلبر **المشكلة الثالثة والعشرون** لو قال المتهجد اشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله كان مجزئاً ام لا الجواب
انه يجزي في الشهادتين الا بان بالشهادتين بآي عبادة انقضت وقد
عبر صاحب النسخ في الشهادتين بهذه العبارة وقيل بل يجب في الشهادتين
ان يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً
عبده ورسوله ولم يثبت وقد افردنا هذه المسئلة رسالة نفيسة
كثيرة المباحث سميتها حقيقة التبعيد في وجوب الشهادتين فلا

حفظ

حفظاً ان اخبرت اليها المسئلة الرابعة والعشرون الا بان بالصلاة على
النبي صلى الله عليه واله واجب ام لا الجواب الله لم يثبت عندني الوجوب
في الشهادتين بل في التعظيم والتشديد من الاخبار والاستحباب وفاقاً للصحة
وابن ابي عمير وصاحب المدارك والامام المكي على وجوبها غير ثابت
وان قلنا بوجوبها عند ذكره في الظواهر بعض الاخبار لا انه غير محل النزاع وقد
بطلنا الكلام في التنصيص والابرام في الرسالة المشأ والها فلا حظنا في
فيها ما ينفى العليل وبر القليل والله الهادي الى سواء السبيل المسئلة
الخامسة والعشرون وان كان الا واجب الطائفة ام لا الجواب
انه لو قلنا بوجوبها وافاجز من الشهادتين وهذا كما ادعاه اكثر لقنا
بوجوب الطائفة فيه بقدرها الوجوب الطائفة في الشهادتين وهذا
منه لكنه لم يثبت من الاخبار لافاضل ولا وجوبها بهذا فلا يجب
الطائفة المسئلة السادسة والعشرون التسليم والقنوت
يجان في الصلاة ام لا الجواب انما يثبت في رسالتنا عن المسائل انما
استحباب على شكل في القنوت مع اظهاره الاستحباب بقى
ههنا بحث وهو ان المعهود للمعلوم من الشارع بل قد يكاد يعلم ضرورة
من مذهب الامامية ان السجدة والاشهاد صلوات الله عليهم كانوا موافقين
على التسليم والقنوت لا يتركوا بينهما مجال وبينوه لا يجوز مجازاة الاجابة
فكيف حكمهم بالاستحباب قلنا انه قد ثبت الاستحباب عندنا بالادلة
واضح في كلا المسلمين واما في التسليم فلروايات الضعيفة

الادلة على صحة الصلاة وقامها بدونه منها ما رواه زرارة في الصحيح
عن ابي جعفر عليه السلام انه سأل عن الرجل يصلي ثم يجلس فجدد
قبل ان يسلم قال تمت صلواته ومنها ما رواه الحلبي في الحسن عن ابي
عبد الله عليه السلام قال اذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فريضة
فاعمل الصلوة اذا كان الالتفات فاحتسب وان كنت قد انتهت
فلا تعد ومنها ما رواه غالب بن عثمان في الوثيق عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلي المكتوبة فيقف في صلاته
ويستند ثم ينسى ان يسلم قال تمت صلواته وان كان رعا فافا
ثم ارجع فلم يعد ليل الوجوب مثله وهذا محكم والاصل
المعروف من ان الناس في سعة حتى يعلموا ورفع عن امتهم الا
يطبقون وما لا يعلمون عدم الوجوب ثبت الاستحباب بثبوت
مشروعيته وان شئت الاطاعة على مجموع الاخبار الدالة على صحة
الصلاة وقامها بتمام الشهادتين من غير توقف على التسليم فطالع را
حقيقته التبعيد في وجوب الشهادتين واما القنوت فظهوره في
حامد منه وهو في مقام البيان والتفريع ولو كان واجبا لكان
عليه السلام وحمل علم ذكره على سبيله خلاف القاعدة في
الاستدلال بالامادي ولو لم يبق لنا علمك بها فم لو ثبت
الوجوب قطعاً من ادلة اخرى لا يتكناه ضرورة ويدل عليه
صريحاً ما رواه البرقي في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام

قال

قال قال ابو جعفر عليه السلام في القنوت ان شئت فلا تنقث وما رواه
صعوان الجوالي قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام اباهما وكان
يقنت في كل صلاة سجدة فيها وظاهره انه لا يقنت في الاخفاته وان كانت
حجبة مفهوم الوصف صفيحة لكن قرينة الحال تؤيد مع قرين اخرى
وبعد فاد منه منع دعوى موافقته عليه السلام عليه ومن ثم ذهب
ابن ذهب ابن ابي عمير الى وجوبه في الجبهة خاصة والخبر لا حاجة
فيه له صريحة واما لو ذهب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من ترك القنوت رغبة فلا صلوة له فيمكن حمله على نفى الفضل
والكمال للصحة والاجزاء وايضا فان ما تضمنته من ترك رغبة
احتضن الدعوى ان تعمد تركه قد يكون رغبة عنه وقد لا يكون وقد
ان من ترك الجماعة رغبة عنها فلا صلوة له ولم يقل بوجوبها القائل بوجوب
القنوت والفرق تحكم وانت اذا حتمت ما هنا وما في الرسالة التي تقرأ
لك اليها تحقق لك استحباب القنوت كما قاله جمهور المحققين فان رفع
الاحكام وتخرج حقيقة الحال والله الهادي المسئلة السابعة
والعشرون وعلى الاول يجب الطائفة ام لا الجواب كما سبق في
المشكلة الخامسة والعشرين المسئلة الثامنة والعشرون لو قال
المصلي باليدين حتى ركع سبوا وهو في الاخيرتين من الرباعية
يسقط الزناد ويأتي بالقائت ام بعد صلواته من راس الجواب
ان المشهور ان عليه الامانة لبطال ان صلواته بالاحلال بالسجدتين

وهما مطلقان بطلان الصلوة بالاختلاف ولو سئل القولان في ركن
 في ركن لا بعد الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والنية والركوع
 والجمود وهذا قول الشيخ في النهاية وقال في المحل ان ترك ناسيا سجدة
 في ركعة من الاولتين اعادة الصلوة وان كانت من الاخيرتين حتى
 على الركوع في الاول وسجد السجدة بين ولا يجد سجدة بدل عليه بفرضها
 قد مناه قال صاحب المدارك قدس سره لم اقف للقاتلين بالتلفيق هنا
 على جهة بطلانها واستدل في المحل بان السجدة بين مساويين للركوع في
 جميع الاحكام وقد ثبت جواز التلفيق فيه ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال
 فانه مجرد دعوى عارية عن الدليل وانما رجعوله هنا الى اختصاصه
 بمسألة نسيان السجود والافسها ان الركوع حتى يسجد فان التلفيق فيه
 متحقق لورود الروايات به كما هو محال الا في قول الشافعي في المسألة وليست
 هذه المسألة موضع ذكرها لاقتضاها في اجوبة المسائل المسئلة
 التاسعة والعشرون لو زاد المصلي قياما ما يعيدها ام لا الجواب
 لا لا يجزئها بحد القيام سهوا وان قرأ مائة ركعة لان زيادة القيا
 سهوا غير مبطلة للصلاة بلا استكمال نص عليه صاحب المدارك
 وقبله صاحب الكفاي ولا اعلم فيه خلافا للاحكام وعليه سجدتان
 السهو والرواية ويدل على ان زيادة القيام غير مبطلة سهوا ما رواه
 اسمعيل بن جابر في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 نسي ان يسجد سجدة من الثانية حتى قام فذكر وهو قائم انه لم يسجد فأن

فلج

فليسجد مائة ركعة فاذا ركع فذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليصلي على صلواته حتى
 يسلم ثم يسجد مائة سجدة فاما نسيانها وما رواه ابن مسكان في الصحيح عن ابي بصير
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يسجد واحدة فذكر
 وهو قائم قال يسجد مائة سجدة اذا ذكرها ولم يركع فان كان قد رفع فليصلي على
 صلواته اما لو زاد عمدا فعليه الاعادة للزيادة وهو موضع اتفاق
 ايضا ويدل عليه قول الصادق من زاد في صلواته فعليه الاعادة
 المسئلة الثمانون لو نقص من عدد صلواته ذكر انهم ولو تكلموا بعد
 الجواب ان في هذه المسئلة ثلث مسائل لان المصلي اذا نقص من
 صلواته ركعة فزاد فاما ان يذكر بعد التسليم قبل فصل الثاني
 او بعده وعلى الثاني فاما ان يكون الثاني مما يبطل الصلوة عمدا لا
 سهوا كما تكلموا ويطلبها عمدا وسهوا كالحديث والفعل الكبر الاول
 ان يذكر النقص بعد التسليم وقبل الايمان بغيره من المشافيات او
 بحيث عليه اتمام الصلوة ولو كانت غفلة منه دون الاعادة ولما علموا
 للاحكام في هذه الصلوة خلافا ويدل عليه ما رواه الحسن بن المقرئ
 في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انكسرت المغرب فمسي امام
 سلم في الركعتين فاعاد الصلوة قال ولا اعمد اليه بل انصرف رسول الله
 في ركعتين قائم بركعتين الا انتم قال في المدارك ظاهره انكم تحققتم خلافا
 في هذه الصورة مطلقا الثانية ان يكون بذكر بعد فعل مما يبطل الصلاة
 عمدا لا سهوا كالكلام وفيه ثلاثة احوال احدها الاعادة مطلقا وبه

تحمل الركعتين على اعادة الصلوة ليس بباطل في بطلانها كما في كثيرين
 موضع متفرقة في مسائل الطهارة والصلوة لو استقر بها الجمع
 منها رسالة وفي المنظر رادة للتصلي لجمعها في رسالة مفردة و
 الله تعالى الموفق وقد مال الى هذا القول والحل على سيدنا الحق
 العلامة في المدارك وهو من احسن المسالك وان كان الاحتياط
 في اتمام الصلوة والاعادة المسئلة الحادية والثلاثون لو زاد
 المصلي على المشروع فضلا غير ركن يبطل الصلوة به ام لا الجواب قا
 الشافعي في الذكر يبطل الصلوة بزيادة واجب عمدا سواء كان ركنا
 او غيره لعدم الاتيان بالمعصية على وجهها وكذا لو اعتقد وجوب
 بعض الاذكار المندوبه او بعض الافعال المندوبه وكان كثيرا انتهى
 اقول الظاهر ان المسئلة محل وفاق بين علمائنا بالنسبة الى قاعدة الفعل
 في الصلوة عمدا لما قلناه في المسئلة التاسعة والعشرين من
 قول الصادق من زاد في صلواته فعليه الاعادة وهو محمول
 على العتمة ببيت وبين ما دل على صحة الصلوة بها ولو وقع سهوا
 وان كان عليه سجدة السهو وهو ايضا موضع وفاق اما ما ذكر
 رحمه الله من ان اعتقاد المندوب واجب ام يطل للصلوة ففيه
 نظرا لاعتقاده لا يستلزم تحريم الاذكار والافعال لما مور
 بما شرعوا النبي عن الاعتقاد غير جزء من العبادة ولا ينط من ان
 يتوجه الابطال وهو يحتاج الى دليل قاطع فتدبر المسئلة الثانية

تعيد واجبة اكثر القائلون ببطلان الصلوة بروايات تعارض
 هذه الروايات منها ما رواه جميل في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل صلى ركعتين ثم قام قال يستقبل قلت فسا
 ثروي الناس وذكره حديث ذي الثمالين فقال ان رسول الله
 لم يخرج من مكانه ولو برح استقبل ومنها ما رواه محمد بن مسلم
 عن احمد بن عمار عليه السلام قال سئل رسول الله صلى الله عليه واله عن
 رجل دخل مع الامام في صلواته وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام
 خرج مع الناس ثم ذكر انه قد فاتته ركعة قال يسجد ركعة اذا لم
 يحول وجهه عن القبلة فاذا حول وجهه استقبل الصلوة اسبقا
 ومنها ما رواه ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 صلى ركعتين ثم قام فذهب في حاجته قال الصلوة قلت قال يا رسول الله
 لم يستقبل حين صلى ركعتين فقال ان رسول الله لم ينقل من موضعه
 وعاد الكليبي قدس سره في مبطلات الصلوة عمدا وسهوا ايضا في
 عن الصلوة بكليته قبل ان يتبها والمسئلة في غاية من الاشكال لثنا
 الاخبار فيها وان كان الاقرب ما افق به شيخنا الصادق في التفتيح
 وهو ظاهر الفقيه ايضا الصراحة نفى الاعادة وامكان حمل الرواية
 الدالة على الاستقبال على الاستحباب جمعا بين الروايات والادلة
 التناقض في كلام المعصومين سلام الله عليهم مع اسكان الجمع الى المحل
 الروايات الصحيحة الدالة على نفى الاعادة صريحاً بروايات متشابهة

رواه قال الشيخ في النهاية وابن أبي عقيل وابو الصلاح تقي بن محمد
الحلي وثانها عدم الاعادة وقراءة في المبسوط واختاره في المدارك
وثانها الاعادة في غير الركعة في المبسوط عن بعض اصحابنا
 والمعروف الروايات صحة القول الثاني ومنها رواه الشيخ في الصحيح
عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يصلي ركعتين ويكبر
قال ثم ما بقي من صلواته تكلموا بكم ولا شيء عليه ومنها ما
رواه عبد الاعرج في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول صلى الله عليه واله ثم سلم في الركعتين فساله من خلفه يا ابي
امان في الصلوة شيء قال فما صليت ركعتين فقال كذلك يا ذاك
فبني على صلواته فام الصلوة اربعاً وقال ان الله عز وجل هو الذي
انشأ رسول الله صلى الله عليه واله في الركعتين وقل ما قبل
صلواتك فمن دخل عليه اليوم قال قد من رسول الله صلى الله عليه
واله وصار من اسوة ومحمد سجدتين المستحبات ان الكلام فان قيل
هذه الرواية لا تجزى بها لاتباعها التمسك على المعصوم وهو نافي
المذهب قلت ثم هذه المسئلة بحث طويل الدليل ليس هذا موضع
ازالة ومخلصه ان الاصحاب استخرجوا هذه الروايات ولم يخرجوا
الرد انكسارها وان نفسوا اثبات السجود عليه صلى الله عليه واله
فكان ثابتاً عندهم على ما قلنا فثبتنا صحة الحكم بالرواية
السابقة وفيما كفاية الثالث ان يذكر بعد فعل ما يبطل الصلوة

على

عزاً وسجراً كالحديث والفضل الكثير الذي يقتضي به صورة الصلوة والشهر
انه موجب للاعادة وقال شيخنا الصدوق في كتابه المقنع ان صليت
ركعتين من الفريضة ثم قمت فذهبت في حاجتك فاحضرت الى صلاتك
ما نقص ولو بلغت الصلوة ولا تعد الصلوة فان اعادة الصلوة
في هذه المسئلة مذهب يورث من عبد الرحمن وروى الفقيه في نسخة
عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان من سلم في ركعتين من الظل
او المغرب او العشاء الاخرة ثم ذكر قلبين على صلواته ولو بلغ الصلوة
ولا اعادة عليه وروى زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
قال سالت عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة او بالمدينة
او بالبصرة او ببلد من البلدان انه صلى ركعتين قال يصلي ركعتين و
روى محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال سئل عن رجل دخل
مع الامام في صلواته وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام خرج
مع الناس ثم ذكر بعد ذلك انه قد فاتته ركعة قال يعيدها
ركعة واحدة وروى عبيد بن زرارة في الصحيح قال سالت ابا
عبد الله عليه السلام عن رجل صلى بركعة من الغداة ثم
انصرف وخرج في حوائجه ثم ذكر انه صلى ركعة قال يترى ما بقي و
سئل الشيخ في كتابه في اخبار هذه الروايات على التافهة وتجدد
شيخنا الشهيد في الذكرى وهو بعيد جداً بل واجه له للتصريح
في رواية عمار باسم الفريضة وعلى انه لم يبق من الترك وهو

دعا

والثالث لو نك المصلي في ركن وكان في موضع فاني به ثم فكر انه
قد فعله ابرئ نفسه ان كان ركعاً من ثلث الصلوة ولو كان في
الاخرين الجواب ان في المسئلة قولين احدهما الصحة ورسول نفسه
وهو قول الشيخ والسيد للرضي وابن ادريس وابو الصلاح وهو
اخذوا شيخنا محمد بن يعقوب الكوفي في الكافي وقراءة الشهيد
في الذكرى والسيد محمد في المدارك وثانها البطلان وبه قال الشيخ
والعلامة وهو الظاهر من كلام ابن ابي عقيل واستدل على الاول
الشديد في الذكرى بعدم تحقق الركوع وان كان بصورته ومثلاً
الا انه في الحقيقة ليس بركوع لتبين خلافه والمضى الى السجود
عليه وهو واجب فيتأدى الفرض الى السجود فلا يتحقق الزيادة
حينئذ بخلاف ما لو ذكر بعد رفع راسه من الركوع فان الزيادة
حينئذ متحقق لا تقفاره الى السجود فان قلت قال عليه
الصلوة والسلام وانما لكل من ما نوى وهذا قد نوى الركوع فكيف
يصرف الى غيره ولان الطائفة فيه امروراء المولى فيتحقق الركوع
فحق الزيادة حينئذ فيدخل تحت رواية منصور بن حازم و
عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام لا يعيد الصلوة
من سجدة ويعيدها من ركعة قلت سية المصلي ابتداء اقتضت
كون هذا الفرض للسجود وهي مستدامة والاستدامة بحكم المبدأ
فعارض النية الطارئة فترجى الاولى عليها سبقها ولكون

النية

النية الطارئة فترجى الاولى عليها الثانية في حكم السجود ولما اجنا
على انه لو وقع افعالا بنية ركعة مخيلة من الصلوة فبين ان
في غيرها صحت صلواته مع الترتيب بين الافعال واجب وان
لودخل في صلاة بنية الفرض ثم غلبت عنه الى النفل سهواً وانما
بنية النفل كانت صحيحة واما الطائفة فليست ركعة فلا تضر
واما الحديث فظاهر الركعة بتمامها سلمنا انه اراد به الركوع و
لكن في صورة تحقق زيادته وهي هنا غير محققة انتهى وانت
خير بما فيه من الزهون والركاب التكلف والزام التعسف
وهي ادلة اجتهادية صرفه فلا تغل بها قال صاحب المدارك بعد
نفذ اول هذا الكلام ولا يخفى ضعف هذا التوجيه نعم يمكن
توجيهه بان هذه الزيادة لم تقتض تقبلاً لنية الصلوة
والاخر وجاع الترتيب الموظف فلا تكون مبطله وان تحقق
سجى الركوع لانقضاء ما يدل على بطلان الصلوة من احواله على
هذا الوجه من بعض اوجاع ولا بشكل ذلك بموجب اعادة
الفرض للسجود حيث لم يقع بقصدك وانما وقع بقصد الركوع
لان الاظهر ان ذلك لا يقتضي وجوب اعادته كما يدل عليه في
صحة حرز النية لان من سجد في الفريضة فاقمها على انها
نافلة لا تضره ولا تظهر بذلك قوة هذا القول وان كان الا
ثم الاعادة طريق الاحتياط انتهى ولا يخفى عليك ما فيه وانه

حاصل بعض كلام الذكرى وزاد عليه بما لا يخفى من مناقشة و
 اسخ العلامة في المختلف على الثاني بأنه زاد ركوعاً فبطل صلوة
 أما المقدمة الأولى فلان الركوع اسم للاختفاء وقد حصل ورفع
 الرأس ليس جزءاً من سماء وأما المقدمة الثانية فظاهر إذا خلا
 فيها وما رواه منصور بن حازم في الموقوف وأورد الحديثين المشار
 إليهما ويقوي في نفي قول العلامة ويؤيد قول الصادق ع من زاد
 في صلوته عليه الأعادة وقوله عليه السلام في رواية زرارة
 وأبي بصير إذا استيقن أنه زاد في صلوته المكتوبة لم يعتد بها
 واستقبل صلوته استقبلاً وغير ذلك من الروايات وهي بالاطلاق
 وعموماتها مله محل النزاع وللأولين والآخرين كما اطلق
 الأصحاب أيضاً إلا أن المسئلة غير خالية من فرع من الاشكال
 والله أعلم بحقيقته الحال فلا احتياط لا ينبغي تركه المسئلة الثا
 والثلاثون لو شك فيه وقد تجاوزه محله في صلوته أم لا الجواب
 أن كان الشك في ركن من أركان الأخيرة فالظاهر من
 كلام علماءنا أنه لا خلاف فيه بينهم بمعنى أنه يعضى في صلوته
 ولا يعتد به وإن وقع الخلاف في مواضع من التجاوز وإن كان
 من أركان الأولين فذلك أيضاً عند جمهور الأصحاب وقال
 المفيد في المغتنة وكل سهر يلحق الأثنيان في الركعتين من قراءته
 فغلبت إعادة الصلوة ونقل عن الشيخ قول بوجوب الإعادة

كل

كل شك يعلق بكيفية الأولين واستقرب العلامة في المسئلة
 أن يعلق الشك بركن من الأولين قالان ترك الركن غير مبطل للصلاة
 قال شك فيه في ظاهر الحقيقة شك في الركعة ولا فرق بين الشك
 في فعلها وعدمه ولا بين الشك في فعلها على وجه الصحة والطلا
 ومحصله أن الشك في الركن على هذا الوجه شك في أعداد الأولين
 وهو مبطل فتطلب به وهو قياس مع الفارق والمعتد ما عليه
 يعظم الأصحاب لخرجه الصلوة من الناطقة بوجوب الاستمرار إذا
 عرض الشك في الفعل بعد تجاوزه محله من غير يقيد بالآخرين
 يجب الغل بطلانها فيتمثل موضع النزاع وهي كثرة منها ما رواه
 حماد بن عثمان قال قلت سألت عن رجل شك بعد ما سجد أنه
 لم يكتم قال يعضى في صلوته ومنها ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله
 في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل هو إلى السجود
 فلم يدرك أم لا قال قد كسح وسبها ما رواه أسعيل بن جابر في الصحيح
 عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قالان شك في الركوع بعد ما
 قام فليعض وإن شك في السجود بعد ما قام فليعض كل شئ شك فيه
 ثم قد جاوزة ودخل في غيره فليعض عليه ومنها ما رواه زرارة في
 الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام رجل شك في الأذان ووجد
 دخل في الإقامة قال يعضى قلت رجل شك في الأذان والإقامة
 وقد كبر قال يعضى قلت رجل شك في النكبة وقد قرأ قال يعضى قلت

وإن وقع عليك على الأربع فسلم المرفوع وصل ركعتين وإن جالس
 التخيير لا ينافي وجوب التخيير فيه كما قاله العلامة في المختلف والقول
 تبعين الجواب كما نقل عن ابن جعيل والجعفي واختاره صاحب
 المدارك وغيره بناء على صحة حديثه دون حديث التخيير لا يوافق
 مذاقنا فإن عندنا نسخة الجميع لشهرتهما بين الأصحاب ونضمن
 الأصول لها نفع مدلول الرواية خاص بالثلاث والأربع ولو اوقف
 على رواية تدل على كيفية صلوة الاحتياط في الشك فيما بين الأثنين
 والثلاث إذا أتى على أكثر لكن المشهور بينهم التخيير فظاهر بينهم كما
 اشترأ إليه تعين الركعتين من جلوس قال المحقق في المعبر لو شك
 بين الاثنين والثلاث بنى على الثلاث وسلم في ركعتين من جلوس
 وعلم ذلك من الشك بين الثلاث والأربع ولو صلى ركعة من قيام لم
 يستجد لها فقوم مقام ركعة ولأن الفائتة ركعة من قيام
 فلا يتيان بمشاهدة الفائت الأولى ولم يعرف متعلوية ذلك من
 الشك بين الثلاث والأربع لأنه أفتى بالتخيير فيها وأورد الزواستين
 الدالة أحدهما على الجلوس والآخرى على التخيير قال وحى وإن
 كانت مسألة لكن قبول الأصحاب يؤيدها فكيف علم يقين الجواب
 وإنما نسب شجر القيام إلى عدم الاستبعاد فكان المنطوق ما خذ
 من الاحتياط من غير وجه وخلافتي شيخنا الحنفى ببلان الهداية
 في هذه الصورة بركعة من قيام وفي الثلاث والأربع بالتخيير و

فله

ظاهره ثم القيام كما هو قول المفيد والقاضي ولم يورد في هذه الأمة
 حديثاً يخبر به صحابيل ولا ظاهراً ومن لم يؤمرك في الضمان بنى و
 في محله إلا أنه أورد حديثاً بهذه الصورة مثل أحدهما عليها السلام عن
 رجل صلى ثلاثاً قالان دخله الشك بعد دخوله في الثالثة ثم
 صلى أخرى ولا شئ عليه قال قولان قوله يعضى في الثالثة للراية
 البناء على الثالث والإتمام والمراد بالآخرى صلوة الاحتياط انتهى
 ومفهومه أن الأخرى ركعة من قيام وأصل هذه حجة التي شك
 بها في البداية هذا أقصى ما يمكن في ترجيح الاستلال على هذه
 الدعوى إلا أن المسئلة غير خالية من الإشكال والله الهادي إلى الحقيقة
 الحال المسئلة السادسة والثلاثون لو شك بين الاثنين والثلاث
 والأربع فبنى على الأربع يكفي في الاحتياط تلك ركعات بتسليمين
 أم لا بد من ركعتين قائماً وركعتين جالساً الجواب أني لم أجدر رواية
 عن أهل العصبة سلام الله عليهم تدل على أن الاحتياط في هذه المسئلة
 تلك ركعات بتسليمين ولم أجده أيضاً مفتياً صحابياً من أصحابنا
 غير أن الشهيد في الذكرى حكى عن ظاهر المفيد في المسائل الغريبة
 وسلا رقيق ذلك وجوزة العلامة مخيراً بينه وبين الثالث من
 قيام بتسليمين والصورة المروية وقوله الشهيد أن احتياطاً بان
 الركعة من قيام أقرب إلى الحقيقة المحصل قوله لا يكون مندوباً
 عليه بمفهوم الموافقة وهو اجتهاد في مقابلة النص فلا يعيبه

شك في الركوع وقد سجد قال يمشي على جملته بانزارة اذا خرجت من بين
 ثم دخلت في غيره فتلك ليس بشيء واجتنب القائل بالتفصيل بما رواه
 الفضل بن عبد الملك قال قال لي اذ انقضت الركعتين الاولتين قال
 صلوتك وما رواه الوشاء قال قال لي ابو الحسن الرضا عليه السلام
 الاعادة في الركعتين الاولتين والتميز في الركعتين الاخيرتين
 ولا حجة فيها لاحتمال ان يكون المراد حفظهما عن الشك في اعدام
 ولزم الاعادة بذلك نعم روى البرزقي في الصحيح قال سالت ابا الحسن عن
 رجل صلى ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع ترك سجدة في الاولى
 قال كان ابو الحسن يقول اذا ترك السجدة الركعة الاولى فلم تذكرها
 او شئ من استقبال حتى تصح اثنتان واذا كان في الثالثة او
 الرابعة فترك سجدة بعد ان يكون قد حفظت الركوع اعاد
 السجود وظاهر الفرق بين الاولتين والاخيرتين كالتى قبلها وان
 اجاب عنها العلامة في الخ والتيد في المدارك بما لا يخالف من
 تكلف لا انما لغرض ما نحن فيه لانها خاصة بترك السجدة لا
 بالشك فيها وفي الركعتين فتدبر المسئلة الرابعة والثلاثون
 نعم المصلي في اثناء صلواته ساهيا ايم فيجد السهم ام يعيد الجوز
 ان لا اعلم قالنا من اصحابنا يوجب الاعادة بل ظاهرهم الاتفاق
 على صحة الصلوة والحال هذه نعم يجب عليه سجدة السهو وتقل
 الغلظة في المنتهى على اتفاق اصحابنا كما نقل عنه صاحب المدارك

لكن

لكن غراه مولا نا محمد باقر الخراساني في الكفاية الى المشهور ثم ذكر ان النقل
 عن ابن بابويه خلافة ينفى تمامه قالان بعدم الوجوب ويدل على الوجوب
 روايات منها ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سالت ابا
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يحس كونه ناسيا في الصلوة يقول يقول
 صفوفكم قال ثم صلاته ثم يسجد سجدتين قلت سجدتا السهو قبل التسليم
 ها او بعد ولا ينافيه ما رواه زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 في الرجل يسهو في ركعتين ويحكم فقال ثم ما بقي من صلاته تكلم او لم تكلم
 ولا شئ عليه لا ينجب عنه بالجمل على ان المعنى الاقام والاعادة
 جميعا بين الادلة ولعل الحمل على الاستحباب كما هو منقول عن الصادق
 اظهر للمسئلة الخامسة والثلاثون لو شك المصلي بين الاثنين والثلاثين
 او بين الثلاث والاربع ثم صلى على الاكثر هل يكفي الاحتياط بركعة
 قاطنا ام لا بد من ركعتين الجواب انه يكفي الاحتياط بركعة قاطنا
 مخير بينهما وبين ركعتين جالسا كما هو المشهور لما رواه جميل عن
 بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال فيمن لا يدري انما
 صلى ام اربع او وهى في ذلك سواء فقال اذا اعتدل الوهم في الثلاث
 والاربع فهو بالخيار ان شاء صلى ركعة وهو قائم وان شاء صلى
 ركعتين ولا ريب في سجدة وهو جالس ولا ينافيه ما رواه عبد
 بن سيباه وابو العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم
 تدرك ثلاثا صلى او اربعاً ووقع رايك على الثلاث فابن على الثلاث

والمشهور في الصورة المروية وهي ركعتان من قيام وركعتان من
 جلوس لما رواه ابن ابي عمير في الحسن عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل صلى فلم يدرك ركعتين صلى ام تلك ام اربعاً
 قال يقوم فصلى ركعتين من قيام وقبله ثم يصلى ركعتين من جلوس
 ويكفي فان كان صلى اربعاً كانت الركعتان نافلة ولا تمت
 الاربع نعم في المسئلة قول اخر وهو ان ابن بابويه وابن الحبيب جازا
 صلوة ركعة من قيام وركعتين من جلوس قال في الذكرى وهو قوي
 من حيث الاعتبار لانهما يضمنان حيث تكون الصلوة اثنتين
 وتجزي باحدهما حيث يكون ثلثا الا ان النقل والاخبار يدفعه وكما
 اشار بالنقل الى مرسله ابن ابي عمير للشك منه انتهى القول بالنقل
 يشهد بما تمسك به فانه قد روى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن
 ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 رجل لا يدري اثنان صلى ام ثلثا ام اربعاً فقال يصلى ركعتين
 من قيام ثم يصلى ركعتين وهو جالس وربما يظهر من المدارك
 الطعن في الرواية الاخيرة بضعفها ما ليس بمعهود وقد اجنبنا عنه
 في بعض حواشينا عليه وهي صحيحة في مدعاها فوافق النقل
 والاعتبار والجمع بينهما وبين الرواية السابقة بالتخير اولى والله
 اعلم المسئلة السادسة والثلاثون وعلى الثاني هل يجب
 تقديم الركعتين من قيام ام لا الجواب ان المشهور وجب كما هو

مقتضى الرواية فانما تضمنت عطف الركعتين من جلوس على الركعتين
 من قيام ثم المنفعة للترتيب وقبل لا يجب التقديم ولم اعرف له وجها
 الا ان اصل عدم الوجوب والعطف ثم يرتفع في الوجوب قلت نعم
 لكن لما استقدنا الترتيب مرجحاً في مقام البيان فلا يجوز تجاوزته
 بلا دليل لما اصلناه لك سابقاً فلا تغفل المسئلة الثامنة
 والثلاثون لو ذكر بعد الاحتياط في صلوة نقصانها ايضاً ولا تغفل
 مع بقاء الوقت ام لا الجواب انه يضي ولا يلتفت ولو كان الوقت
 باقاً فانه قد امتثل امر الشارع الحكيم بجران صلواته وتجبها
 والاعادة والقضاء يحتاج الى امر من الشارع وعدمه او عدم
 الظفر به لا يجب التكليف بل لا يشترط اذا عبادات بوقته وما
 اعلم ان في هذه المسئلة اشكالاً واحداً من علمائنا افاضوا
 وان لم يتعرضوا لذكرها الا القليل لوضوحها ومعلوميتها
 من قواعد الشريعة الغراء ومطابقتها للاصول الواردة من
 سادات الوري بجم استشكل الشك في الذكرى في صورة
 الشك بين الاثنين والثلاث والاربع اذا لم يطابق الاول منهما
 كان بلايا بالركعتين قائماً ثم تذكرها كانت ثلثاً او بلايا بالركعة
 ثم قائماً تذكرها كانت اثنتين من حيث الحكم بصلوة الصلوة
 والاقصا صال منها بالكيفية فلا عبرة بما يطري من بعد ومن خالفه
 نظم الصلوة ثم قال الاول اقوى لان امتثال الامر يقتضي الاجزاء

مفرد

والاعادة خلاف الاصل ولا بد لواعية المطابقة له في علمنا احتياط بذكرها
 الاحتياط اليه يحصل التكبير الزائد المتروك به الافتتاح وهو من بين
 المسئلة **الثانية** والاشترط ويذكر بقصاها قبل الاحتياط بعد
 فعل المنا في وذكره في انشاء ما يفعل الجواب انه قد اشتمل هذا السؤال
 على عملين يتكاملان فلا بد من تفصيل في التفصيل في الذكر في الله
 ظاهر افتاوى والاخبار وجوب تعقيب الاحتياط للصلاة من غير
 تحلل حالات او كلام او غيره حتى ورد وجوب تجديد في السجود للكلام قبله
 تاسيا ولا نقا معرضة لان يكون تاسيا والتحديث يمنع ذلك وقا
 ابن ادرين لا يفيد الصلاة بالحديث قبله من وجوه من الصلوة
 بالسلام وهذا من جنس جديد وكونه بالاحتياط مستأثرا للمبدء
 في شكل احكامه وقا تاسيا والشهد بالاخبار اني ما استدريه
 العلامة في المختلف من رواية ابن ابي يعقوب المتضمنة لحكمه انك
 بين الاثنين والاربع حيث قال في اخرها وان كان صلى الاربع
 كانت هاتك نافلة وان كان صلى ركعتين كانت هاتك
 تمام الاربع وان تكلم فليجدهم في السهو وقوله عليه السلام
 في رواية ابي بصير انه اذا ركع ركعتين او ركعتين فيم واربع
 ركعتين وفي الصحيح عن زرارة عن ابيه عليهما السلام واذا
 لم يكن في ثلث هوام في الاربع واخر الثلث قام فاضاف اليها
 اخرى وانها للتعقيب بها في تنوع الحديث وفي كل نظر

اما

اما الاول فلان شريعة الاحتياط ليكون استدراكا للقات لا يقتضي
 صبره وانه جزء من الصلوة مع انقضاء عنها بالتسليم والنية و
 تكبير الاحرام واما الرواية الاولى فلان دل على المطلوب صحتها لا سيما
 ان يكون المراد بالكلام المرجح للسجود ما يقع منه في انشاء الصلوة
 لا ما يقع بينهما لو كانت صريحة في ذلك لم يلزم منه بطلان الصلوة
 بذلك وانما اللازم منه التغير للمركبين واما الرواية الثانية و
 الثالثة فالفا وان دل على الضرورة انما تدل على وجوب المبادرة
 اليها بعد الفراغ من الصلوة وقال في الذكر انه لا خلاف فيه
 ولا يلزم من ذلك بطلان الصلوة بخلاف الحديث الذي هو المذهب
 وانما النزاع في ثلثه بخلافها بل انما صاحبه او تطل الصلوة فعل
 المنا في وهذا من اخر فان في ان الامر للقورية يقتضي التمسك
 بتطل المناخه للتمسك عنها قلنا التي ليس عن بعض الصلوة بل عن المنا
 فلا يدل على ذلك ما مع التأخير بل انما حسب واجب النزاع انما هو في
 غخل المنا في بيته وبين الصلوة وما ذكره يدل على بطلان الصلوة
 مع الاخلال بالقورية وهم لا يقولون به فعلم من ذلك ان الخبر
 انما دل على وجوب المبادرة بالاحتياط ونحن نقول به وبالحمل فها
 لسئلة قوية الاشكال خفية الاستدلال لعدم نص فيها الاستبا
 اجتهاد به وتخريجات اعتبارية ونحن لا نكتفي بها وان كان الاقرب
 عدم البطلان لظهور استقلالية الاحتياط عن الصلوة لاجزائه

عادة
 الا اننا نقول بالظن بغير نص فاحتياط يقتضي جريان الصلوة ثم لا
 والله اعلم واما المسئلة الثانية ففيها اربعة ثلثه احكام الاجزا
 مطلقا لانه امثل المأمورة فكيف رثايتها الاعادة لزيادة التكبير
 وثالثها الصحة كمال كان الشك بين الثلث والاربع وقد تلبس بركعة
 من قيام وذكر قبل الاتمام وكذا لو كان بين الاثنين والاربع وقد
 صلى ركعتين من قيام وقد ذكر انه صلى ثلثا او ركعتين من جلوس
 وقد ذكر انه صلى ثلثا فانه لا يصح لعدم المطابقة وقس على هذا
 امثاله هذا المخلص ما ذكره المتأخرون في المسئلة وهي في غاية
 الاشكال لعدم الظفر نص خاص فيها الا اجتهادات الظنية والاشكال
 الاعتبارية وعندني انها ليس ساطا للاحكام الشرعية ولا مذكرا
 للتواميل الا لغيره فالتكوت عما سكت الله عنه وخلفاءه اولي
 امتثالا لقولهم عليهم السلام والله يحبكم ان تقولوا اذا قلنا وان
 نصحتوا اذا صحتنا وقد ردنا هاتين المسلتين وامثاله
 الى الله ورسوله والى العالم من الامم ولا أقول فيها برأى ولا اخي
 فيها بما يجتهد في غير ما دون من الله ولا من خلفاءه كما قالوا
 عليهم السلام ما علمتم فقولوا وما لم تعلموا فقولوا واليه اعلمه تعالى
 الله تعالى الغضبة من القول عليه بغير علم واد من التواضع
 ولا مستفاد من محكمات كتابه **المسئلة** الاربعون التكليف في
 دبر الزوجه جائز ام لا الجواب انه جائز كما هو المشهور بل ادعى عليه

العلامة في المسئلة الاجماع على كراهية والتعريض بغيره
 ظاهر قوله تعالى لنا وكم حزن لكم فانوا حزنكم اني مستغفر والاحبار
 الكثره الصريحة بالتحريم منها بحصة صفوان بن يحيى قال قلت للنسائي
 عليه السلام ان رجلا من مواليك امر في ان استلثك عن مسئلة
 هاتك ابي واسخيا منك ان يثلك قال وما هو قلت الرجل باي
 امرأته في دبرها قال ذلك له قال قلت انت تفعل قال لا افعل
 ومنها ما روي عن ابي يعقوب في الموثق قال سألت ابا عبد الله
 قال عن الرجل باي امرأته في دبرها قال لا بأس ومنها ما روي عن
 عمار قال قلت لابي عبد الله ع اولا في الحسن ع اني ربيت الجارية
 من خلفها يعني دبرها ونفرت فجعلت على نفسي ان عدت الى امرأته
 هكذا فعلى صدقة درهم وقد ثقل ذلك علي فقال ليس عليك شيء
 وذلك لك وما ورد من النهي محمول على التقية والكرهية لنا في
 الزوجة بما حقيق للوضع وحسنه كما ينسب به ما رواه ابا عن بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن ابنة النسي
 في عجزها من فقال هي احببتك فلا تزدها ولعل الكراهية تزول برضا
 لما رواه عبد الله بن ابي يعقوب في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال سألت عن ابنة النسي في عجزها من فقال هي الرجل باي المرأة
 في دبرها قال لا بأس اذا رضيت قلت فابن قول الله عز وجل فانهم
 من حيث امركم الله قال هذا في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث

امر كما هات الله يقول نسا وكر حركتك فان حركتك اني شئتو
في هذا الحديث تفسيره لآية الكريمة بما يوافق الظاهر فما قبل من انه
ليس في الآية دلالة عليه غير مستقيم فتكون الاخبار والدلالة على
العمل موافقة للقران لعدم اعتدك بالاصل وينبغي الرب عن القول
به مع صراحة الاخبار واعتضاد بظاهرات اخر اخرج العلامة
في التذكرة بما فيها فاعتزلوا النساء في الحيض اذ كان مكان الحيض
اذ الاعتزال عنهن غير واجب اتفاقا خلافا لموضع الدم بعينه فدل
على باحة ما علة ومنها قوله تعالى تاوون الذكور من العالمين
وتدرون ما خلق لكم ربكم من ازواجكم فهي عن اتيان الذكور
وعايتهم على ترك مثله من ازواجهم ثبت انه مباح ومنها قوله
تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت
ايماهم ومنها قوله حوصت عليكم ايمانكم الى قوله واصل لكم ما
وراء ذلك وتحليل الاعيان يستدعي باحة كل المنافع المتعلقة
بها في الوطى فان الآية مختصة به وروى الشيخ في التمهيد باسناد
عن علي بن يقطين وموسى بن الملك عن رجل قال سالت ابا
الحسن الرضا عليه السلام عن اتيان الرجل المرأة من خلفها
قال حلها اية من كتاب الله قول لوط هو لا ينافي هن اطهر لكم
وقد علم انهم لا يريدون الفروج لا يقال هذا في ما رواه غيره
بن خلا وقال قال ابو الحسن عليه السلام اي شئ تقولون في اتيان

النساء

النساء في اعمارهن فقلت بلغني ان اهل المدينة لا يرون به باسا فقال ان
اليهود كانت تقول اذ اخط الرجل المرأة من خلفها خرج الولد احول فانزل
الله عز وجل نسا وكر حركتك فان حركتك اني شئت من خلف او عدم خلافا
اليهود ولم يصح في ادبارهن وهو ما في ما ورد في تفسير الآية في الرواية
السابقة لا نقول هذه الرواية محمولة على التقييد لموافقها لمذهب
العامه وبطلانها فالذي اتفق على من الابواب والروايات الجواز وان كان
قوله لا ينبغي التمسيد الثاني في نزع الشرايع الى التوقف وقوله القبر
وهو الى التفرع ووردت بطولها لا يحصل فيه يعرف مما ذكرناه في الرواية
عنه والجب انه ثبت المنع الى الشك في الروايات قال وجملته ما دل
على الحل تسعة احاديث ثمانية من طرق الخاصة وواحد من رواة
رجله ما دل على المنع تسعة عشر حديثا ثلثة من جهة الخاصة وعشرة
من جهة العامة مع انه ثبت المنع في القبر الى كونه العامة والخاصة
ان يقال عكس نصيب فان الانتهاء في الروايات الحل ولا عمل بروايات
الامة العامة بل هي رواية الضعيف القول بالمنع فلا تغفل المسئلة الثانية
ولا ريب عن البكر البائع الرشيد لا يباعا اوجدها عليها ولا يدام بالزوج
ان الذي استقدم من مجموع اخبار العترة الطاهرة سلام الله عليهم
وان اختلفت ظاهرا بعد تلقيها الامة ولا يبرأ ولا يبرأ ولا يبرأ
دواما ومثله كما تمسك به الاخبار الصحيحة وتنطق به الآثار الشرعية
منها حسنة الفضلاء وزيارة ومحمد بن مسلمة ويزيد بن معاوية والفضل

بارع عن ابي جعفر عليه السلام قال المرأة قد ملكت نفسها غير السفيرة ولا
المولى عليها ان تزوجها غيره ولو جاز والظاهر من معنى ملكت نفسها
بلغت ورشدت كما تعبرون وانه زارة الامانة التي من اوطاها البيع والشراء
وسائر انواع المعاملات وفيها عموم واطلاق فيقول البكر والبيات
بالظاهر الاول كما هي بيانه في رواية زيارة واللام فيها للعموم قطعنا
بدايل الاستثناء فزاد ان الانسان في حرة يخرج منها السفيرة
التي لا تصح لحفظ المال وضبط والمولى عليها وهي الامانة والالزام التها
الايجل المرأة على الثيب ولا يخفى ما فيه من ركالة الكلام واختلاف
النظام فيبقى الباقي تحت العموم فيشمل موضع التزاع فيه الاستدلال
وان كان قد ذهب اكثر الاصوليين الى ان اللام في المفردة تقييد للعموم
الا ان الظاهر في هذا المقام وامتناله خلافا له ولا معنى ان امرأة واحدة
في الجملة هذا حكمها وهو في حكم البيان والتعليق والاخبار عن الشارع
الحكيم ونظائره في الاخبار غير عزيز بل شائع مستفيض كقولهم اذا كان
العام قد ذكرتم نجسه شئ وكقولهم مفتاح الصلوة الطهور ونحوهما
التكثير وتخليها التسليم وغير ذلك وهذا واضح فناملة ومنها
صحة مشهورين حازم عن ابي حمزة عليه السلام قال تستأجر البكر
وغيرها ولا تسكن الا بامرها والاستيثار المشاورة فان قيل هذا يحيط
الشركة فان الظاهر من معنى المشاورة ان الامر بيد المولى لكن يتبين
في ذلك ولا يكون مستقلا في امرها قلنا انه محمول على الاستيجاب

معنى

بمعنى انه ينبغي ان تفوض البتات امرها كالحسن الى ايمان وعلى تقديره
فان كان لا ينبغي الايجاب كما ياتي بيانه ومنها رواية زيارة عن ابي
جعفر عليه السلام قال اذا كانت مالكة امرها تباع وتشتري وتعتق
وتشهد وتقطي ما لها من شئ فان امرها جاز تزوج ان شاءت
بغير اذن وليها فان لم يكن كذلك فلا يجوز تزوجها الا باذن وليها وفي
هذه الرواية حجة ظاهرة فان الظاهر من جملة تباع وتشتري الخ
بدايل مالكة امرها او عطف بيان او صفة مركبة موجبة ومقتضا
ان المرأة اذا كانت تباع وتشتري وتعتق وتقطي ما لها من شئ فان
امر التزوج بعد ها كما لا موزع غير اذن وليها وظاهر ان المراد
البائع الرشيد الاول على الثيب البائع الرشيد اجماعا متافلا حجة
الى الاحتراز وليس البيع والشراء وسائر انواع المعاملات مقصورة
عليها بل انه جاز للبكر بعد البائع والرشد اجماعا والحديث ليس فيه
يقيد فاطلة بنتنا وصوره التزاع ولو كان تعليق الحكم في البيع و
الشراء مقصورا على الثيب لما استقام له معنى صالح يليق بالاباحة
والفصاحة بل انه في غاية من الركاكذ والعاجز والتهافت والقرينة فان
الثيب مالكة لها امرها قبل ذلك وليس امر التزوج مطلقا على البيع و
الشراء وهذا واضح لا اعتبار عليه ومنها رواية ابي بزم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال الجارية البكر التي لها الابلا تزوج الا باذن ابيها
وقال اذا كانت مالكة لا موزع غير اذن من شئت والله اعلم من

آخر الحديث ومجمل اوله على غير الالزام لها والوجه الباقى الرشد
ليتم اول الكلام واخره او مجمل على الاستصحاب في البكر في صفة
وغيره على النيب ومنها رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام
نزوج المداة من شاة اذا كانت مائة كذا لا غيرها فان شاة
جملت وليا ومنها رواية سعدان بن مسلم عنه عليه السلام انه
قال لا بأس بزواج البكر اذا رخصت من غير اذن وليها وهي مقتر في
الباب وهي صحيحة في الاصطلاح القديم وهو كاف عند الحديثين
وان اياهما سابقا للتأخيرين ومنها ما رواه ابو سعيد النخعي عن رجل
الصادق عليه السلام عن ابي بكر سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول
رواية الخليل قال سألته عن المتعة بالبكر لا اذن ابوها قال لا بأس
بها فكذا لا بأس في المتعة ولا شاة بينهما وبين الاولى بلها موبنة
لها ولا يفيد بها لانه ليس من باب المطلق والمقيد وقد عرفت
بذلك الروايات الاكثر من اصحابنا وصكموا باستقلال البكر البالغ
الرشد دون ابناء وجدها حتى ادعى عليه السيد المرتضى الاجماع
في رواية ما روي عن ابن عباس ان جارية بكر اجابت الى النبي
فقال النبي زوجني من ابن اخ له لرفع خيبته وانه كارهة
فقال النبي ما صنعت ابوك فقلت لا عسر لي فيما صنع لي
قال فاذ هي فانك من شاة فقلت لا رغبة لي فيما صنع لي ولكن
اردت ان اعلم النساء ان ليس لابيها في امرها ثم شئ فان قيل

هـ

منه عاتبة لا عمل عليها قلنا مطابقة الخاصة وموافقا لمعهور
ومخالفة لمعهور الفقهاء من المخالفين وروايتهم فكل من فيها ما يند
لما رويته واما الروايات المعارضة فهي كثيرة ايضا كحديث ابي
جعفر عن الصادق عليه السلام قال تزوج ذوات الالباب من ابيها
الاباذن ايها المولى على النية فانه مذموم من المخالفين او على
او على غير الرشد او غير البالغ ولا نعلم ايضا لزم طرح تلك الروايات
اصلا ولا شاة وان امكن الحديث في دلالة بعضها او اكثر فاعلم ان
في كلها مع موافقة الظاهر لبعض الايات الشريفة باضافة النكاح للنساء
وكون اوليا من ذواتهم واطلاق فعل موضع النزاع لقوله تعالى ولا
تضاهون ان ينكحوا من اذ تراصوا بينهم بالمرء ولا تقطعوا ولا
عن حق في غير النكاح اجماعا والفرق غير متعقل خصوصا بعد ورود
الادلة المتقدمة اذا كانت مالكة امرها تتبع وتزويجها كحقيقة ذلك
وكذا الفرق بينهما وبين الاولاد المذكور غير متعقل فانه لا يلة على البالغ
الرشد منهم اجماعا في الزوج وغيره والتخصيص يحتاج الى نص محكم
ليس فليس والتشابه لا يدل على خلاف الاصل خصوصا مع اعتقاد
بالدليل الخاص للحكم فلا يدفع اليقين بالشك فان قيل ان الفرق
بين المذكور والاباذن متعقل فان النساء نوافل العقول سيما
المتقدم قلنا هذا بطل ولا يثبت على جميع امورهم ولا يقولون به ونحن
لا ندعي استقلالها بامر نفسها الا مع الرشد التام الذي يحصل بالوفاق

في اصلاح الاموال ومراعاة سائر الحقوق والمعاملات وغیر الاخذاع
كما يحصل هنا يحصل هناك ومن غير فرق وجوب الاستصحاب ضعيف
كما حققناه في رساله انتقاء ولا بد للمحدث ان يراى له الحكم
بالفرق اذ اعصل الزوج زوجته ولم يفرق بينهما وهي رسالة
جديدة فلا حظ لها ان استجبت اليها وعلى القول به فهو مدفع بيا
لنصوص المتقدم من مجموعها النص القاطع في العلم العادي على
ما قلناه فالفرق يحتاج الى دليل مع اننا اثبتنا المساواة بطريق
الرواية على انه يمكن ان يقال ان احتمال طريق اليقين والفرق في الامور
ونقل الاملاك وانواع المعاملات اظهر منها في النكاح فان
النساء يحقن في ذلك استند الاحتياط ولا يرفق الا في عرفه
واطلاع على بواطن امور كما يشهد به الوجهان في الاطلاق بخلافه
في الاموال وعلى تقدير المساواة واستند امر النكاح فالفرق ولا
يباين به بعد الدليل واقد افناه وهذا مؤيد له والا فلا يثبت
عندنا باثبات الحكم وقايل اخذ جميع من اصحابنا منهم ابن ابي
عقيل والسمدوق والمفيد كما نقل منهم روايتان ابي جعفر ومحمد
وبهم الشيخ في النهاية واختاره شيخنا العلامة في رساله مفردة
وذهب جماعة الى التشريك بينهما وبين ابيها او غيرها وهو قول ابي
الصالح جميعا بين الروايات واحزون الى استمرار الولاية عليها في
الاثام دون المتعة لما تقدم من ان البكر لا بأس ان تنكح بدون اذن

اي

ابها وهو قول الشيخ في بعض كتبه ومقول فيكده وهو قول القائل ونقل
عن المحقق انه سئل عن قاطلة وليه يجب وعلى بان حقيقة العقيدة لا
فصل الروايات الدالة على الحرز عليه وفيه ما فيه وذا بعضهم فو
سادتها وهو التزويج بينهما وبين ابيها خاصة دون غيرهم وهو ظاهر
شيخنا الحر العاملي اقتضاه على مورد الرواية واخذ يقول اني لم اجد
فان لها في نفسها نصيبا وفي جوارحها نصيبا في نفسها خطا ولا
بالروايات كلها الدالة بعضها على ولاية الاب وبعضها على ان الامر
بيدها مع موافقة للاحتياط ويؤيد رواية عبد الله بن الحسن
قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن البكر اذا بلغت مبلغ النساء لها
مع ابيها امر فقال لها مع ابيها امر وظاهر معنى الامر المنكر والنهي
والخط المنكر فان كلام من هذه الثلاثة لا يستوجب القول بيقض
التشريك لا يمكن حمله على الصغرة او غير الرشد فانه ليس لها
نصيب ولا حظ ولا امر قطعا ولا على النيب الرشد لا استقلالها
قطعا فلم يبق غير اثنان في وجه وسعي الجواب عنه وان الجدل فالاختصاص
قد طولوا زمان البحث في هذه المسئلة حتى عدوها من المسائل المتكشاة
والفتاوى المغصلة ومنفوا فيها راسا ولينطو المناقشات
في تحقيق الدلالة الذي ظهر لي ان الاشكال نزولها قلنا فان
مقتضى قواعد الجمع بين الاخبار وعند اختلافها العمل بما خالف
القوم فان الرشد في غلامهم على انه يمكن حمل الروايات الدالة على

ولاية الأب على استحياب استيادته والاخذ برأيه وتقول بعض الامم اليه
فانه انما هو جامع المصلحة واحد بالمرشد في مواضع القسط والمقتضى
للمصلحة لا سيما والدالة على استقلالها يكون اذنه والعمل بروايات
الأب مستقلا يلزم التعارض والتناقض ولوجب طرحها مع حتمها
على ميثاق الحدثنين وبما يصفى قول الصدوق ومن تبعه اما حمل
على التشريك لا بما مع رواية سعدان بن مسلم ولا الروافق بعد هذا
والخطا به للزم طرحها وهو منكل ورواية النقيب والخط والامليت
مريحة في التشريك فان التشريك كما يحتمل التحقير والتفصيل يحتمل
التفخيم والتعظيم ويكون المراد ان لها نصيبا عظيما او خطا جسيما او امر
الامر وهو الذي عليه الملبدون امر الاب وخطه ونصيبه فانه
من باب الاستحياب وحكمه الامور وقام البر على انه من بابة فممن
الخطاب وليس محله واضحه ولو لم كان مدقوعا بالروايات الصحيحة
التي لا احتمال فيها وبما بين لك مضافا الى ما سبق ضعف قول أبي
الصلاح ونسبنا العرق قدس الله روحهما واما الروايات الدالة على
جواز في المنفعة فلا تنافي الدوام ان لم توجد لها محرفة ومما
عدها من الاقوال قد ليلها مترك فان فيها طمحا للروايات
بغير مقتضى لان الاحتياط يقتضي الجمع بين اذن التبت ورواها
لا سيما الأب محافظا على الفروع والنسب والله العالم وان وفق
الله تعالى والسؤال فذلك افرى بالهذه المسئلة رسالته ببليطه الكا

في

في باب النقض والامرام مشغوعة باحتجالات العلماء الاعلام
مقبوعة من الروايات الواردة عن سادات الانام وحجج الملك
العلماء والشاهدين المشقة الشاهية والاربعون ولاية الجد على
الذكر قول اذا مات ابوها ام لا الجواب اني في هذه المسئلة رسالته
والذي قرينة فيها روال ولاية الجد بموت ابنه كما هو مذهب الصدوق
وجامعة من الحدثنين كما يظهر من الروايات الا ان المسئلة غير اليه
من فرع من الاشكال فالاحتياط اولي المسئلة الثالثة والاربعون
بحر شيع الرجل زوجته ان الطاعة بها على سبيل المازجة اذا تمت
ان لا الجواب اني لم افق في هذه المسئلة على نص خاص بل ولا فري
لا عدم من العلماء لكن ورد في الاخبار جواز ملاعبة الرجل زوجته
بل استحيابها قال الصادق ع اذا جامع احدكم فلا ياتهن كما باقي الطهر
ليحك وليبث وقال عليه السلام ان احدكم ليا في هله فخر من
تحتة فلو صابت رجبا التثبت به فاذا اتى احدكم اهله فليكن
بينهما ملاعبة فانه اطيب للامر وقال عليه السلام كل هو المؤمن
باطل الا في ذلك منها ملاعبة الرجل امراته فافها حق تعالى وقال
نلت من الجفاد منها موافقة الرجل امراته قبل الملامحة وقالت
ليس شئ مخزى للملائكة الا الرهان وملاعبة الرجل امرته والظاهر
من معنى الملاعبة المازجة بالضرع والشوق والعض والتقبيل
حق تقبيل الفرج مثل ابو الحسن عليه السلام عن الرجل يقبل قبل

امراة فلا باس وكذا وضع يده على فرجها وبين شفرها وعلى مبيتها للاسفا
على الجماع مثل الصادق ع عن شيخ له جارية لا يبلغ منها ما يريد فقوله
له اجعل بيك كذا بين شفرتي فاني اجد لذلك لغة فقال لا باس ان يتعين
بكل شئ من جسده عليها ولكن لا يتعين بغير جسده عليها وسئل عن التيم
عن الرجل يكون عنده جوارى فلا يقدر على ان يطاهن بعمله شيئا
بلذ يمين به قال اما ما كان من جسده فلا باس ورايت في كتاب
اسرار النكاح التدبير في الجماع على وجهين علوي وسفلي فاما العلوي
فالماقته والتقبيل والعض والمض والغمز والسفلي ادخال الاصابع
في الفرج وحسن ما حوله وكذلك السرة وتلغخ الاعلى من الخدين
وقال الحكيمة لانتك امرتك اول ما تلغها بل يرضها ساعة ولا
يجها وشها واحضنها فانك ان فعلت حين الالتقاء كان ذما وقعها
اما السرة فلا اعرف من الروايات لكن الحرم لا تشك في حرمة ولور
به عموم النبي عنه وهو مانع من فدا كذا فيه او با فاجره او يسا
نقله ونحو ذلك اما ما كان جائزا كقوله لها فرك عارا وباردا ووق
اوصى او يتبين النيك او تشتمين الجماع او انت عظيم الا ليشيخ
الفرج طيبة النكاح او تحوذ لك وكذا اضابطها به بخود لك فلا اعلم
نضاد بل على حرمة ولا على كراهة بل ربما يستفاد جواز من
احبار الملاعبة خصوصا اذا قصد به الاستعانة على الوقاع والزوا
في الاحتياط ولما الجماع والله اعلم هذا كله قبل الجماع او بعده اما

عند

عند الجماع وهو وقت البلوغ الذكر في الفرج فالذي ذلك عليه الروايات
الكراهة ففي رواية عبد الله بن سنان قال قال ابي عبد الله عليه السلام
انقوا الكلام عند التعماد الثمانين فانه يورث الخرس وفي وصية
النبي صلى الله عليه وسلم ياعلى لا تشكك عند الجماع فانه ان فتنى بيبك ولا
لا يورث ان يكون اخر من هذا التسمية والزيادة بالمأثور وذكر الله
فانه حسن على حال كما ورد به النص المسئلة الرابعة والاربعون
للمحرم محارمة او تقبيلهن او النظر اليهن بشهوة جائز ام لا الجواب
ان المعروف من مذهب الاصحاب جواز ذلك بغير شهوة وبدل عليه
قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولهن او با فتن لا يبر ولا اجبا
منها قول الباقر عليه السلام لا باس ان ينظر الرجل الى شعر امرته
او اخته او بنته ومنها قول الصادق ع لا يحل للرجل ان يصافح
المرأة الا امراته يحرم عليه ان يتزوجها اخت او بنت او محملة
او خالة او بنت اخت او نحوها واما المرأة التي يحل له ان يتزوجها
فلا يصافحها الا من رده النوب ولا يفرقها وقال ابو الحسن عليه السلام
اذا بلغت الحائض ست سنين لم يحزان يقبلها رجل ليست له محرمة ولا
يضمها اليه وبالحمله فالمسئلة اجماعية منصوصة اما التقبيل
بغير شهوة فالظاهر انه اجماعي ويستفاد منه ان يحرم لمس المحارم
بغير شهوة وتقبيلهن اجماعي ايضا الا اني الى الان لم افق على حديث
بدل عليه صريح والاحتياط في الدين يقتضي ما ذكره والعلم عند

الفوات سواء اتخذت او قلدت وان لم يكن لها في يومه لم يجب والذ
استفدت من مجموع الروايات الواسلة عن اهل العلم سلام الله عليهم
التوسعة مطلقا وان كان الاصل والاحوط الاشتغال بالفاته
قبل الحاضرة ما لم يتضيق وقتها سواء اتخذت او قلدت في يومه
ام لا بوجوبه عليه صريحا ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن
ابي عبد الله عليه السلام قال ان نام رجل ونسي ان يصلي المغرب
والعشاء الاخره فان استيقظ قبل الفجر فليصلها فليصلها
وان خاف ان يفوته احداهما فليبدأ بالعشاء وان استيقظ بعد
الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل الشمس قال في المدارك
وهذه الرواية مع صحتها محمولة في المطلوب فان اقل الامر بالاحاطة
وتم للترتيب ولا يمكن حمله على ضيق الوقت لدفعه بغيره بل هو التبر
وهذا الكلام للعلامة في المختلف قبله ومما رواه محمد بن
مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
الرجل تفوته صلاة النهار قال يصليها ان شاء بعد المغرب وان
شاء بعد العشاء ومما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام
قال سالت عن الرجل تفوته المغرب حتى تحضر وذكر ان عليه
صلاة المغرب فان احب ان يبدا بالمغرب بدا وان احب بلاء
بالعشاء ثم صلى المغرب بعدا وبوتة الاحتمار المستصفا لا يستحب
الاذان والاقامة في قضاء الفوات وكذا الروايات المتقدمة يجوز

الافان

النافلة عن عليه فريضة كحجته عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
قال سمعته يقول ان رسول الله صلى الله عليه واله قد نام غلبته
عيناه فلم يشقظ حتى اذا خر النعل فاستيقظ فركع ركعتين ثم
صلى الصبح والظاهر ان الركعتين ركعتان الفريضة او وقع التخيير بها في
رواية زرارة وغيرهما واما الروايات الدالة على الامر بتقديرها
على الحاضرة مطلقا فمحمولة على الاحتياط جمع بين الروايات ولا
لزام لطلوع بعضها والعمل ببعض مع جهة الجمع وهو تحكيك لمدلالة
الامر على الفورية فغير مسلمة واما قوله تعالى اجعلوا الصلوة للذكرى
لا تدل عليه ومع الدلالة تكون نصا لاحتمال الاحتياط والمسئلة
واسعة البحث طويلة الذيل قد اطلب العلماء خصوصا العلامة
في المختلف في تحقيقتها وقد صنف الاويل فيها رسائل وعدها
المشاغرون من مشكلات المسائل والتحقيق ما قلناه والمقام خيق
عن ايراد كلامهم واستقصاء نقصهم وابعادهم الا ان الاحتياط يقتض
تقديم الفاشة مطلقا ما لم يتضيق وقت الحاضرة فان جماعة من
القائلين بالتضييق ابطوا الحاضرة اذا قلت عليها مع سعة الوقت
وان لم يكن لهم على ذلك دليل وان كان اثباتا بوجوب الاحتياط تقديم
الحاضرة على الفاشة مطلقا لما في رواية قوم النبي صلى الله عليه
واله فانه قد مضى النافلة على الفريضة فكيف الفريضة
الحاضرة مع ما يزيد من الحث على المبادرة الى الصلوات في اويل

الافان يقوم وظلالا فتمثل موضع النزاع لانه مما امكن العمل الا
هنا وفي هذا من النوع في الشبهات المؤدية الى الهلكات والله العا
المسئلة الخمسون الاجرة تلك الاجرة بسبب العقدام بعد الفراغ
من العمل الجواب ان الذي ذكره الاصحاب من غير خلاف بينهم فيما
اعلم ان الاجرة تلك بنفس العقد لان العقدان انتقال كل من
العوضين من مالكة الى الاخر وكما افاد وجوب انتقال العبر الموجهة
لمستاجرهما افاد انتقال الاجرة لموجرها وللموجر تلك الاجرة بسلام
العين لما روى ان ابا الحسن عليه السلام سئل عن الرجل يكارى
من الرجل البيت او السفينة سنة او اكثر من ذلك او اقل
قال الاكر لازم له الى الوقت الذي يكارى اليه والخياري في احد
الكرى الى رقبته ان شاء اخذ وان شاء ترك ولعل هذه الرواية
مستندة للاصحاب هذا اذا كان اجارة غير القار والسفينة والذ
اما اذا كان على كفاية فوجب او عمل من العبادات فلا يجب عندهم
المطالبة الا بعد الفراغ من العمل وعلوه بان الفراغ من العمل فتم
تسلم العين واختلفوا فيما لو فرغ من عمل في عين ولم تسلم العين
الى مالكها فليجب تسليم الاجرة بمجرد الفراغ من العمل كفاية للتوب
او لا بد من تسليمه الى المالك وجهان اما العمل المتعلق بالذمة
محض كاتواع العبادات فلا يجب الا بعد الفراغ منه عندهم
وربما يظهر من كلام المتأخرين انه لا خلاف فيه حتى ان شيخنا الشهيد

الافان

الغاي في شرح الشرائع صرح بان له لو كان المستاجر وصيا لم يجب له التسليم
قبله الا مع الاذن صريحا او بشاهد الحال وربما يقال ان ظاهر الشيخ
في النهاية علم الفرق حيث انه اطلق في عبارة قال الاجارة لا تنعقد
الا باجر معلوم ومال معلوم ومن لم يذكر الاجل ولا المال كانت الاجارة
باطلة وان ذكر الاجل ولم يذكر مال الاجارة لم تنعقد الاجارة وصح
كانت الاجارة صحيحة ونزح المستاجر للمال الى المدة المذكورة وكان
الموجر بالخيار ان شاء طالبه به رجع في الحال وان شاء اخرها عليه انتهى
وهذا استفاد من الرواية المذكورة اللهم الا ان تحمل عبارة على بعض
افراد الاجارة كاجارة الاحيان التي فيها الاجل وعلى كل حال فالدليل على
دعوتهم في الفرق بين المستلزمين مفقود ولم يجد رواية تدل عليه
صريحا بل وظاهر بل ظاهر الرواية التي نقلناها الاطلاق الا ان مورد
خاص وكيف يلتزمون بان العقد يوجب ملك الاجرة ويجب صرفها
عنه بعد المطالبة من غير عرض وبالمجمل فليس عليهم على الفرق غير دليل
اعتباري وهو دليل اجتماعي بل تخميني فبان في غير ذلك فليكن في نفس
احكامه تعالى وان لم اعرف فيه بينهم خلافا لعدم تحقق الاجماع في
سئل هذه الاحكام فان طريقنا العمل بما دلت عليه الآثار من
الائمة الاطهار في كلتي الامور جزئيا قاطعا ونفسيا قاطعا ومجلا
ولا يجوز عندنا تقليد سوام وان كان ممن والاهم والله العا
المسئلة الحادية والخمسون يشترط في الاجرة العدة ام لا الجواب

اجارة

ان لم اعرف في هذه المسئلة تضاداً وكان شيخنا قد روي روجه ويؤيد
 ضريحه يقول انه لا بد في الاجر الذي يتاجر على العبادات من العدالة
 ولا يجوز استجار غيره ولعل وجهه ان العبادات امانة لا بد من اداها
 وادائها الى الفاسق وغير المعلوم فذلك لا يترك النفس الميتة في
 القيام بها على وجهها وايضا فانه يلزم الحكم بمجرد تولد في انقار
 الوصايا والحكم على الوصي او دفع مال الاجرة اليه او الوصية وايضا
 التثبت ولا تركها الى الذين ظلموا بل ان على خلافة وايضا فانه لا بد
 بالاحتياط في اداء الامانات الا الى اهليها والفاسق ليس باهل
 لعدم الوثوق بديانته وعدم الركون الى اخباره ومعاملة اذ لا يمكن
 الاطلاق على عينه ومثله لعمول العدالة فالاحتياط يقتضي الاقتصار
 على العدل وان كان الدليل ليس بواضح لعدم النص عليه من جهة
 والله اعلم **المسئلة الثانية والثلاثون** لو لم يتراعى العربية في عقد
 النكاح الا في لفظ زوجت ونحوه فهل العقد باطل ام صحيح الجواب
 ان المعروف من كلام الاصحاب ان العقد من الايجاب والقبول
 وان الايجاب زوجتك ونحوها والقبول قبلت وما اشبهها على
 اختلافهم في اشتراط الماضي وتقديم الايجاب والعربية والاعتناء
 ونحو ذلك واما قوله ذكر المهر وباقي القبول فليس من العقد
 ومن ثم لو وقع العقد بغيره صح كاهو مروي فعلى هذا لا
 اشكال في صحة العقد هذا بالنسب الى الدائم اما المنقطع فضيه

اشكال

اشكال ان اشتراط العربية في العقد كاهو المشهور مع الاحتياط
 لان المهر والامل وضبط المدة من اركان العقد فلو اخلوا
 باللفظ العربي فيها هو ركن فيه مع اشتراطه بنفي الحكم بالاطلاق
 الا ان في اشتراط العربية في اصل مطلق العقد نظر لما روي
 ان الاخرى والاجم لا يراد منها ما يراد من العربي والصحح وان
 يخرجها ما يعرفان في البيع ونحوه وفيه ما لا يخفى فان الرواية اعني
 دلت على عدم اشتراطها في الاخرى والاعم والكلام في اشتراطه
 مع الاختيار ولم اقف للاصحاب على كلام في هذا الفرج ولم
 اعرف رواية تدل عليه فالاحتياط اولى والله اعلم بحقائق
احكامه المسئلة الثالثة والخمسون رد السلام على المبرأ الغير
 البالغ واجب ام لا **الجواب** فيه وجهان قال شيخنا الشهيد الثاني
 في روض الجنان ووافقه سبطه المحقق صاحب المدارك اظهرهما
 الوجوب لعدم اذا اجتمعت ولم اقف فيه على نص من اهل العصمة
 سلام الله عليهم فالاحتياط اولى بهذا بالنسبة الى غير الصلوة
 اما بما فالاحتياط تركه لثوب تحريم الكلام ومنه السلام فيها الامام
 اخرج الدليل القاطع فتفي ما عداه وان احتمل جوارحه فلا يبارز
 به اليقين والله اعلم المسئلة الرابعة والخمسون ورد السلام
 المبرأ الغير البالغ بكفى ام لا **الجواب** قال شيخنا الشهيد الثاني في خبره
 مع الشهيد في روض الجنان فيه وجهان مبتنيان على ان افعاله

شرعية او غير شرعية ونحوه كان الراجح الثاني لم تكف بجوابه اما
 غير المبرأ فلا اشكال في عدم وقال سيدنا المحقق صاحب المدارك
 وفي الاخرى رد الصبي المبرأ وجهان اظهرهما العلم وان قلنا ان عبادته
 شرعية لعدم امتثال الامر المقتضي للوجوب وظاهره ان الحكم ليس
 مقرر جليل الشهيد بل ان عبارة الصبي لا حكم لها وانا في المسئلة مائل الى
 لعدم النص الذي هو مناط الاحكام الشرعية ودستور النواصب
 وكذا في المسئلة التي قبلها لعدم الركون الى الاستلال بمنزلة هذا العلم
 وان كان هو المظنون لانا لا نكتفي بالنظر في نفس الاحكامه تعالى
 يمكن من طريق الرواية عن اهل الهداية كما سبقت الاشارة اليه والله
 الهادي **المسئلة الخامسة والستون** لو قال راد السلام عليك السلام
 يجزي ام لا **الجواب** انه يجزي لاطلاق الآية ولخصوص بعض الاخبار
 منها ما روي ان الله قال لادم انطلق الى هؤلاء الملائكة فقل السلام
 عليكم ورحمة الله وبركاته فقالوا عليك السلام ورحمة الله وبركاته
 فلما رجع اليهم قال هذه تحيتك وتحية ذريتك فيما بينهم الى يوم
 القيمة ومنها ما روي ان النبي دخل على علي وفاطمة عليهما السلام
 فسلم عليهما فقال علي عليه السلام وعليك السلام يا رسول الله ومنها
 ما روي ان عليا عليه السلام سلم على قوم فقالوا عليك السلام
 ورحمة الله وبركاته ولم يذكر فيها ما روي ان رجلا قال لابي
 جعفر عليه السلام السلام عليك يا ابن رسول الله ورحمة الله وبركاته

فقال

فقال ابو جعفر عليه السلام وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومنها
 ما روي ان رجلا قال للصادق عليه السلام ان عبد الله بن يعقوب يقول
 السلام فقال عليك وعليه السلام اذا ثبت عبد الله فافواه السلام
 ومنها ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وقف على باب دار فقال
 السلام عليكم فقالوا وعليك السلام يا رسول الله وفي هذه الاخبار
 كفاية اما الرد في الصلوة فليس كذلك فيها خلاف بين
 اصحابنا والمشهور المنع حتى ان المحقق في المعبر عنه الى الاصحاب وبك
 عليه موقفة معاملة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
 الرجل يسلم عليه وهو في الصلوة قال يرد بقوله سلام عليكم ولا يقول
 وعليكم السلام ويؤيدها صحيحة محمد بن مسلم قال دخلت على ابي
 جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت السلام عليك قال التمس
 عليك فقلت كيف اصحبت منك فلما انصرفت قلت ابراهيم السلام
 وهو في الصلوة قال نعم مثل ما قبله وقال ابن ادريس يجوز الرد بها
 استضعفا للرواية ومال اليه العلامة في المختلف وشيخنا الشهيد
 في الذكرى وهو وان كان محتملا لا من جهة ضعف الرواية بل من
 حيث عدم صحتها في النبي صلى الله عليه وآله في التحريم كالحق
 في الرسائل في تحقيق بعض السائلين انه مشترك بينهما وبين التوقيع
 الا ان الاحتياط ما عليه الاكثر والله اعلم المسئلة السادسة
 والستون لو قال السلم مثلاً مسأله لغيره والبا مع يصلي فيه

بعد ان لم يرد عليه غيره الجواب ان الذي يقتضيه التحقيق وبتقاف
من اخبار من وجب لهم التسليم والتصدق جواز الرد بالدعاء بمثل
قوله مسأله الله بالخير والسرور وبالعاية او بالسلامة او بالبركة
وتحذرك لعموم اطلاق جواز الدعاء للمؤمن في الصلوة اذا كان
في غير محرم وهو موضع وفاق بين العلماء وتدل عليه الاخبار المتقدمة
وهذا منه وهل يجب الرد عليه والحال هذه ام لا فلا قال
الشيخ في البيان والاشبه وجوب رد التحية بالصباح والمساء
وشبههما بلفظ السلام والدعاء فان رد بغيره وحصد الدعاء جاز
فصل مجزئ الرد امكن الجواز ووجب العلامة رد كلما في تحية
لظاهر الآية وجواز الرد بلفظ التحية بلفظ سلام عليكم وكان
هذا مذهب شيخنا قدس الله روحه ونزوحه ودعوى تخصيص
التحية بالسلام مع ان العرف شاهد باطلاقها على غير خصوص
التحية بالصباح والمساء تحككم وقال المحقق في المعبر لو سلم
عليه بغير اللفظ المذكور يعني بالسلام لم تجز اجابته نعم لودعاه وكان
مستحقا وحصد الدعاء رد التسليم لما منع منه لما ثبت جواز
الدعاء لنفسه ولغيره في احوال الصلوة بالمباح وكذا قال قبله
ابن ادریس واستحسنه صاحب المدارك وقال الشهيد الثاني
في روض الجنان ولو حياء بغير السلام كالصباح والمساء ففي
جواز رده نظر من الشك في كونه تحية شرعا ولا يخفى عليك ما

فيه

فيه وعلى كل تقدير فلا اشكال في الدعاء له باللفظ المذكور انما
الخلاف اذا قصد الرد عليه وان كان المنع خفيفا وبينا فلو كان
كلامهم انه لو دعا للمؤمن فاصلا له الرد لم يجز وكان وجه امتنه
خرج عن حقيقة الدعاء بقصد الرد وفيه ما فيه ولو قبل الجواب
كان قويا لاطلاق جواز الدعاء مطلقا وهذا منه وقصد الرد
لا يجزئ عن حقيقة الدعاء والمدعي عليه البيان والاصححة
الصلوة لقولهم عليهم السلام لا تعاد الصلوة الا من تحسنة او سبغت
وهذا ليس منه فالاعادة تحتاج الى دليل والعرف واللغة شاهدان
بتسمية دعاء ولا ينص على انتفاء حقيقة من الشارح وتقليد
الاصحاب بغير حجة لهم غير جاز على ان الاتفاق غير محقق ويحقق
فليس يحكم لعدم تحقق قول المعصوم اذ لا ريب عنه بذلك فضلا
عن العلم به والله الهادي الى صراط السابعة والنجس من مسا
اخروقت صلوة المغرب الجواب ان الذي حققناه في الرسالة
الموسومة بعنوان المسائل ونحسب اللالك ان اخروقتها قبل
انصاف الليل بمقدار المعتاد وهو قول المرتضى في الجمل وابن
الجنيد وابن زهرة وابن ادریس واكثر المتأخرين والمختار والمختار
في ذلك سواء الا ان الافضل المبادرة بها في وقت الفضيلة
قبل غيوبة الشفق لاما استثنى وقال الشهيد اخروقتها اخيرة
الشفق وهو الصبر والمسا فر اذا جازم السير عند المغرب فهو

الليل وما ورد في بعض الاخبار ما بنا في ذلك مما يدل على التصديق فيقول
على الاستحباب جمعا ومرايت الاستحباب يختلف اما الرواية الدالة
على التوسعة الى الطلوع الفجر وان مال الى العمل بها المحقق في المعتد
فتداه بالاضطرار فالوجه فيها التقية فانه من متفردات العامة
والاولى والافضل ان لا يؤخر المغرب عن اول وقتها لما جاء من حيث
على المبادرة بها في كثير من الاخبار المسئلة **الثامنة** والنجس من
طن المصلي ان الوقت لا يسع الا اربع ركعات فليصل ما ينقص به فبعد
ما فرغ تبين له ان الوقت يسع اربعا اخرى فما يفعل الجواب ان
قلنا بالاضطرار كما هو قول شيخنا الصدوق وشهد له بعض طوائف
الاخبار وهو غير بعيد فلا اشكال في ان يصل الا اربع الركعات لان
وقتها باق والترتيب اقتضت مع العلم امام مع القول بالاختصاص
فشكل جدا والسكوت عن الجواب اولى لعدم النص بل لعدم اطلاع
على كلام للاصحاب فيها وفي صحبة زياره عن ابي جعفر
قال اذا شئت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة
او بعد فراغك فانها الاولى ثم صلى العصر فانها هي اربع ركعات
رواية الجلي وهي صحيحة في جواز نقل النية بعد الفراغ من الصلوة
وظاهر بعض مناجاة المتأخرين العمل بها واختاره شيخنا العلامة
رفع الله مقامه واليه ميل شيخنا اليه في الجمل المتين وحمله
الشيخ في الخلاف على ما قبل التسليم ويتبع عليه الشهيد في الذكر

سعة تاخيرها الى ربيع الليل وفيه قال الشيخ في النهاية وقال في المبسوط
اخر غيوبة الشفق للضطر والمضطر الى ربيع الليل وفيه قال ابن حجر
قال في الخلاف اخر غيوبة الشفق واطلق وفيه قال ابن السراج
قال سلام وعبد وقت الغشاء الاولى الى ان يبقى لحيات الشفق
الاخر مقدار اربعة ركعات وقال بالاصلاح اخروقت الاجرة
ذهاب الحرمة من المغرب واخروقت المضطر ربيع الليل وقيل عند
مع الغشاء الى طلوع الفجر الثاني والمقدم من هذه الاقوال الاولى
وهو المستفاد من مجموع الاخبار مع مطابقتها لظاهر القرآن الكريم
وهو قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وذكر
الشمس زوالها وغسق الليل انصافه كما في صحفة زياره عن الباقر
وفيها ان الله افترض اربع صلوات اول وقتها زوال الشمس الى
انصاف الليل وفيها ما رواه عبد بن زرارة عن ابي عبد الله
قال اذا غربت الشمس دخل وقت الصلوة من الى نصف الليل الا
ان هذه قبل هذه ومنها ما رواه داود بن فرقد عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غابت الشمس فقد دخل
وقت المغرب حتى مضى مقدار ما يصل المصلي ثلاث ركعات
فلذا مضى ذلك وقت المغرب والغشاء الاخر حتى يبقى من انصاف
الليل مقدار ما يصل المصلي اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك
فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت الغشاء الاخر الى انصاف

الليل

وهو كما ترى وبالجملة مقابلته الحديث الصحيح الصريح بالاستعداد فيه
رد للنحن بالاستعداد وهو خروج عن جادة السبل واخراج عن طريق
الاقتصاد وليس لنا الا الاستيعاب والتسليم والا نقبل كلام الشارع حكيم
يفكر ان يقال في هذه المسئلة بنقل النية الى الاولى ثم يسأل الثانية
لعدم تعقل الفرق بين الناسي وظان التعقب بل وبما هنا اولى
ان لا مندوحة عنه بخلافه هناك لا تسارع الوقت فيه الا ان الزوا
مورها الناسي فالعمل بها في غيره خروج عن مورد النص وعملها
لقياس وان كانت العلة واحدة لا تملك موضع النص ولا
تعمل بالعلة المستنبطة فانها نفس القياس الذي من عمل به لم يزل
دهرة في انقاس ودسته في التباس والعلم عند الله تعالى
المسئلة **الثانية** **والحسن** شرب الثمن والقهوة حرام لا الجواز
ان لم يقع دليل واضح على التحريم ولا دليل واضح يحكم على التحليل
والمسئلة الاصولية وهي ان الاصل اباحة الاشياء في غيرها بحالين
هذا موضع ذكره وان كان الاقرب المظنون اباحة الا ان لا
اجزم به لا في العمل بالظن في نفس احكامه تعالى وقاصف
المتأخرين في هذه المسئلة رسائل منهم في التحريم ومنهم في التحليل
وقدرة شيخنا الحر العاملي عامله الله باحسان ادلة الفرقين
واختار التوقف وكل من القولين ادلة متشابهة وتقريبات
غير قاطعة ليس هذا موضع ذكرها فالاولى من كمالها على كل حال

فان

فان شرها ليس بواجب ولا سنة قطعاً واجازاً فلم يبق الا التحريم ولا
والكراهة والكل محتمل وفيه قائل وان كان التحريم اضعفها بالنسبة
الحالية والحديث عليه كلما اثبتت الارض من الحبيب واليقول بما
فيه غلاء الانسان وقوته ونفعه لولا ما في الحديثين لاني من
من احتمال التحريم فيها وان كان بعيداً الا ان التوقف عافيه الشبهة
اولى ما صرح المال فيها فليس من البعيد انه حرام للعموم تحريم الاشر
مما لا يخرج منه وهما منه ادلة فائقة فيها اصلاً وتعداها للزجاج
هو من اعتقادها بالامطلاح مع ما فيها من قطع شبهة الكراه او
ضعفها وهي من سنن المسلمين وسجية خاتم النبيين وبين اللغات
وصنف البدل والجملة فاتفق الاطباء على انها خاليتان من تغير
الملك وتعديته بل هما ضعفتان وكفى بهما ما دخلهما في
قوله تعالى لا يضمن ولا يفي من جرح لا سيما على الفقير العاجز
عن التكليف خصوصاً الثمن بالنسبة الى فقراء بلادنا العاجزين
بل السؤال والمنقطعين مع تحريمهم عن سد الفاقة بل لا يعد ايضاً
تحريمه على من يكرهه وبغير عقله ككثير من شاهدينهم من العوام
حتى ان بعضهم مات به حريقاً وبعضهم عرقاً مع ما فيه من تسبب
للفاسد الشبهة والناكر القبيحة باجتماع التسفاه والجهال
ومخالطة ائذل الرجال فيما يحققون عليه من فتح الاقوال في
شنيع الاضال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال في كل الاحكام والافعال

الله لا يجوز في الامور الحسنة كالفضا والافناء واما اليتامى الخاليين
عراولي الخاض والاقواف العامة وغيرها من الامور الحسنة واليات
الشريعة الا الحاكم الشرعي الذي فرض الله طاعته ووجب على الناس
متابعته وهو النبي والامام او منصوبه الخاص ان امكن والافاء
لعام وهو الفقيه العدل المأمون الى الامام في العارفين باخبارهم
البيت عليهم السلام عليهم السلام على بصيرة واختيار من غير تقليد
لا حذر من فقهاء الشيعة احياء وامواتا الخيرة عاينها البصيرة
وغافها المنع لها من مخالفاً الصحيح الفاضل عن معاني لفاظها
الفصيحة المقصرة على ما فيها من المحكمات المعرض عن الكمب
لمشائعات التارك للاجتهادات الطنبية والقياسات العامة
والاستنباطات الشرعية والمجازفات التنبية والحالات الظنية
والمشائعات السفسطية الناصح على منوال العلماء المتقدمين
والسالك مسالك المشايخ الحذرين والرواة المعتمدين كالشيخ علي بن
ابراهيم القمي واحمد بن محمد بن عيسى الاشعري ومحمد بن يعقوب
الكوفي والشيخ الصدوق ومحمد بن علي بن الحسين القمي وغيرهم من
تقدمهم وتلاه واراد في سيرتهم واقفاهم وهذا هو المعبر عنه
في زماننا هذا بالاخباري تارة وبالمحدث اخري ولا يبيح
اصطلاح الاصوليين بجهنماً بالمعنى اللغوي لانه يحتمل في طلب
الدلائل كادح نفسه في تحقيق المسائل وهذا هو الذي اشارت

انه

والحديثان الموعود بهما هما هذان الاول من كتاب مكارم الاخلاق للشيخ
والثاني من كتاب معدن الجواهر للكراني قال عليه السلام مياي
افرام باكون طبيب الطعام والوفاء ويركون الدواب ويتربون برب
المائة لزوجها ويتربون بربح الشاة وزيتون مثل ذي الملوك
الجبابرة من منافقوا هذه الامة في اخر الزمان شاربون بالقهوة
لا يحبون بالكعبات راكون للشبهوات ناركون الجماعات راقلون
عن العثمات مقطون في العذوات يقول الله تعالى خلفهم
خلف اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا
وقال عليه السلام خمسة لا ينظر الله اليهم يوم القيمة ولا يزكهم
ولهم عذاب اليم وهم الناقون عن العثمات والفاقون عن
العذوات واللاعبون بالسامات والشاربون القهوات والتفكرون
بشئ الا باء والاحداث قال شيخنا المحقق قدس الله روحه وفوز
صريحه في كتاب هداية الامة الى احكام الامة اقول ذكر اهل
اللغة ان الخمر لها الف اسم منها القهوه فيحصل ارادة الخمر فيحصل
ارادة قهوة البن المشهورة ان بقرينه قوله في اخر الزمان
والله اعلم انتهى المسئلة السؤل في رجل وقفا من قبل عدل
غير فقيه مع وجود الفقيه العدل ثم صرف الولي الوقف
في موضعته تجوز الصلوة فيه والا كل منة ام لا الجواب ان
المعروف من مذهب الاصحاب ومن محكمات السنة والكتاب

اليه يقول فظروا الى رجل منكم روي حديثنا وعرف حالنا و
 حرامنا فاحضروا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكمتم
 فلم يقبل منه فاعلموا انتم بحكم الله وعليت اعد والراد علينا الراد
 على الله وهو على كل شيء شهيد بالله وقوله عليه السلام اذا حكمتمكم
 معناه انه لو حكم بحكمكم لم يعرف انه من احكامهم لم يلزم انفاذا
 وهو الذي اشار اليه مولانا صاحب الزمان عليه السلام في
 التوقيع الشريف واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة
 حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله وفي هذين الحديثين
 الشريفين عموم واطلاق في تولية الحكومة والحوادث الواقعة
 للفقهاء الشيعة الاخباريين واما من صرحوا بالجمعيين الذين
 يجوزون الضم في بعض القضايا بالنظر والاجتهاد وان لم يكن
 به نص وادع عن مساوات العباد فلم يصيب وان كان هذا الكلام
 عند اهل بلادنا غير صواب بل ربما بعدد من اعجب الحجاب وان
 ادعوا انهم لا يقولون بغير حديث فهو دعوى يشهد بها ائمتنا
 ثبوتها فاذا عرفت ذلك انه لا يجوز تولي الوقف من العدل الغير
 الفقيه مع وجود العدل الفقيه المتصف بالصفات المذكورة
 اما مع علم الفقيه العدل فالظاهر من المذهب ان عدول
 المسلمين تكفي في تولية ولا يلزم المرجع وتقطعت الامور الحجية
 بهذا صرح بعض فقهاءنا ولا بأس به لعدم نفي الحجج وقولهم

عليه

عليه السلام لا يضر ولا يضره ولا يضره ولا يضره اذا امرتم بامر فانتم باستغفار
 ولعموم الامر بانفاذ الاوقات والضياع وغيرها وعموم وجوب الامور
 المعروفة والشيء المنكر اما غير الامور والضياع فيها ففيه
 اشكال لعدم الظفر بنص يدل عليه وقصاري الامر ان المتولي ما يؤم
 لتسلطه على الوقف بغير اذن شرعي وهو لا يستلزم تحريم العين
 المصلحة لهذا المصنف الخاص والله اعلم المسئلة المادية والسنون ما
 يجب على الصائم الامساك عنه الجواب انه يجب ان يحبس عن شيا
 اولها وثانيها والثالث الاكل والشرب المعتاد والجماع قبل اجماع
 المسلمين لقوله تعالى فان باشره من وانما كتب الله لكم
 كلوا واشربوا سحيق من الحرام الا من من الخيط الاسود من الغر
 والروايات منها ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
 يقول لا يضر الصائم ما منع اذا اجتنب ثلث خصال الشرب والطعام
 والنساء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ايضا انه سمعت ابا جعفر عليه السلام
 يقول لا يضر الصائم ما منع اذا اجتنب اربع خصال الطعام والنساء
 والنساء والارقياس في الماء والنساء في الماء في قوله
 الصادق عليه السلام الصائم من الطعام والشرب وقول علي
 عليه السلام حذرو الصوم اربعة اجتناب الاعمال في الصوم
 والصادق عليه السلام حذرو خمسة اشياء تفطر الصائم الاكل
 والجماع والارقياس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله

والصائم من الطعام والنساء في الماء والنساء في الماء في قوله

وعلى ائمة عليهم السلام اما الاكل والشرب الغير المعتاد كالخمر والسكر
 والارقياس والجماع والارقياس في الماء والنساء في الماء في قوله
 بن علما ثبوت انه كذلك لان الصوم اسما يحصل الى الجوف وتناول
 هذه الاشياء ينافي الامساك فتكون مفصلة الصوم وتقتل عن المقتضى
 وابن الجنيد انهم لا يبطلون الصوم به لان الصوم تحريم الاكل والشرب
 انما يضر في المعتاد لانه المتعارف فيبقى الباقي على اصل الاباحة
 والمقتضى انه ان صدق عليه الاكل والشرب عرفا او لغة فلا اشكال في
 اخساده للصوم ولا فلا والله اعلم واما الوطى في الدبر فان كان
 مع الازال فلا خلاف بين علما ثبوت المسلمين كافة فيه ايضا واما
 بدونه فالمشهور بين علما ثبوت ذلك لظاهر الامة واطلاق الروايات
 وفيما نظر في خصوص ما رواه الشيخ عن علي بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا اتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليه
 غسل والعلم الخاص والاول ان الشيخ في التهذيب قال انه خبر غير موثق
 عليه وهو مقطوع الاسناد وادعى في الخلافة اجماع الطائفة
 على نقص الصوم به لكن قال في المبسوط يجب القضاء والكفارة بالجماع
 في الفرج انزل ولم يزل سواء كان قبل او بعد الفرج امرأة او غلام
 او مائة او خمسة وعلى كل حال على الظاهر من المذهب وقد روي
 ان الوطى في الدبر لا يوجب الصوم الا اذا انزل معه وان المفعول
 به لا ينقض صومه بحال والاحوط الاول وفيه اشعار بتروكته

في ذلك نظام الشيخ في الخبر ومولا محمد باقر الحارثي في الكفاية ليل اليه
 وهو مذهب الا ان الاحتياط يقتضي اجتنابه واما الوطى الغلام فقال له
 المحقق في المعقضية تردد وان حرم وهذا يصح على وجوب الغسل
 وقد بينا ان الوجوب اولى فالافطار اولى لانه اجنب مختار والوجوب
 في الوطى ولو وطى بهيمة ولم يزل يفتى على وجوب الغسل وقال
 الشيخ في المبسوط لا يجب الغسل ويقتضي الا في الجواب الغسل واما
 بالافطار وان لم يزل لانه فرج حيوان فيجب بوطيه الفطر انتهى
 في كلامه نظري كلنا المستثنين كالتى قبلها لعدم النص الصحيح
 عليه ووجوب الغسل ايضا غير ثابت وان كان المشهور خلافه والمثلة
 محل اشكال فالاحتياط اولى على كل حال وقد قيد بعض اصحاب فساد
 الصوم بالجماع بغيبوبة الشبهة قال مولانا محمد باقر في كفاية وهو
 يقتضي عدم الاشد بالجماع اذا لم يدخل تمام الشبهة ولم اعرف دليلا
 على هذا التحديد الا ان ثبت المساواة بين افاد الصوم ووجوب
 الغسل وللتأمل فيه مجال وكثير من عبارات الاصحاب خالدين هذا
 التقييد انتهى وهو متعين وبه يظهر لك ضعف ما ذكره انا اعلم انه
 في المختلف من ان الاقرب الى افاد الصوم واجبات القضاء والكفارة
 احكام تابعة لا عياب الغسل لكل موضع قلنا بوجوب الغسل فيه
 وجبت الاحكام الثلاثة فيه ايضا وما لا فلا ان الغسل معلول
 الجناية وهي على الاحكام المذكورة فاذا حصل المعلول دل على وجوب

في ذلك

العله فلم يوجد العلول الاخر فانما لا سلم صدق الحكي وايضا فان ثبت
كوفاه على لا تنفي عليه غير ثبوت حصول الاحكام الثلاثة بل وفيها
الاهم الا ان يجمعها على الجماع مقصور على فوائده الفصل الا انه يحتاج
الى دليل واضح من الاخبار والمثله غير خاليه من الاشكال والله اعلم
ورايهما الارقاس لما روي في رواية محمد بن مسلم وغيرهما الداله
بمقبولها على ثبوت الضرر بالارقاس مع مساوئها لما ثبت تحريمه
ويرويه ما رواه محمد الجلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال الصائم يشفق في الماء ولا يمس راسه وما رواه جريفي
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصائم يشفق في الماء ولا يمس
راسه وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
قال الصائم يشفق في الماء ويضيق على راسه ويتردى بالنوب
ويصح للروحه ويصح البور يا تحته ولا يقس راسه في الماء وما
رواه جريفي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام لا يمس الصائم
ولا الحرم راسه في الماء قال العلامة في المختلف وهذا الذي في
الحرم على التحريم فيكون في الصائم كذلك وما رواه حنان بن سدير
في الوثائق انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يشفق في
الماء قال لا بأس ولكن لا يخس فان قيل ان النبي في كل هذه الاخبار
افاد وقع في جملة خبريه وفي دلائلها على التحريم بحث على ان النبي الصحيح
ليس عندك حقيقه شريعه في التحريم قلنا الامر كما ذكرتم اذا كان

الذي

الذي حجة عن القرآن والدلائل من خارج وهما ليس كذلك لما ثبت
اضارة الصوم في الروايات المتقدمه وان كان بالمعنى بقرينه
سارافا لا يلزم الخلاف فيه ويؤيد ما تقدم في الروايات من قول
الصائم في حلقه حبة اسفله تفسد الصائم وعندهما الا انما فان
قبل وجعل الرواية الصحيحة مع مفهوم حصول الضرر المتفاوت من صحيح
محمد بن مسلم بل على فساد الصور بالارقاس قلت متعرف الجواب
عنه فان قيل بل منكر على ذلك لاجتناب القضاء والقضاء والكفا
قلنا انما يحتاج الى دليل قاطع وهذا ليس كذلك لاحتمال رادد لما
في التحريم كما روي ان العتبه تفسد الصائم مع انه لم يقل به احد منهما
اعلم بل الوجه شدة التحريم مع انه معارض بما هو اوضح منه كما ياتي في
الذي ثبت التحريم لافساد فان قلت هذا خلاف الظاهر من معنى الا
والضرر فان ضرر الصوم اغايبه فيما يقسك لا ما يحرم على الصائم
قلت ذلك غير نص لما عرفت وهو وان كان محتملا لكنه مشابها
ونحن لا نعمل به لانه انما يفيد الظن على ان الضرر انما توجه الصائم
نفسه لا الى الصوم والحرام ضرر على مرتكبه وهو لا يستلزم ضرر
الصوم فتأمل وما يرفع وجوب القضاء صريحا ما رواه ابو بصير
بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وجب صائم ان يمس
في الماء متعمدا عليه قضاء ذلك اليوم قال ليس عليه قضاء ولا يعوز
وهذه الرواية صريحة في مخارصه الرواية الداله على الاضطرار

اني لم اقف على اخذها من غير كتاب اهذاه الامه ان فاندفع الا
لكليه والله اعلم فان قيل انه روي عبد الله بن سنان في الوثائق
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كره للصائم ان يرتقي في
الماء وهو يد على نفسه محرم بل مكروه كما قيل انه قول قلنا استعمال
الكراهة في الكتاب والسنة بمعنى التحريم كثر بل قال بعض المحققين
بل ربما ظهر من الروايات كوفاه حقيقه فلا يتحقق التماس في ان
قلت اما القرآن فلم اجد فيه الكراهة الا بمعنى التحريم وعلى تقدير
الاستعمال اثبتنا ادلة وقوانين تصرفنا عن القول بالكراهة
الى التحريم ولو لم يمكن جملة على التيقه فانه مذهب مالك وابن
حنبل فلا ينبغي في الاستصحاب وليست اعرف خديشا في ايجاب
القضاء والكفاره وايجاب احدهما على من ارتقى في الماء وهو
كذلك وهو مبني في ما قال في المبسوط من انه ظهر في الروايات
وبنا في ما قاله العلامة في المختلف ورواه ابن بابويه في كتابه
فان نسبة هذا القول الى الرواية مع انها لا تغطي صريحا غير جاز
فانه خرج من التمسك ليس وقد يوجب بانه لما كان في خصوصه ما ذلك
جاز نسبة الرواية فكانه من باب نقل الحديث بالمعنى خصوصاً
خص اشياء تفسد الصائم فان المعروف من معنى الاضطرار ذلك لو امكن
رواية نفى القضاء لما صرح بما اوضح منها فاذا عرفت ذلك تبين لك
ان القول بالتحريم هو المعتمد وهو قول الشيخ في الاستصحاب وهو اول

القول

القاتلين بها اعلم وشبهه في ذلك ابن ادريس في السير في المحققين
العلامة في المختلف والتذكرة جملة من المتأخرين منهم التمسك الثاني
في منج الدعوه والتيسر صاحب المدارك وشيخنا العلامة رضى الله
عنه وافقه في رسالة وبنا نحن الكاشفي في المفاتيح وشيخنا العلامة
ونفي عنه البعد في الكفاية اما القول بان عليه القضاء والكفاره
كما هو قول المرتضى في الاستصار وادعى عليه اجماع الطائفة وهو قول
الشيخين في المبسوط والمسائل والمبسوط والهاية والخلاف وابن البراج
فلم اجد له دليلاً واضحاً الا ما نقلناه وهو كما عرفت والاضاف
انه لو لا الرواية الداله على نفى القضاء صريحاً لكان القول بيه
تجدياً خصوصاً بعد ثبوت الرواية الناطقة بالافطار المعتدلة برواية
الاضطرار الواقعة للاضطرار واما القول بالكراهة فلم اعرف قائلين
الاصحاب وقد نقله المحقق في المعبر عن المرتضى في احد قولييه وقد
في المدارك مسائل الخلاف والذي نقله العلامة عن مسائل الخلاف
لا يقدد ذلك فان اقصى ما فيه انه لا يبطل الصوم وهو لا يتلزم
المدعي وكذا نقل العلامة في التذكرة عن المرتضى واطلق القول
بالكراهة والذي صرح به في الانصاف يفسد الصوم وفي
مسائل الخلاف كما نقل عنه في المختلف انه لا يفسد من ابن عجيبة
النقل انه قائل بالكراهة والمدعي عليه البيان صريحاً ثم انه قول
مالك وابن حنبل كما نقله العلامة في التذكرة والجب ان السيد

عن شيخنا البهائي في الاثنى عشر ومولا ناعلي الكاظمي في المفاتيح مشوا
الكراهة لابن ادریس مع انه في السراي مصرح بالتحريم وهذه عبارة
ولا بأس ان ينقح في الماء الى عنقه ولا يرش فيه فانه مخطور لا يجوز
حب ما قد صناه ولا يمنع ان يكون الفعل مخطورا وان لم يجب فيه
القضاء والكفارة والجملة فالقول بالكراهة والقابل به من جهة
غير ثابت نعم يمكن ان نقول دليل الكراهة رواية عبد الله بن سنان
المتقدمة لكن غرقت الجواب عنها فان في القول والدليل وقالوا
ابو الصلاح انه بوجوب القضاء خاصة وكان وجهه ما
تقدم من الروايات الناطقة باضرار الصوم والناطقة بالتحريم
من المفطرات فيقتصر على المتيقن وهو القضاء والكفارة يحتاج
الى مجرد بدو حديث صحيح وقد عرفت الجواب عن هذا القول و
نفي القضاء صريحا وعلا على بن بابويه من المفطرات كما نقل عنه
استه الصدوق في الهداية وقال به وهو ان في اختيار شيخنا البهائي
في اثني عشرية وجمعة الرواية المتقدمة انه من المفطرات مع ما يلح
من رواية الاضرار او ينظر وقد عرفت الجواب عن ذلك كله ونقل
العلامة في التذكرة عن ابن ابي عمير انه سابع مطلقا وظاهرا
عدم الكراهة وبه صرح في النقل عنه صاحب الكفاية وهو
شاذ ثبت لشيء عنه ورواية الاضرار ورواية الاقطار ولو لا
ان معارضها اصح لاجبة القول به لان وجوب القضاء والكفارة

للقبح

لانه

لانه المعروف من معنى الاقطار وكيف يصح هذا القول وما ابعده
من مقتضى الدليل واقول الصحاح مع انه موافق لمعجم العامة ومن
ثم حمل الشيخ في الاستبصار رواية الكراهة على التقية وكذا رواية
نفي القضاء مع انها في الظاهر لا معارض لها ولو لا ذلك لاجبة القول
به كما قلناه غيرهم ولكنه احوط فلا بالحل به ببيان والمراد بالاول
بحمل الراس في الماء دفعة وان البدن خارج الماء كما هو مقتضى الروايات
اللغة والمراد بالراس ما فوق الرقبة كما نص عليه في المدارك وبه
يشيرون لك ضعف الحاق الرقبة كما في الفصل وقد تقدم وفيه
في المدارك الدفعة بالرقبة قال ولو غسسه على التعاقب لم يتعلق
به التحريم لعدم صدق الارقياس مع احتماله وفيه نظر نعم لو ادخل
جزا من الراس في الخرجه وادخل جزا اخر بحيث لا تحصل الاجزاء جميعا
في الماء دفعة واحدة علم التحريم واحتمل بعض اصحاب نقل التحريم
بغسل لنا فلهذا في الماء دفعة وان كان منابت الشعر خارجا
من الماء وهو غرضه لا ان يكون يسمي هذا ارقيا سائفة او عرفا
وله الحققة قيل ومقتضى النص وكلام اصحاب انه لا فرق بين
حيام الناقلة والفريضة وفيه بحث فانه ان قلنا انه مفطر
للصوم فلا بحث وقد عرفت ما فيه وان قلنا انه محرم فاحتملان
والتحريم للعموم وان جازله تناولا لمفطر والاولوية غرضه مع
ان لم تعد بها والمسئلة اجتهادية فلا احتياط اولى حتى في الفتوى

يشيرون

والله اعلم وافاضها التي شهدا وهو اجماع كما انه لو رعد لم يضر اجماعا
الا ما نقل عن ابن النجاشي وهو متردد ويدل على كماله ما رواه الجلي
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اتقيا الصائم فحدا فطر
وان ذرعه من بخران يتقيا فليتم صومه وهل يجب به القضاء
وحله ام مع الكفارة ام لا ولا فالاكثر على الاول والرواية المتقدمة
به اذا تحقق الاضرار بدون قضاء وهو الحق ولا معارض لها والا
حاليا على ما تقدم في المسئلة السابقة وبوجه صريح ما روى ان
من يقيا متعمدا وهو صائم فقد افطر وعليه الاعادة فان شأ
عذبه وان شاء غفر له وقبل بالثاني ولما عرفت القابل وكما
دليله ان الفطر يلزم القضاء والكفارة وهو غير معلوم صريحا
وان كان محتملا او مضمونا فلا احتياط اولى وقال المرتضى وابن
ادريس بالتحريم خاصة بدون قضاء والروايات المتقدمة وسادتها
الكذب على الله وعلى رسوله وعلى ائمة عليهم السلام متعمدا لا
المتقدمة ولما رواه منصور بن يونس عن ابي بصير في الموثق
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الكذب ينقض الصوم
ويفطر الصائم قال قلت هل كان قال ليس حيث ذهب انما ذلك
الكذب على الله وعلى رسوله وعلى ائمة عليهم السلام عن عمد
قال سألته عن رجل كذب في شهر رمضان قال قد افطر عليه
قضاؤه وهو صائم فينقض صومه ووضوءه اذا تم وطهر فيها

بضعف السند وبما ذكره الرضوي والاجماع على خلافه والجراب
عن الاول بالمتن فان الاولى موثقة مع انها ثلث روايات بمعنى
والحد وانما من اصول وموثقات في الصحة على اصطلاح المتقدمين
وهو لا زل من سبع طرق الحديثين على ان شيخنا البهائي قال وضعفوا
مخبر يعني بالثمة وعلى اصحاب وهو محتمل وعن الثاني يمنع لازمه
وهو في الاخبار غير عزيز والمسئلة محتملة من نوع من الاشكال والله
اعلم بحقيقة الحال لكن الظاهر ان القائلين بالافساد يوجبون القضاء
والكفارة معا وهو مذهب الشيخين والمرتضى في الانتصار وادعى
عليه الاجماع اذ هو المعروف من معنى الاقطار اذا وقع على وجهه
العدو وبما يمكن لناقشة في الكفارة والله اعلم وسابع ما شهد
البيضا على الجناية بلا عذر حتى يصح وهو المشهور بين علمائنا حتى
ان العلامة في التذكرة نسب الى علمائنا مغرورا بل دعوى الاجماع عليه
وخلاف الصدوق ضعيف تدفعه الاخبار الصحيحة الصحيحة
والرواية التي اخبر بها وان كانت صحيحة صحيحة محمولة على التقية
لوافقها مذاهب العامة من الروايات الدالة على ما قلناه وهي
مستقيمة بل متواترة ما رواه معاوية بن عمار في الصحيح قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام الرجل يغيب من اول الليل فينام حتى يصبح
في شهر رمضان قال ليس عليه شيء قلت فانه استيقظ ثم نام حتى
اصبح قال فليقض ذلك اليوم عقوبة وفيها ما رواه عبد الله بن

بضعف

أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يحب في شهر رمضان حتى يستقظ ويصوم حتى يصبح قال نعم يومه ويصوم يوما آخر وإن لم يستقظ حتى أصبح ثم يومه وجازله ومنها ما رواه أحمد بن محمد في الصحيح عن أبي بصير عليه السلام قال سألت عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان وأصابه جنابة ثم نيام حتى يصبح ثم نيام قال نعم ذلك اليوم وعليه قضاءه ومنها ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سألت عن الرجل يقبضه الجنابة في شهر رمضان ثم نيام قبل أن يغسل قال يومه ويصوم ويصوم اليوم إلا أن يستقظ فاقبل أن يطعم الفقير قال استنظر ما ينبغي له أو يستقظ فطعم الفقير فلا يقضي يومه والأخبار في ذلك كثيرة جدا ولا أكثرت حتى ادعى في الانتصار عليه الإجماع أنه موجب للقضاء والكفارة وقال ابن أبي عمير والمروزي يجب به القضاء خاصة والمجتهد الأول لما رواه أبو بصير في الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أصاب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح فما يقضي وقبضه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا قال وقال مالك لا إرادة بل ذلك إذا رواه سليمان بن جعفر المروزي عن أبي بصير عليه السلام قال إذا أصاب الرجل في شهر رمضان بالليل ولا يغسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه وما رواه إبراهيم

ناب

بن أبي عبد الله عن بعض مواليه قال سألت عن إصلاص في شهر رمضان قال فقال إذا احتلم فغسل في شهر رمضان فليس له أن ينام حتى يغسل وإن احتلم ليلة في شهر رمضان فلا ينام حتى يغسل إلا ساعة من آجب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه بذلك فإن قيل الروايات ضعيفة قلنا قد عرفت الجواب عنها سابقا وقال شيخنا الباقى والروايات بخبره بالنية فإن قيل لا يحمل إلا الدلالة على إيجاب القضاء والكفارة على النومة الثالثة والقضاء وحده على الناسية ولأن لا شيء على الأولى لما في الروايات المتقدمة ولو تعلل بالإطلاق وإن قلنا بالتحريم فلا يستلزم القضاء وما في إطلاق بعضهما بالقضاء كصحيحة أحمد بن محمد يقيد الباقي مراعاة للقاعدة قلت ذلك محتمل وهو كلام تبين وظاهر كلام صاحب المدارك الميل إليه إلا أني لم أعثر على قائل به مريحا والمسئلة محل تأمل وتامنها معاودة الحب النوم ثانيا ولو كان قاصدا للغسل ويقضي للإطلاق الروايات الصحاح المتقدمة وقيل بإيجاب التكفير بقصد علم الغسل وقيل بإحتمال سقوط القضاء مع التعمد عن قصد الغسل وهو اجتهد في مقابلته النص نعم دليل الأول إطلاق الروايات ولا معارض لها بما ذكره القضاء وحده بل في التكفير في الاحتلام لا بأس به وهو محوط وإن كان الأول من الأول

من الحب لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضي رمضان فنجس من الليل ولا يغسل آخر الليل ويرى أن الفجر طلع قال لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان أيضا قال كتب إلى أبي عبد الله عليه السلام وكان يقضي شهر رمضان وقال إنني أصبحت بالغسل فأصابني جنابة فلم أغسل حتى طلع الفجر طهر لا نعم هذا اليوم وصم غدا ويقيم الحزم بعدم توقف الصوم على الغسل مطلقا تسكنا بمقتضى الأصل وما رواه ابن أبي بصير في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن جبيب الخثعمي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن التطوع وعن هذه الثلثة الأيام إذا أصبغت من أول الليل قال علم في أجبت وأنا متعمد حتى ينجر الفجر اصوم أولا اصوم قال نعم ويحتمل أن يكون فيها علة رمضان الواجب والمطابق لمقتضى الأصل عدم اعتبار هذا النسخ والواجب المصير إلى أن يثبت التحريم عنه وهو كلام جيد وصاردي عشرها ترك تعمد الطاهر من الحيض ترك الغسل حتى يقضي قاله العلامة في المنتهى لما رواه أبو بصير الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن طهرت بلباس من جنسها ثم نوات أن تغسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم وافق به العلامة في المنتهى والمختلف قال ولم يذكر أصحاب المدارك مع أنه قال في النهاية بعدم الوجوب كما فضل عنه وقواه صاحب

على تأمل وتامنها معاودة ثانيا قاصدا للغسل طائفا بالانتهاء فيقضي لإطلاق الروايات والقول بالتكفير بدون إحداهما أعرفه من النص لا بالتقريب السابق وعندها معاودة بنومة الثالثة ولو قاصدا للغسل طائفا بالانتهاء فيقضي ويكفر على المشهور لإطلاق الروايات ولا إشكال في هذه الصورة عندي وقول المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى يقضي فقط أن نام قاصدا له لا وجه له ظاهر من النصوص وتدل على تكوينا لا يتحقق عليك أن هذه الأحكام خاصة بصيام شهر رمضان لوورد النص قال المحقق في المعتمد بعد أن أورد الروايات المتضمنة لفساد صوم شهر رمضان بتعمد البقاء على الجنابة ولما أثبت أن يخص هذا الحكم بمرضان دون غيره من الصيام وقال العلامة رحمه الله في المنتهى هل يخص هذا الحكم بمرضان فيه تردد يشنا من تصنيف الأحاديث على رمضانين من غيرهم ولا قياس يدل عليه ومن تعيم الأصحاب وأدواجه في المفطرات مطلقا واعتز عليه صاحب المدارك وقال لا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجوب التردد فان تعيم الأصحاب لا يمارض أصالة البراءة انتهى وأقول إن تعيم الأصحاب لا يمارض أصالة البراءة مع تعيم الأحاديث والتعيم يحتاج إلى دليل وتعيم عبارات الأصحاب في قنواهم لا يكفي في الاحتجاج في حكم مخالف للأصل ثم قال في المدارك والمحقق أن قضاء رمضان يلحق بأداءه في الظاهر وقوعه

من

استضعها فالرواية والمجوز العمل بها الا انها مرفقة ومن الاصول المتبعة
في صحيحه عندنا وقد افقنا نحن النور العاقل على ما الله سبحانه
وما لا ينسبه مولانا محسن الكاشاني احسن الله اليه وثاني عشرها
ترك غسل الاضحية وفيه اشكال فان الرواية اشترطت على
فضاء الصوم دون الصلوة والاجماع على خلافه الا ان جمعا من
الاصحاب حكوا بتوقف الصوم عليه وقيل المتأخرون بالاعتداد
النهار بوجوبه وعدم توقف صوم اليوم الماضي على غسل الليلة
المتبقية وتروى وفي توقف صوم اليوم الاق على غسل الليلة
الماضية والمسئلة في غاية من الاشكال في التفصيل والاحكام
والله اعلم بحقيقة الحال وثالث عشرها ترك الاخلال بغسل النفا
كما افق به العلامة في المختلف وساوى بينه وبين الجنب قال ولا
يلزم اصحابنا ذلك والا قرب انما الجنب اذا اخل بالرجل فان
اوجبا الغضاء والكفارة عليه او حينئذ عليهما والا فالغضاء
لنا ان الثلاثة اشترك في كل واحد فمقتضى للصوم وان كل واحد
منها حدث يرتفع بالغسل فثبت في الاحكام وهو دليل ضعيف
كما لا يخفى فانه معاصرة على المطلوب وقياس مع الفارق فلا يعارض
الاصل وهو علم الوجوب المطلوب من ان الناس في سعة
حتى يعلموا وغيره من الاخبار ودليل الحجة الذي ذكرناه في اول
المسئلة الا ان الاحتياط على كل حال اولى واربع عشرها اثبات

وعليه القضاء والكفارة والمراد بطلب الامتلاء بغير جاع مع حصوله
لا مطلقا عليه وان حرم الا انه لا يقرب عليه في سعة الاثم وهو
اجماعي وقيل عليه ما رواه عبد الرحمن بن الجراح في الصحيح قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل باهله في شهر رمضان
حتى يغتسل عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع وخامس عشرها
الملازمة فيمنع بها والحكم كالسابق وقيل اطلق جمع من الاصحاب منهم
الحق والعلامة المحكم وظاهرهما العموم سواء كان لمسلم محلة او
محرمة فاصلا لا سقينا ام لا من عادة ذلك ام لا واشتكله صاحب
المدارك ثم قال ولا يصح ان ذلك انما يفصل الصوم اذا تعذر الاثر بذلك
وظاهرهما عليه الاصحاب ما رواه ابو بصير قال سالت ابا عبد الله
عن رجل وضع يده على شيء من حبله احرامه فادفق قال يصوم شهرين
متتابعين او يطعم ستين مسكينا او يعزق رقبة وهو مطلق وتروى
الرواية السابقة فلا يخرج ضعف سندها مع استصحابها من الاصحاب
وجوبها بجماعهم وكوفاهم كتب الاصول وسادس عشرها الملازمة
فيمنع بها والحكم كما تقدم والكلام كما سبق وقيل عليه ما رواه حفص
بن سوفة عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يلاهي
اهله او جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيسقطه المباءة
فيترك فقال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع في شهر
رمضان وتروى الروايات فلا يقبأ بضعف الرواية

مع ما ذكرناه سابقا وسابع عشرها التقييل فيمنع به والحكم والدليل
كما سبق وثامن عشرها ابطال الغبار الى الخلق وهذا دعوى على
وجوب القضاء به الاجماع ابن ادريس واختلفوا في الكفارة و
ظاهر بعض المتأخرين المتأخذه في الوجوب واستدل على الوجوب
بما رواه الشيخ عن سليمان البرزنجي قال سمعته يقول اذا اغتاض
الصائم في شهر رمضان او استنشق متعمدا او شم رائحة غليظة او
كس ميتا قد غل في انفه وطلقه عا غبارا فعليه صوم شهرين
متتابعين فان ذلك له فطر بمنزلة الاكل والشرب والتكلم و
طعن في الرواية بضعف السند وباشتغالها على ما قلناه من الاحتياط
فان مجرى المضطر والاستنشق ونحوه الراجح الغليظ يجمع على التقييل
لم يوجب نفي منها القضاء والكفارة وفيها نظر للجمعة الرواية على ما
وعلم الاطلاع على القابل بالوجوب لا يدل على العدم بل قد صرح
الشيخ في النهاية بالقول به وتبعه ابن البراج واورده العلامة
في المختلف وذكر فيها ثلاثة اقوال هذا احدها وثانيها وجوب
القضاء خاصة وثالثها العدم وهذه عقلة محجة فلا يتحقق الاجماع
مع امكان العمل على الاستصحاب وان كان في بعضها الوجوب
ووجه الجامع الاشتراك في الحكم وان اختلفا وجوبا وتعدبا
ومثله غير عزيز في الاخبار لكن في كل الحكم بما رواه عمرو بن سعيد
في الوثوق عن الرضا عليه السلام قال سالت عن الصائم يلاهي

او غيره لما قلنا في حلقه فقال عليه السلام لا بأس وسالت
عن الصائم يلاهي الغبار في حلقه قال لا بأس وفيها معارضة صحيحة
فيمكن العمل على الاستصحاب الا ان الاصحاب قيدوا الحكم بالغبار الغليظ
جمعا بين الروايتين وفيه تكلف مع ما في الرواية الاولى من
الاشكال والوجوب يحتاج الى دليل محكم وهذا متنباه
فلا استصحاب اقرب وظاهر الحق في الاعتبار التوقف في الوجوب
وتبعه صاحب المدارك ومولا ناسحل الكاشاني في المفاتيح وهو في محله
اما الدخان والغبار الغليظان فلا يعرف به خرابا بل عليه مع ما في
الرواية من النفي فالماضيهما بالغبار كما فعله المتأخرون بل انق
قياس مع ضعف المقيس عليه والله اعلم **تاسع عشرها** الحقنة
بالماء مع كماله المشهور خلافا لابن الجني حيث ذهب الى الاستصحاب
ومنهم من اوجب بها القضاء والكفارة ومنهم القضاء وعده
منهم من اقتصر على التحريم وعليه اكثر المتأخرين ومنهم من اطلق
منهم من صرح بحوار الحقنة بالجمام دون المانع وهو الصحيح لما
رواه البرزنجي في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام انه سأل عن
الرجل يحقن بكون به العلة في شهر رمضان فقال الصائم لا
يجوز له ان يحقن وهو مطلق الا ان الشيخ روي عن احمد بن
محمد عن علي بن الحسن عن ابيه كتب الى ابي الحسن عليه السلام ما تقول
في التلطف بمتدخله الانسان وهو صائم فكتب لا بأس بالجمام

مطالع

وهذا مختص بنجب الجمع والطمس بالضعف لا شمله فالما موثقة على الا
قديم وهو المعتد اما افساد الصوم فلم اعرف به خبر يدل عليه
والصوم عبادة شرعية انعقدت بمقتضى الشرع فلا يفسد الا
بموجب شرعي عملا بالاصل السليم من المعارض وبما تقدم من المحرم
قال المحقق في المعتمد ونعم ما قال والنهي عن الاحتقان لا يفتقر في افساد
الصوم لاحتمال ان يكون حراما لا يكون الصوم يفسده بل بحكمة
شرعية لا يلزم منها ابدا وما كما قلنا في الامتناع واجتنب
العلامه في المختلف على ان ذلك مفسد للصوم بانه قلا وصل
الى حوزة المعطر فاشبه ما لو اتبعه ولا يشتركها في الاعتناء
ويقوله عليه السلام الصائم لا يجوز ان يجتص ويغلق الحكم على
الوصف يشعر بالعلية فيكون بين الصوم والاحتقان الذي
هو نقيض المعاول منافاه وثبوت احد المتنافين موجب علم
الاخر وذلك بوجوب عدم الصوم عند ثبوت الاحتقان فوجب
القضاء وصعده لا يحق عليك فانه قياس محض واجتهاد في
لا يجوز في شرعنا التمسك به قال صاحب المندارد ونعم ما قال
وهو احتياج ضعيف اما الاول فلانه قياس مع الفارق فان
الحكمة لا تصل الى المعده ولا الى موضع الاعتناء كما ذكره في
المعتمد واما الثاني فلان نقيض المعاول اما هو جواز الاحتقان
لانفس الاحتقان واللام من ذلك استثناء الصوم عند

جوز

جواز الاحتقان لا عند حصوله وان كان محرما كما هو واضح ولا يلحق
بالحقيقة اتصال الرواء الى الحرف لعدم النص به ولا يقتضي الداهن
في الاذن لذلك وما رواه حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الضام في كذا ذنبه يصب فيها
الذوا قال لا بأس وقيل ذلك مفسد للصوم وبه قال الشيخ في
المبسوط وابو الصلاح نفى بن جزم الجلبى العلامة في المختلف
وهو ضعيف للنص وللحتمية بل لا معان من الا اجتهاد لم
ولا عجز به وفي السعوط تردد لما روي ان عليا عليه السلام
كره السعوط للصائم والكراهة في عزمهم عليهم ليست نضافي
الكراهة بالمعنى المطبق عليه بين المتأخرين فيحمل التحريم الا ان
لا يقتضى الحكم به لتساويه في مقابله الدليل المحكم الذي
يجوز التمسك به وهو الاصل لكن الاحتياط اولى لعدم النظر
بمعارض الخصوص العشر ون اتصال الماء الى الحلق للثبوت و
العبث ووضوءه الناقله دون الفريضة وعليه القضاء بما روي
الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الصائم
يتوضأ للصلاة فيبذل من الماء حلقه قال ان كان وضوءه لصلوة
فريضة فليس عليه شيء وان كان وضوءه لصلوة نافلة فعليه
القضاء ويدل على الحكم الاول ما رواه سماعة قال سالت
عن رجل عتب بالماء فيضمض به من عطش به حل حلقه قال

عليه القضاء وان كان في وضوءه فلا بأس وما رواه يونس قال الصائم
في شهر رمضان يتكلم متى شاء وان فمضمض في غير وقت فريضة
فلعل الماء حلقه فعليه الاعادة والاطلاق وحديث سماعة فيبذل
بعده ومفصل في ما قبله الحادي والعشرون الغيبة قال الباقر
الغيبة فقط للصائم وعليه القضاء وروي ان اغتاب الغافل المسلم
بطل صومه ولم اجد قالا من اصحابنا بافادتها للصوم واجاب
القضاء فاعل القضاء يحول على الاستحباب والابطال يحول على الكراهة
لما تقدم من المحرم وبعضه الاتفاق على عدم القول به ويحمل القول
كما هو ظاهر الشيخ محمدا الحارثي على عمله الله باجسانه في هذا الامر
والجمهورية لا ينافي الحكم الخاص والاتفاق غير محجة لا يفتقر
المعصوم وهو غير معلوم مع تحققة هنا متعذر والمصلحة محل الاشك
وان كان وجوب الامساك عن الغيبة لا اشك في انها مطلقة
وفي الغناء اعظم قطعا وكذا الباقي المحرقات الغيبة فطران هذا
ما يجب على الصائم الامساك عنه وما عداه لم يخف عندني وفي
اشياء قال بوجوب الامساك عنها شاة من اصحابنا تركناها
لضعف ما خذها والله الهادي المسئلة الثانية والستون
ما الذين نذروا شهادة اثم الحجاب ان الذين نذروا شهادة اثم احد عشر
الاول الصحيح قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم
لفظ الرجال لا يقع على الصبيان ولان الصحيح لا يقبل قوله على نفسه

قارو

قارو ان لا يقبل على غيره بانتهاده وما رواه محمد بن حمران عن الصادق
وقد سالت عن شهادة الصبي قال فقال لا الا في القتل ويخبر بالكلية
ولا يبرئ بالثاني والاتفاق على عدم قبول شهادة غير المبرأ ذكرنا
من الدليل ولا نلجأ بقوله ولا اشكك فيه واختلفوا في
المبرأ الذي بلغ عشرة احوالها بعضهم مطلقا وقيل في القتل خاصة
وقيل في القتل والجراح واستيفاء المسئلة في الكتب المبسطة الثا
المجنون اذا عجز بقوله بعدم القصد وهو اجماع قطعي ويدل عليه
قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين
ف رجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة والجنون غير محض
المجنون ادوارا فلا بأس بشهادته في حال فاقتة بعد التثبت في
امر ومعه مديانة وواقعة الثالث الكافر وهو اجماع قطعي لقوله
تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا واملوه ولا تركزوا الى الذين
ظلموا فتمسك النار واثبات الصغري معلومة من اصول الشريعة
الغراء والكبري اثبتاها فالنتيجة لا اشكال فيها نعم تقبل شهادة
الذي خاصة في الوصية اذا لم يوجد في عدول المسلمين من يشهد
بما لا يراه والرواية الرابع المخالف في العقائد الحققة المرجحة
عن الايمان وهو تفرق عليه والدليل ما تقدم الخامس الفاسق
وهو اجماع ايضا والدليل ما تقدم وايضا فان العدول اورد
شرط في قبول الشهادة اجماعا ايضا وان اختلفوا فيما يتحقق به

العدالة وتروك والعلم عادل عليه الآثار ونطقته صريح الخبر
 روي عبد الله بن أبي يعفور في الصحيح قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ما تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته وعلمه فقال
 ان يعرف بالستر والعفاف وكفا البطن والفم واليد واللسان
 وتعرف باجتناب الكبائر التي وعد الله تعالى عليها النار من
 شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والعزاز من الزوجات
 وغير ذلك والعدالة على ذلك كله ان يكون سائر الجميع محبوبا
 حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عزرائله وعيوبه وتفتيش
 ما وراء ذلك ومحبة عليهم تركه واظهار عدلته في الناس و
 يكون منه التعاهد للصلوات المحسنة اذا اصاب عليهم وحفظ
 على موافقة من يحسن وجماعة من المسلمين وان لا يتخلف عن اجتماعهم
 في مصاليم الا من علة فاذا كان كذلك لا زلما لصلاته عند حضور
 الصلوات المحسنة فاذا استل عنه في قبلة ومحاته قالوا ما راينا
 منه الا خيرا موافقا على الصلوة متعاهدا لا فاقا في مصالاة
 فان ذلك يجزئ شهادته وعدلته بين المسلمين وذلك ان الصلوة
 ستر وكفارة للتقوى وليس يمكن الشهادة على الرجل بانه
 يصلي اذا كان لا يحضر مصلاة ويتعاهد جماعة المسلمين وانما
 جعل الجماعة والاحتكام الى الصلوة لكي يعرف من يصلي ومن لا
 يصلي ومن يحافظ مواقيت الصلوة ومن يضيع ولو لا ذلك لفرق

أمر

أمران يشهد على آخر يصلح لان من لا يصلح لاصلاح له بين المسلمين
 فان رسول الله صلى الله عليه وآله هم ان يحرق قوما في منازلهم
 لتركهم الحضور لجماعة المسلمين وكان منهم من في بيته فلم يقبل ذلك
 منه وكيف تقبل شهادة او عدالة بين المسلمين ممن جرى الحكم من
 الله عز وجل ومن رسول الله صلى الله عليه وآله فيه بالخوف في خوف
 بيته بالنار وقد كان يقول صلى الله عليه وآله لا صلوة لمن لا يصلح
 مع المسلمين الا من علة وروي عبد الله بن المغيرة في الصحيح عن أبي
 الرضا عليه السلام قال من ولد على فطرة الاسلام وعرف الصلوة في
 نفسه جازت شهادته وروي من ولد على الفطرة اجنبية شهادته
 على الطلاق بعد ان يعرف منه خير وهذه الروايات اصل في
 معرفة العدالة وتحقيقها وعليها العمل اما اشتراط المروءة فلم
 اعرفه من الاخبار صريحا وان اشترطها المتأخرون وقد اختلف
 اصحابنا في اكسابها اختلافا شديدا لاختلاف الاخبار فيها
 ظاهرا والذي استفدته من مجموعها ان الكبار ما ساءل الشارع
 بكبرية وهو ما نوه الله عليه بالنار وهي متفاضلة في نفسها
 فبعضها اكبر من بعض فكبارا واكبر وصغارا واصغر وهو
 الوجه الجامع اما القول بان الذنوب كلها اكبر ان يدفعه صريحا
 قوله ونعالي ان يجتروا كبارا ما تمنون عنه ونكفركم عنكم سبنا
 وقوله الا اللهم وقولهم عليهم السلام لا صغيرة مع الاصرار

ولا كبرية مع الاستغفار فالقول به طرح للآيات مع صراحها
 وتأويلها بلا داع صريح لا يجوز السأوس المتهمة كالشريك فيما
 هو شريك فيه والخبر لما رواه عبد الله بن علي الحبشي في الصحيح قال
 سئل ابو عبد الله عليه السلام عما يرد من اليهود فقال الظنين
 والمتمم والخم قال قلت فالفاسق والخائن قال هذا يدخل في
 الظنين في حديث اخر قال لا يجوز شهادة المنيب والخم وراي
 مغرم او اجبر او شريك او منهم او بايع ولا يقبل شهادة شارب
 الخمر ولا شهادة اللاعب بالنطير والزند ولا شهادة المقامر
 السابع السائل في كفه كما هو المشهور وروى عليه ما رواه
 بن جعفر في الصحيح عن ابيه موسى عليه السلام قال سألته
 عن السائل الذي يسأل في كفه هل يقبل شهادته قال كان
 ابي لا يقبل شهادته اذا سأل في كفه وما رواه عنه بن مسلم
 في الموش عن ابي جعفر عليه السلام قال رد رسول الله صلى الله
 عليه وآله شهادة السائل في كفه قال ابو جعفر عليه السلام لا
 لا يوصن على الشهادة ذلك انه ان اعطى رضى وان منع منعه
 الثامن قبل لا يقبل شهادة المملوك مطلقا وهو قول العامة
 وابن ابي عقيل من اصحابنا وقيل بغيرها مطلقا وقيل
 تقبل مطلقا الا على مولاة وهو المشهور وقيل بعكسه وقيل
 بقبولها على مثله وعلى الكافر وروى على الحر المسلم وقيل

تقبل

تقبل الاخرة ولاه عليه وتروك له وعليه ومنها الاختلاف الاجنب
 ظاهرا والمصلحة على تامل السامع الولد على والده العاشر وفيما
 خلاف الحادي عشر المعتبر بالبهاية في حق حقوق الله تعالى
 لحصول التهمة اما فيها فقبل لا تنفأها والمصلحة على تامل ولا
 شرح المسئلة بجملة او تفصيلا او لها واقا وبها واستقصا
 ما فيها من الكلام والاعبار والخراج يخرجنا الى الاطالة وما يربو
 الى الملالة في هذه الجملة المسئلة الثالثة والمستون اخلا
 على تعليم القرآن والشعر والخط ونحوها جازا لا الجواب انه
 لا خلاف في جواز تعليم الشعر والخط المباهين وكذا سائر الآداب
 والصنائع والامور المباحة مطلقا غير الواجبة وبعض المندوق
 كالاذان وامامة الناس ويدل عليه قول الصادق عليه السلام
 واما الاجارة فاجارة الانسان نفسه او ماله او ابلي امر من
 قرابته او دابته او زوجه بوجه الحلال من جهات الاجارات
 او بوجده نفسه او داره او ارضه او شيئا يملكه فيما ينتفع به
 من وجوه المناقض او العمل نظير الحال الذي يحمل ثباته معلوم
 فعل ذلك العمل بنفسه حلال لمن كان من الناس ملكا او سوقة
 واما وجوه الحرام من وجوه الاجارة نظير ان ياجر على حمل ما
 يحرم عليه اكله وشربه او ياجر نفسه في صنع ذلك الشيء وحفظه
 او لبسه او ياجر نفسه في هدم المساجد ضرازا وقتل النفس

مستفاد

حل أو شئ من وجه الفساد الذي كان محمدا عليه من غير حجة إلا
فيه وكل امرئ عن من حجة من الجاهل فحرم على الإنسان اجابة
بقضه فيه اوله او شئ منه اوله المنفعة من استجابه كالأمر
يستاجر له الاجر يحمل له الميتة نجيها من اذا اذى غيره وما
اشبه ذلك وكل من اجر نفسه او اجر ما يملك او يمل امرئ كافر
او مؤمن او ملك او سخرة على ما فسرنا مما يجوز له حارة فيه مثلا
فعله وكسبه وقال عليه السلام والمناصنات وكلما تعلم
العلماء والمؤمنون غيرهم من اصناف الصناعات مثل الكتابة
والنساب والفارة والصياغة والسراجة والبناء والحياكة و
القضارة والحياطة وصناعة النسا ويوما لم يكن مثل الروحا
من انواع صنوف الآلات التي تحتاج الى اليد العباد منها ما فهم
وبما فهم من خلال تعلمه وتعليمه والعلمية وحده لنفسه
ولغيره قال الشيخ في النهاية ولا بأس باخذ الاجر على تعليم المحرك
والاداب ونسخها وينبغي للعلم ان يتوى بين الصبيان في
التعليم ولا يخلو عليهم ولا يفضل بعضهم في ذلك على بعض وقال
العلامة في الخبر ويجوز امتحان ناسخ ليسخه ككتب الفقهاء
والاحاديث والاشعار والمباحرة والبيانات وغيرها مما يباح لها
كالعلم والاداب وكذا يستاجر من يكتب له معجها انتهى اما اخذ
الاجر على تعليم القرآن فالمشهور بين علماءنا الكرام انه اذا اشار

واذالم

واذالم اشار لم يذكر وهو قول الشيخ في النهاية وكذا في المصالح قال
العلامة في المصالح وكذا قال ابن البريق وقال المفيد لا بأس بالاجر على
تعليم القرآن والحكم كلها والتمتع عن التكسب بذلك افضل وقال
ابن الصلاح يحرم اجرة تعليم المعارف والمثل مع وكيفية العبادة من
التفريق او الفتيا بها وتغذية الاحكام وتعليم القرآن وقال الشيخ
في الاقتصار يحرم مع الشط وكيفية بدونه اجرة الشيخ بما رواه
حسن المعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اتعلم فقال
لا تأخذ على التعليم اجرا قلت الشعر والرسائل وما اشبه ذلك
اشار عليه قال نعم بعد ان يكون الصبيان عندك سواء في التعليم
لا تفضل بعضهم على بعض وما رواه عمرو بن خالد عن زيد بن علي
عن ابيه ابا به عن علي عليه السلام انه اتاه رجل فقال يا امير المؤمنين
والله اني لا حيلك الله فقال له وكنت ايفضك الله قال ولم قال لك
تبتغي على الاذن كتابا وتأخذ على تعليم القرآن اجرا وروي ان
رجلا قال للمصادق ان لنا جانا نيك فالمرء اذا دفع اليه الغلام
ان يقول لا هله انما اعلم الكتاب والنساب والجر عليه تعليم
القرآن حتى يطيب له كسبه وروي عن فتيبة الاعشى قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام في اخراة القرآن فتجدي لي الهدية فاقبلها قال
لا قال اني لم اشاره قال رايت لوليه تفر كان يبيد لك قال لا
قال فلا تقبله ونهى عليه السلام عن القاري الذي لا يقدر الا على

والاحكام الدينية والنشر مع الفقهاء اعم نفعها او مساوئها ولا خلاف
في عدم جواز اخذ الاجرة عليها ولا في اشاعة لمجة النبي ايضا واي
معجزة اعظم من هذه الشريعة الواسعة الخيرية ومن القائلين
هذا قياس لا يقول به مع وجود الفارق فان التكاسب غير كسب مالي
واعلم اني في المنع من التكسب لا مطلقا والحكم غير متعلقة لنا
كما في كثير من الاحكام الشرعية والله العادي المسئلة الوا
والنون للقطعة اذا عرفت بغيره فكل الجواب ان اللفظ لا
يحملوا ما ان يكون حرمه او لا وعلى كل تقدير فاما ان يكون فيها
درهما او زيدا او نقص فلا ختام سنة ولا حرمية فيها درهم الثاني
حرمية ازيد من درهم الثالث حرمية اقل من درهم الرابع حرمية
قيمتها درهم الخامس اكثر السادس قل فاما الاولان فالتشبه
يلزما ادعى الاجماع على انه لا يملك واما الثالث فظاهر اكثر جوا
فكلها بعد التعريف حولا ومنهم من اطلق في المنع ولم يفرق
بين القليل والكثير ومنهم من اطلق جواز القليل وظاهر الاخبار المنع
من لقطه الحرم من غير فرق بين قليلها وكثيرها منها ما رواه
ابراهيم بن ابي البلاد عن بعض اصحابه عن الماضي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال لقطه الحرم لا تقس سيد ولا رجل ولو
ان الناس تركها لما صاحبها فاخذها ومنها ما رواه علي
بن ابي حمزة انه سأل الكاظم عليه السلام عن رجل وجد دينار في

شروط وروي ان عليا عليه السلام قال من اخذ على تعليم القرآن اجرا
كان خطاه يوم القيمة وحمل الاكثر هذه الاخبار على الكراهة جمعا
بينها وبين ما رواه الفضل بن ابي فرقة قال قلت لابي عبد الله ع
ان هؤلاء يقولون ان كسب المعلم تحت فقال كذبوا اعلم الله انما
اردوا ان لا يعلموا ولا وهم القرآن ولوان المعلم اعطاه رجل دية
ولم يكن للمعلم مباحا والمسئلة محل اشكال لان الرواية
ليس فيها منع ومعارضتها في تلك الروايات لان كسب المعلم ليس حراما
مطلقا الا في جواز ما اذا اعطى بغيره لا خلاف فيمكن
حمل الرواية على ما رواه فتيبة الاعشى للمدائلي على كراهة الهدية
فحمل على الكراهة قطعا ولا خلاف بين العلماء في عدم في حرم
وبدل عليه ما رواه جراح عن ابي عبد الله عليه السلام قال
المعلم لا يعلم باجر ويقبل الهدية اذا اهتدى اليه وبالجملة فالمشقة
من مجموع الاخبار مرجوحته الاجرة على تعليم القرآن بل لا يبعد
تحرمة الا معارض حرم الروايات والمنع والله اعلم اما استدلال
العلامة في المختلف عليه بان الاصل الاباحة ولا فيه منفعته
تعليم القرآن وتعميم اشاعة معجزة النبي صلى الله عليه واله ولا نه
يجوز جعله محررا باخذ الاجرة عليه ولو حرمت الاجرة لم يحرم جعله
محررا فضعف جدا والجواب عن الاول ان الاباحة معارضها ما
تقدم من الروايات وعن الثاني بان منفعة تعليم السائل لا تقا

والا

الحرم فاقوله قال بينهما صنع ما كان ينبغي له ان يأخذه قلت ابتلي بذلك
قال يعرف قلت فانه عرفه فلم يجد له باعيا قال يرجع به الى بلد فليست
به على اهل بيت من المسلمين فان جاء طالب فهو له ضامن وضمانها
ما رواه الفضيل بن يسار قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن لقطة
الحرم قال لا تحس بها حتى تلحق صاحبها فبأخذها قلت فان كان لا
كثير قال فخذها الاستكشاف فليعرفها وليس فيها شيء من
بين القليل والكثير واما الرابع ففيه قولان والمروي
التعريف هو لكن قال بعض اصحابنا فيه روايتان فمن الروايات
اللازمة على التعريف ما رواه محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن اللقطة قال تعرف
سنة قليلا كان او كثيرا قال وما كان ذلك الدرهم قال يعرف
وهي كانت مرسله وكلاهما يدل على الخطاب لكن يوجبها ما رواه
عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه قال سألت عن رجل يصيب
درهما او ثوبا او دابة كيف يصنع قال يعرفه سنة فان لم يعرف
حفظها في عنقه ماله حتى يلحق صاحبها فيعطيه اياها وان مات
او ضاع يداها فخاص وعلمها فتوى الشيخين وابن بابويه
في من لا يحضره الفقيه والقول الثاني لا يبيح الصلاح وسلاخ
بانه لا يعرف ولم يخف على الرواية فالعمل على الاول واما
الحامس فالمعروف من مذهب الاصحاب وجوب التعريف

مروي

الحديث على الكراهة جلال العظم وروي رواية زيد النخام والس
عظم والضعف في معناه وفيه ما فيه واستقر في الشبهة الاول
في شرح الشرايع المنع من التذكير بالن والضعف مطلقا الحديث
وجوزها بالعظم ما فيه من الجمع بين الخبرين وهو جدير بوضع خبر الجمع
من الضعف فان الروايات عامية فلا تعارض بين ما رواه ابا عبد الله
المسئلة السادسة والستون لوطح في الخبر العتيق ما انفرد
بجواز الشرب منه ام لا الجواب ان المشهور بين علمائنا حلية الشرب
نقلا لما خلا سواها كان بجلاخ او من قبل نفسها وسواء كان ما يباح
بمعينه باقية او لا وان كان المعالج مكرهه هترة وكراهة فيها
انقلب من نفسه ويدل عليه ما رواه ابو بصير قال سألت ابا
عبد الله عليه السلام عن الخمر يضع فيها الشيء حتى يخس قال اذا كان
الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيه فلا بأس وما رواه
في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الخمر العتيقة قيل
خلا فلا بأس وهي بجوازها تشتمل صورة النزاع وانما كراهة العلاج
للقوله عليه السلام في رواية ابي بصير وقديس له عن الخمر يخل خلا
فقال لا اما جاء من نفسه وقوله عليه السلام في رواية اخرى
باس اذا لم يخل فيها ماله يخل بها وهذه الرواية تدل على جوازها على
حصولها لباي يخل الماء فيها وهي غير المسئلة وكذا الرواية التي
قبليها فانما جاز انقلب الخمر خلا بنفسه لا بجلاخ

يعرف ناله نفسه والمشهور بين علمائنا بل يعرف بينهم خلا فامحوا به
ويجب بطلان الحكم حيث لم يرد له حد معروف من الشارع الا الله قد
طلعه بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان امير المؤمنين
التي جعل عتب بذكره فقبيل سب حتى احرقت ثم رجع من بيت المال
وزاد في النهاية واستتابه من ذلك الفعل وروي رواية عن ابي
جعفر عليه السلام قال في امير المؤمنين ع جعل عتب بذكره حتى
انزل فضبه يده بالذرة حتى احرقت ولا اعلم الا قال وزوج من مال
بيت مال المسلمين وظاهرهما التحديد فيني الاقتصار عليه والعمل
به ولكن قال الاصحاب ومنهم الشيخ والمحقق ومن تأخر عنهما ان ذلك
تدبير واستصلاح دبر الامام عليه السلام لان الحكم اذا كان فيه
التعريف ذلك الى الامام بفعله بحسب ما يراه ويدل عليه ما رواه
ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام
عن الرجل يعتب بيده حتى يترك قال لا بأس به ولم يبلغ فيه بذلك
شيئا وفي الرواية سئل عن ذلك فقال ناله نفسه ولا يخل عليه
والظاهر ان المعنى ليس فيه حد جمعا بينهما وبين الروايتين المتقدمتين
ولا بأس به لكن في النفس شيء من نفي البأس فانظروا في ذلك
وهو خلاف ما علم من النص والفتوى وبه ينطبق الحديث عن معاذ
ما سبق والله اعلم المسئلة الثامنة والستون لو فسد الرجل
جماعة فاعليه من لحد الجواب ان في المسئلة ثلاثة اقوال احد

قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح الشرايع وعلم انه ليس في الاختيار
المعتبر ما يدل على جواز علاجها بالاجسام والحكم بطلانها كذلك وانما
هو عموم او مفهوم كما اشترنا اليه مع قطع النظر عن الاستناد ومحصل
كلامه التوقف في الحكم المذكور وهو محله بعد ان ذكر انه ربما قيل
باشترط ذهاب غير المعالج به قبل ان يصير خلا لا ينجس بوضعه
ولا بطلانها نقلا عما خلا لان المطهر الخمر هو الاقلام وهو غير متحقق
في ذلك الجسم الموضوع فيها قال ولا يرد مثله في لانه لا يفسد
لا يفسد عنها الخمر فلو لم يطهرها لما امكن الحكم بطلانها وان انقلب
من نفسها انتهى وبالجمله فالحكم بجلية الخمر بوضع الماء فيها
ومعروءة فالاصل مطلق وان كان خلاف المشهور لعدم دليل صالح
يدل عليه الا بالعموم او المفهوم مع وجود المعارض بالمنطوق مع
امكان حمل المنطوق على المقيد كما هو القاعلة على ان يحرم الخمر فلو
بقي فلا يحكم بجلية الا بدليل مثله لقول الباقر عليه السلام في
صحيفة زرارة لا تنقض اليقين بالشك ابدا والله العالم المسئلة
السابعة والستون ما حذر من استغنى بيده الجواب ان الاستغنى
باليد حتى يتزل في غير الزوجه والامة محرم بتحريمها شديدا امسكا
بظا من قوله تعالى والذين هم لفرجهم حافظون الاعلى ذواتهم
او ما ملكك ايمانهم من ابغى وراء ذلك فاولئك هم العادون
وهذا العقل محاوراء ذلك وعن النبي صلى الله عليه واله انه

يعرف

قول الشيخين وسلا وابي الصلاح وابن البراج اذا قلنا الرجل جماعة
واحدة بعد واحد لكل واحد منهم بكلمة مفردة فعلية لكل واحد منهم
حد سواء جاوا به مجتمعين او متفرقين وان قد تم بكلمة واحدة
كما لو قال زنا او زنيتم فان جاوا به متفرقين كان لكل واحد منهم
حد واحد كامل وان جاوا به مجتمعين كان عليه حد واحد لجماعتهم وهذا
هو المشهور وادعى علي بن ادريس الاجماع وثانها قول الصدوق
ان قلنا قوما مجتمعين بكلمة واحدة فعلية حد واحد اذ لم يسموا
فاذا سماهم فعليه لكل رجل سقاء حد وثانها قول ابن الجبدي لو
قذف جماعة بكلمة واحدة جلد جلدًا واحدًا فان سمي واحدًا واحدًا
فانوا به مجتمعين جلدًا وان اتوا به متفرقين ضرب لكل واحد منهم
حدًا ومنشأ الاختلاف اختلاف الروايات في هذا الحكم ظاهر
مزوي جميل في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل افترى على قوم جماعة فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب
حدًا واحدًا وان اتوا به متفرقين ضرب لكل واحد حدًا ومثله رواية
محمد بن حمزك عنه عليه السلام وهذا يصلح دليلا للقول الاول
الا انه ليس فيه تفصيل بين جمع المقدوفين بكلمة او تفرقهم
لكن قد روي الحسن الطاطري في الموثق قال قلت لابي عبد الله
رجل قذف قوما جميعا فقال بكلمة واحدة قلت نعم قال بضرة
حدًا واحدًا وان فرق بينهم في القذف ضرب لكل واحد منهم حدًا

فاد

فاذا جمع بين الذين ثم اسدلا لم يجعل جماعة صفة موكدة للقوم كما هو
الظاهر وحمله على صفة القذف بعيد ويدل على القول الثاني ما روي
زيد بن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف القوم جميعا بكلمة
واحدة قال له اذ لم يسموا فانما عليه حد واحد وان سمي لكل واحد
حد واحد الا قرب قول ابن الجبدي فان فيه جمعا للتخيار بلا تحفظ اما
ما رواه سماعة في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال فترى
في رجل افترى على تفرقة جماعة واحدة ان يحمل على القفيل المتقدم
وان الله اعلم المسئلة التاسعة والستون وهي في المسائل يجوز
قطع يد السارق لو سرق اقل من ربع دينار ام لا الجواب ان المشهور
بين علماء ثنابل لم اعلم خلافا فاننا لا احد منهم انه لا يقطع في اقل من ربع
دينار وهو النصاب والاخبار به مستقيمة منها ما رواه محمد بن
مسلم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في كرم يقطع السارق
فقال في ربع دينار قال قلت له في درهمين فقال ربع دينار يبلغ
الدينار ما بلغ قال قلت له ارايت من سرق اقل من ربع دينار هل
يقطع عليه حين سرق اسم السارق وهل هو عند الله سارق في تلك
الحال فقال كل من سرق من مسلم شيئا فاحرقه واحرقه فهو يقطع عليه
اسم السارق وهو عند الله سارق ولكن لا يقطع الا في ربع دينار
واكثر ولو قطعت يد السارق في ما هو اقل من ربع دينار لا يقطع
عامه الناس مقطعين ومنها ما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله

حدًا

عليه السلام قال لا يقطع يد السارق حتى تبلغ سرقته ربع دينار ومنها ما
ما رواه سماعة في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قطع امير
في بطنه قلت وما البضرة فقال بضرة دينار ربع دينار وغيرها
من الاخبار الكثيرة ونقل عن ابن ابي عمير انه قد طرد النصاب
بدينار وهو مروي لا نأخذ له من الاخبار الا ما رواه ابو حمزة في
الصحيح قال سالت ابا جعفر عليه السلام في كرم يقطع السارق فجمع
كفيه فقال في عددها وهو محمول على التقية فانه مذهب بعض
الامة او على بلوغ الدينار عشرة دراهم في وقت التوال واختلاف
سعر الذهب والفضة وكذا حمل العلامة في مختلف الروايات
الدالة على ان النصاب ثلث دينار او خمس دينار وهو حسن ولعل
الاولا حسن والله اعلم وحديث فلا عبرة به بعد استفاضة
الروايات بخلافه وصريحها صحيح وان كان قد عزمي قوله الى
ان رسول صلوات الله عليهم بئاء على امة المعروف من مذهبهم فانهم
غير ثابت بعد استفاضة الاخبار او ثبوتها بخلافه ونقل عن الصادق
انه قد روي خمس دينار وهو ورهان وعندني في النقل نظر فاني لم اجد
لشيخنا الصدوق نصا يذكر في كتبه الفقيه والمفتي والمنازل بل
ظاهر القول بربع دينار كما لا يخفى نعم انه بعد ما اورد في الفقيه الخبر
الناظر بربع دينار قال وفي خبر اخر خمس دينار وفي المصنف قال سئل
امير المؤمنين عليه السلام عن ادنى ما يقطع فيه السارق فقال له

ثلث

ثلث دينار وفي حديث اخر يقطع السارق في ربع دينار وروي انه
يقطع في خمس دينار وفي نقيضه ذلك ما رواه ابن ابي عمير في الموثق
به وان كان قد خرج في الفقيه بان جميع ما فيه يفتى بضرة ويحكم به
لان المراد به انه يستقد ان يصح صحيح وادع عن المعصوم وهو
يشمل ما كان تقية وغير تقية محكما ومتشابها واجبا ومندوبا
فلا يرد ان جميع ما فيه يقول به حتى المتشابهات والمتباينات
وما وافق اهل الخلاف فانه قد صرح به في مواضع من كتابه
يقول هذا ما افق به في الرجال التقية وهذا التحقير بغير اللبس
ان ما نقلوه عنه غير ثابت والعلامة في المختلف في القول اليه
واما ذكره عنه الروايات التي اوردها لکن فينا التمهيد الثاني في
شرح المسائل نسب القول عنه صريحا وقوله صاحب المفاتيح وهذا
مثل نقلهم عنه بان ما اورد يقتل بر عن الجناية لو ابره رواها
في كتابه ومثل نقلهم عنه وجوب غسل الجمعة وغير ذلك والتحقيق
خلاف ذلك وكذا لم يظهر ان ابن الجبدي مائل الى القول بخمس الدينار
كما ذكره في المسالك لا يراة الرواية الدالة عليه لم اعرف وبالجمل
فالمسئلة غير معلومة الخلاف في ما نقص عن ربع دينار والرواية
الواردة بخمس الدينار تحمل على التقية كما حملها الشيخ عليها وقال ان
في العامة من يذهب الى ذلك واجمع الظانفة المحقة على العمل
تضمنه الاخبار الدالة يعني به المتضمنة ربع دينار وفيه ما يند

على ما قلناه من ان المسئلة غير خلافيه فيما نقص عن ربيع ديار فاته
 لم يفهم من الصداق والخلاف فلا تقبل وعلى هذا القدر نقص من
 الكلام حامدين للملك العالم جاعلين الصلوة على محمد وآله الاعلام
 خير ختام والمخلص منك ايها الاخ الصالح النقي والخل الصادق
 النقي المسامحة والاعضاء وتلقها بسيد التسليم والرضا وشرفوا
 والولد وصنع الغرات والخل والخل وان لا تقبل في من صالح الدعوى
 السجاية لا يما في في شرف الغلات المشطاطه وكتب العبد
 الفقير الحقير عبد الله بن صالح بن محمد بن شهاب بن علي بن احمد بن ناصر
 بن محمد بن عبد الله التماهني اصلا ومنشأه ومولدا وتبعني الحارثي
 مختصلا ولا يصح الان مسكنا بظهر اليوم الثامن والعشرين
 من ربيع الثاني سنة الثالوث والعشرين والمائة والاربع وفت

اذان

اذان المؤذن وهو من احسن الاتفاقات الشريفة للقيام المأخض
 المنيف والمجد لله
 واخره ويا طناو
 طاهر



1819

1819

1819

1819

